

جامعة عمار ثليجي الأغواط  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم الحقوق



الموضوع:

# الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي الجزائري

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص قانون أعمال

تحت إشراف:

د. عيمور راضية

من إعداد الطالبين:

مريم حاج قدور

لجنة المناقشة

الصفة  
رئيسا  
مقررا ومشرفا  
مناقشا  
مناقشا

الإسم واللقب  
د. بلكعبيات مراد  
د. عيمور راضية  
د. راجي لخضر  
د. خضرون عطاء الله

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر و عرفان

الحمد لله العزيز الوهاب الذي أتممنا العزيمة و الإرادة لإنجاز  
هذا العمل

نتقدم بأسمى معالي الشكر و العرفان للدكتورة "ميمور  
راضية" لقبولها الاشراف على هذه المذكرة، والإرشادات و  
التوجيهات التي قدمت لي ونصائحها القيمة التي أفادتنا  
في إنجاز هذا العمل المتواضع

كما نشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة  
وإثراء هذا العمل.

# إهداء

وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا

إلى الغالي أبي رحمة الله وأسكنه فسيح جناته

أهدي عملي هذا إلى أمي الغالية مصدر الأمن

والحنان التي ألهمت عزمي ولقنتني

دروس التفاؤل والأمل فأشرفت أيامي بها

إلى أختي العزيزة وأبنائنا حفظهم الله ورعاهم

## مريم

# المقدمة العامة

## تمهيد:

لقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا عالميا ملحوظا وأصبح يمثل أهم أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية، وازداد هذا التوجه خلال عقد التسعينات من القرن الماضي و بداية القرن الحادي والعشرين، وأخذ يتعاظم نتيجة لمساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل وتحويل الأموال عالميا من خلال تخطيطها للحدود وبناء شبكاتها عبر دول العالم، وهذا ما أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة، ولعل من أبرز معالم هذا التحول الذي عرفته الدول النامية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، تسابقها في استقطابه من خلال تحديث وتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتقديم الحوافز الضريبية والتسهيلات التمويلية، أملاً منها في الاستفادة منه في خدمة التنمية الاقتصادية.

وقد إنقسم رواد الفكر الاقتصادي إلى فريقين حول مسألة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول النامية، إذ يعتبر الفريق الأول أن هذا الأثر يعد إيجابيا وذلك لأن تدفق هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى نقل التكنولوجيا المتطورة و استخدام أساليب الإدارة، الإنتاج، والتسويق الحديثة، والعمل على توفير مصدر متجدد يسهم في تمويل برامج التنمية في الدول النامية لأنها تعاني من تدهور في حجم المدخرات المحلية، فضلا على زيادة الصادرات عن طريق تسهيل عملية نفاذ المنتجات إلى الأسواق الدولية، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً لرفع كفاءة الموارد البشرية عن طريق مساهمته الفعالة في نقل المعرفة وتعليم وتدريب هذه الموارد. بالإضافة إلى دوره في رفع درجة المنافسة مع الشركات المحلية، بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض الاحتكار وتخفيض الشركات على تحسين جودة المنتجات والخدمات.

بالمقابل يرى الفريق الثاني أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعد سلبيا، لأن نمط نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية لا يزال بعيدا تماما عن ما يروج له أصحاب النظرة الإيجابية، حيث أن أغلب نشاطات البحث والتطوير تتركز في الدولة الأم؛ إذ تعمل الشركات الأجنبية على الاحتفاظ بمراقبة وتيرة الإنتاج ونشر البحث، كما تبذل أقصى جهد ممكن بهدف حماية نفسها ضد مخاطر الإنتاج والتقليد؛ و يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على مزاحمة الاستثمار المحلي وتقليص فرص نموه، لاسيما أن الشركات الأجنبية تتمتع بمزايا تنافسية وقدرة على ممارسة الاحتكار، بالإضافة إلى ذلك يشير أصحاب هذا الرأي إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع في الأجل القصير، لكنه سرعان ما يحدث تشوهات في الأجل الطويل، تؤدي إلى ظهور معدلات نمو سالبة داخل اقتصاديات الدول المضيفة.

## 1- إشكالية الدراسة :

الجزائر، على غرار الدول النامية لم يتوقف سعيها الحثيث لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في ظل تزايد انفتاحها وتبنيها لفلسفة اقتصاد السوق واندماجها ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، حيث عملت على تهيئة المناخ الاستثماري من خلال إصدار جملة من القوانين المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم تحفيزات ضريبية مغرية والعمل على تجديد وتدشين الكثير من الهياكل القاعدية بهدف تحديث وعصرنة البنى التحتية بما يتلاءم و المتطلبات المستقبلية، إلا أن نصيبها من تدفقاته لم يتزايد بصورة ملحوظة بالأخص خارج قطاع المحروقات، كنتيجة منطقية لجملة من العقبات التي جعلت الجزائر تصنف من طرف الهيئات الدولية في مراكز متأخرة على جميع المستويات. كما أن مسألة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر لا تزال محل شك لدى كثير من متخذي القرار والباحثين.

وبناء على ما سبق، فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

### ما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وتندرج تحت هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

❖ فيما يتمثل واقع ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما هي السبل المقترحة لتجاوز تلك المعوقات؟

❖ ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الجزائر؟

❖ ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في الجزائر؟

## 2- فرضيات الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة، قمنا بتبني الفرضيات التالية :

❖ هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، ذلك نتيجة للمزايا التي صاحبه قدومه؛

❖ كثرة المعوقات و العراقيل حالت دون الاستفادة من المزايا العديدة التي يمتلكها الاقتصاد الجزائري في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

❖ هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي الجزائري؛

❖ هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية.

### 3- الحدود المكانية والزمنية للدراسة:

بالنسبة للحدود المكانية فالدراسة تركز على تحليل حالة الجزائر بشكل أساسي، مع عرض بعض التجارب الرائدة كلما دعت الضرورة إلى تقديم حجج تدعم وجهة نظر معينة، أما الحدود الزمنية فقد حددت بالفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2013 وذلك للأسباب الآتية:

❖ شهدت فترة الدراسة ارتفاعا غير مسبوق للتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا للإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الانتقال السلس نحو فلسفة اقتصاد السوق والتي تغطي المرحلة (1990-2000)، بالإضافة إلى المرحلة الممتدة من (2001 إلى 2013) والتي تميزت بارتفاع عائدات المحروقات وإطلاق سلسلة من برامج الإنعاش الاقتصادي، وخلال هذه الفترة تمكنت الحكومة مستفيدة من الأريحية المالية من تحسين أداء الاقتصاد الجزائري وتحقيق جل التوازنات الاقتصادية الكلية؛

❖ صدور قوانين الاستثمار المحفزة لكل من الاستثمار المحلي و الأجنبي ، مما أدى إلى خلق بيئة مواتية نسبيا للاستثمار؛

❖ كثرة النقاش الدائر حول مدى جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة بعد التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وما أملته هذه المرحلة من ضرورة تحرير رأس المال.

### 4- أسباب اختيار الموضوع :

من أبرز الأسباب الدافعة إلى اختيار موضوع البحث يمكن ذكر على وجه الخصوص ما يلي :

❖ تنامي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل بالنسبة للدول النامية، إذ ساعدت كثير من الدول على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، والجزائر على غرار الدول النامية في حاجة ماسة للاستفادة من هذا النوع من الاستثمار في نقل التكنولوجيا، وتأهيل المورد البشري، بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل والتخلص التدريجي من التبعية المزمنة لقطاع المحروقات؛

❖ يشكل ضمان تحقيق معدلات نمو اقتصادي إيجابية إحدى الهواجس الكبرى بالنسبة للحكومة الجزائرية، لذا فإن هذه الدراسة تحاول البحث في مدى مقدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التأثير إيجابا في النمو الاقتصادي الجزائري و إخراج الحكومات من دائرة الهواجس؛

❖ الرغبة و الميول الشخصي في تناول هذا الموضوع، لاسيما بعد التعمق والتمعن في الدراسات السابقة.

## 5- أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة في كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر من بين وسائل التمويل الحديثة نسبيا، والتي تمثل بديلا متميزا مقارنة بأشكال التمويل التقليدية كالقروض الخارجية والمساعدات الدولية، نظرا لانخفاض تكلفتها وتدني المخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى كثرة النقاش الدائر حول مدى جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث تبرز الكثير من التجارب الدولية الرائدة (مثل الصين، الهند، ماليزيا..) قدرتها على الاستفادة من هذا المصدر في دفع النمو الاقتصادي، وخلق تكامل بين الاستثمار الأجنبي والمحلي خدمة لأهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

وتعد الجزائر من بين الدول الطامحة للاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فإن قياس تأثير هذا الأخير على النمو الاقتصادي سيسهم في تقييم التجربة، وتحفيز الحكومة على معالجة مواطن الخلل.

## 6- أهداف الدراسة :

ترمي الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- ❖ المساهمة في إثراء الجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، ومحاولة ترجيح رأي أحد الفريقين أي إما أن يكون التأثير إيجابيا بسبب الدور الكبير الذي يؤديه في الحد من فجوة (الادخار - الاستثمار)، وكذا نقل التكنولوجيا المتقدمة و كفاءات إدارية تساهم في تحقيق عوائد إنتاجية موجبة، أو قد تكون آثاره سلبية إذ ترتب عن دخوله مزاحمة للاستثمار المحلي؛
- ❖ تقييم مدى فاعلية السياسات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتحقق هذا الهدف من خلال معرفة درجة تأثيره السليبي أو الإيجابي على النمو الاقتصادي؛
- ❖ الوقوف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وكذلك التوزيع القطاعي والجغرافي له؛
- ❖ تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال إلقاء نظرة فاحصة على أهم المؤشرات المستخدمة في التعرف على مختلف أوجه بيئة الاستثمار، والتي تؤثر بشكل واضح على قرار المستثمر الأجنبي؛

❖ محاولة تقديم جملة من الآليات والإجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من خلال معالجة مجمل العراقيل المثبطة للاستثمار بشكل عام والأجنبي بشكل خاص، بغية تسهيل عملية الاندماج الإيجابي في المنظومة الاقتصادية العالمية، وتعظيم فرص الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية.

## 7- المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المعتمدة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يركز على التوصيف الدقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليل مضامينها والعلاقات الرابطة بينها، حيث سيستخدم هذا المنهج في سرد أهم التعاريف المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والنظريات المفسرة للعلاقة بينهما، و تحليل ملامح الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وتطور حجم هذا النوع من الاستثمار وتوزيعه القطاعي والجغرافي، فضلا على تقييم مناخ الاستثمار . كما تم اعتماد أسلوب التحليل القياسي الكمي، والذي يركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية تستمد أسسها من النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية القياسية السابقة، وهذا من أجل قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة ( 1990-2013)، بالإضافة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والاستثمار المحلي الجزائري.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة، فقد تم استخدام المسح المكتبي لأكثر قدر ممكن من المراجع العربية و الأجنبية منها وكذا المقالات المتخصصة و الملتقيات الوطنية و الدولية، رسائل الماجستير و أطروحات الدكتوراه، ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع البحث، كما تم استخدام شبكة الانترنت في كثير من الأحيان لجمع البيانات والمعلومات التي من شأنها خدمة موضوع البحث، ومن أهم الأدوات المستخدمة لتقدير النماذج القياسية وإجراء الاختبارات فقد تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EViews).

## 8- الدراسات السابقة

لقد نالت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر قسطا وثيراً من البحث والدراسة وذلك نظراً لأهميته بالنسبة للدول النامية عامة والجزائر خاصة، ولعل من أبرز الموضوعات المغذية للنقاش والجدال الدائر بين أوساط المفكرين والمختصين نجد: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، لذا

سنركز على استعراض الدراسات التي أنصب اهتمامها على هذا الموضوع بحسب الترتيب الزمني لصدورها على النحو التالي:

- دراسة (جمال محمود عطية عبيد، 2002): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي -دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري-، قامت الدراسة بقياس تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1978-2000)؛ حيث تم القياس على المستويين الأول على المستوى الوطني باستخدام متغيرات اقتصادية كلية (متوسط إنتاجية العامل، الصادرات، الواردات، الاستثمار المحلي، معدل النمو الاقتصادي)، أما الثاني فكان على المستوى القطاعي باستخدام عدة متغيرات (متوسط إنتاجية العامل، الاستثمار المحلي، معدل النمو على مستوى القطاعات)، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر بفعل التكنولوجيا المصاحبة له، كما كان هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة على الصادرات أما بالنسبة للواردات فقد كان التأثير سلبياً، وقد تحققت علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، أما على المستوى القطاعي فقد توصلت الدراسة لعدم معنوية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الزراعي، بينما تحقق أثر إيجابي في قطاعي الخدمات والصناعة.

-دراسة (زياد محمد أبو ليلي، 2003): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن، والتي هدفت إلى قياس تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة 1976-2003، حيث دلت النتائج على وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الإجمالي في الأردن، وكذلك وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر وبين الواردات والناتج الإجمالي، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه أحادي من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي.

-دراسة (هيثم أحمد إبراهيم الخشمان، 2006): مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح: حالة الأردن للفترة 1970-2004، لقد هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الانفتاح الاقتصادي باستخدام ثلاثة مقاييس للانفتاح (وهي نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي ونسبة الصادرات إلى إجمالي الإنتاج الصناعي بالإضافة إلى نسبة مؤشر الأسعار العالمية إلى المؤشر المحلي الخاص بالسلع الصناعية) على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للأردن خلال الفترة 1970-2004. وتبرز مشكلة الدراسة من الحاجة إلى معرفة السياسة التجارية المناسبة لجني أفضل الثمار من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتمد الدراسة على

طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للوصول إلى هذا الهدف، وتشير نتائج اختبار استقرار البيانات إلى استقرار جميع المتغيرات المستخدمة عند الفرق الأول. وبعد تقدير معادلات التكامل المشترك تبين أن هناك علاقة موجبة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتداخل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الاقتصادي حسب مقياسين من مقياس الانفتاح التي تم استخدامها، بالإضافة إلى ذلك أشارت نتائج الدراسة إلى زيادة حجم التجارة الخارجية يؤدي إلى تثبيط مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، وتوصي الدراسة إلى ضرورة دعم الصناعات المحلية لزيادة تنافسيتها فضلاً على تشجيع الاستثمارات الأجنبية التي تتم في القطاع الصناعي.

- دراسة (محمد مطرود السميران، 2008): قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني، هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل الآثار المباشرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة من 1981 إلى 2006، وذلك بتطبيق طريقة الانحدار الذاتي وأشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية قد توجهت نحو قطاع الصناعة مستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار الأردني خلال تلك الفترة، كما بينت الدراسة أيضاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي في الأردن وله دور إيجابي، مما سينعكس على مستوى معيشة المواطن. كما أن التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المحلية (تطور رأس المال البشري، الصادرات، تطور المؤسسات المالية والوسيط) كان إيجابياً وساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على توسع عمليات الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة والاهتمام بتطوير رأس المال البشري مع التركيز على التدريب الذهني والسلوكي لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة، والسعي إلى التوسع في توقيع الاتفاقيات الاقتصادية على المستويات كافة من أجل فتح آفاق رحبة لغزو المنتجات المحلية للأسواق الخارجية.

- دراسة (رفيق نزاري، 2008): الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة : تونس والجزائر والمغرب، حيث هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في كل من المغرب وتونس والجزائر خلال الفترة 1991-2005 وذلك وفقاً لنموذج النمو الداخلي الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر على النمو الاقتصادي في المغرب تأثير إيجابياً لكنه بشكل ضعيف، ويعزى ذلك لارتباط مصادر تلك الاستثمارات بعمليات الخوصصة التي انتهجتها الدولة والتي شملت شركات صناعة وتكرير البترول وشركات الكهرباء وشركات

الاتصالات وامتدت إلى شركات صناعة السيارات وقطاع السياحة والملاحة الجوية والقطاعات المالية، في حين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس تأثيراً سلبياً، ذلك لأن التكنولوجيا المصاحبة لتلك الاستثمارات لا تعتبر حديثة بالنظر إلى تركيز تلك الاستثمارات في قطاعات وصناعات تقليدية كالنسيج، وبالتالي هي لا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة، أما بالنسبة الجزائر فقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي وذلك راجع إلى تركيز نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة من خلال الاستثمار في مشروعات الاكتشاف، الإنتاج، النقل والتكرير رغم التحسن الذي شهدته قطاعات أخرى كالاتصالات والصيدلة والصناعات الغذائية قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع السياحة.

-دراسة (Mahjoubia ZAÏTER LAHIMER, 2011)، تحت عنوان :

### ***L'impact des entrées de capitaux privés sur la croissance économiques dans les pays en développement.***

العمل عبارة عن أطروحة دكتوراه تدرس تأثير تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي للدول النامية، إذ تقسم الدراسة تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي إلى ثلاثة أشكال هي : الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض البنكية والاستثمار في المحفظة المالية، من الناحية النظرية فإن تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي تؤثر إيجاباً على النمو من خلال تنويع المخاطر وتحفيز الاستثمار، أما بالنسبة للأثر السلبي فينشأ نتيجة للمزاحمة بين هذه التدفقات والاستثمار المحلي، عدم الاستقرار المالي، والمساهمة في انتشار الأزمات. وعلى مستوى الاقتصاد القياسي، فقد تم إعداد دراسة قياسية باستخدام تقنية منهج تحليل بيانات البانل لـ : 71 دولة نامية موزعة على عدة مجموعات.

تناولت الدراسة الأولى القياسية أثر تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2007 وكانت نتائجها أكثر تنوعاً، حيث أثر مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي بالنسبة لمجموع عينة الدراسة، أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت أثرها أقل إجماعاً في عينة الدراسة، في حين أظهرت الآثار المتعلقة بالاستثمار المحفطي أهمية إجراء التحرير التدريجي للاقتصاد، والنتائج المتعلقة بالقروض المصرفية ترتبط بمستوى التنمية في دول الدراسة. أما بالنسبة للدراسة القياسية الثانية فهي تعنى بدراسة تفاعل تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي مع التطورات المالية، الموارد البشرية، المؤسسية، والبنية التحتية؛ حيث أظهرت النتائج أن تأثير تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي يعتمد على مستوى التنمية للدول. كما بينت الدراسة وجود تأثير إيجابي كبير من خلال التفاعل بين التطوير المؤسسي و الاستثمار المحفطي.

القابلة للنقاش، بينما أثبتت الكثير من الدراسات التطبيقية وجود آثار سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في بعض الدول.

علاوة على ما سبق، فجزء معتبر من الدراسات السابقة قد أهمل إجراء الاختبارات القياسية للنماذج المتبناة، وهو ما أدى إلى إضعاف قيمة النتائج المتحصل عليها لاسيما أن تواجد مشاكل قياسية ضمن النماذج يؤثر على مصداقيتها، وعلى العكس تحاول هذه الدراسة تفادي ذلك.

### خطة الدراسة:

في سياق الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، تسبقهم مقدمة عامة للإحاطة بالموضوع وتليهم خاتمة تحتوي على أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات وآفاق البحث، حيث اشتمل الفصل الأول: على الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، حيث خصص الأول لعرض مفهوم الاستثمار ومختلف تصنيفاته بشكل عام، ليتم بعد ذلك تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ورصد أبرز التطورات التاريخية التي عرفها، أما المبحث الثاني فقد درس دوافع استيراد أو تصدير هذا النوع من الاستثمار، بالإضافة إلى مختلف الأشكال التي يمكن أن يتخذها لعل أبرزها على الإطلاق الشركات المتعددة الجنسيات، في حين يعنى المبحث الثالث بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تحليل أهم النظريات التي تعرضت إلى الظاهرة، ثم التعرض للمحددات المكانية التي يمثل توفرها ضروري لأي بلد يرغب في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بينما خصص الفصل الثاني في تحليل جدلية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث إختص الأول بتعريف النمو الاقتصادي ومصادره ومؤشرات قياسه، بالإضافة إلى الفرق الكامن بينه وبين التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني فقد قدم للنفسير الكتري و النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو.

## إشكالية الدراسة:

الجزائر، على غرار الدول النامية لم يتوقف سعيها الحثيث لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في ظل تزايد انفتاحها وتبنيها لفلسفة اقتصاد السوق واندماجها ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، حيث عملت على تهيئة المناخ الاستثماري من خلال إصدار جملة من القوانين المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم تحفيزات ضريبية مغرية والعمل على تجديد وتدشين الكثير من الهياكل القاعدية بهدف تحديث وعصرنة البنى التحتية بما يتلاءم و المتطلبات المستقبلية، إلا أن نصيبها من تدفقاته لم يتزايد بصورة ملحوظة بالأخص خارج قطاع المحروقات، كنتيجة منطقية لجملة من العقبات التي جعلت الجزائر تصنف من طرف الهيئات الدولية في مراكز متأخرة على جميع المستويات.

كما أن مسألة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر لا تزال محل شك لدى كثير من متخذي القرار والباحثين.

**وبناء على ما سبق فإن إشكالية الدراسة تتمحور فيما يلي:**

- إلى أي مدى قام المشرع الجزائري بتحفيز النمو الاقتصادي من خلال وضعه لقواعد قانونية تتماشى مع الاستثمار؟

## **الفصل الأول :**

### **الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر**

## تمهيد:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في دفع التنمية الاقتصادية في أي بلد، إذ يعد من الأنشطة الاقتصادية الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي؛ حيث يلعب دوراً في عملية سد فجوة التمويل الناشئة بين الادخار المحلي والاحتياجات الاستثمارية اللازمة لتحقيق التنمية، كما يعتبر وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل التكنولوجيا، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر أخذ يظهر على الساحة الاقتصادية منذ أواسط القرن التاسع عشر إلا أنه أحتل مكاناً بارزاً في الاقتصاد العالمي لاسيما خلال العقود الثلاثة الأخيرة بعد أن حدثت تغيرات اقتصادية هامة، لعل أبرزها تنامي ظاهرة العولمة وتحقيق الشركات المتعددة الجنسيات سيطرة على حركية الاقتصاد العالمي.

وعموماً تسعى الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك بهدف إيجاد مصدر لإدامة زخم نموها الاقتصادي وتحقيق أعظم استفادة ممكنة من هذه الاستثمارات.

وفي هذا الفصل نحاول تحديد الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وبيان أهم مضامينه من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ، فالمبحث الأول يتناول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، ودرس الثاني دوافع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وعني الثالث بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

## المبحث الأول:

### ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، فهو يعد ظاهرة معقدة الجوانب، نظرا لحجم الصعوبات التي تواجه الباحثين في تحديد مفهوم دقيق لهذا المصطلح، وقصد الإحاطة به يتعين القيام بتحديد تعريف للاستثمار ومختلف أنواعه، ثم التعرّيج إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال عرض وجهة نظر كل من الاقتصاديين والمنظمات الدولية، وأخيرا سيتم من خلال هذا المبحث رصد أهم المراحل التاريخية التي مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر.

### المطلب الأول: تعريف الاستثمار وتصنيفاته

حظي الاستثمار باهتمام في الأدب الاقتصادي التنموي كونه يشكل أحد العوامل المؤثرة في الناتج الوطني، كما أن التقلبات التي تطرأ على الاستثمار تؤثر على الدخل والاستخدام. وتبرز معالم ذلك الإهتمام في تعدد وجهات النظر واختلافه وتداخله بشأن مسألة تعريف الاستثمار، فضلا على التنوع الكبير في معايير تصنيفه، مما صعب عملية الإلمام به بشكل كامل.

#### 1- تعريف الاستثمار:

هناك ثراء كبير في مجال التعاريف التي صيغت للاستثمار، نظرا لتعدد الزوايا والجوانب التي ينطلق منها الباحثون لمحاولة فهمه وتحديد كافة أبعاده، وفي هذا المقام نورد تعريف الاستثمار من الزوايا: اللغوية، الاقتصادية، المحاسبية، والمالية.

#### 1-1- تعريف الاستثمار لغوياً:

في المعنى اللغوي تستخدم كلمة الاستثمار وهي مصدر استثمر أي وظف ماله لزيادة دخله، أو للدلالة على طلب الحصول على الثمار والسعي للحصول عليه والانتفاع به<sup>1</sup>، كما يقصد بالاستثمار لغة "طلب الحصول على الثمرة، وثمره الشيء ما تولد عنه أو المقصود منه نفعه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام عليه ونماه"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد بشير علي، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص 32.

<sup>2</sup> صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 18.

## 2-1- تعريف الاستثمار اقتصادياً:

ولقد أسهب الاقتصاديون في تعريفهم للاستثمار ومنهم الاقتصادي *J.M.Keynes* والذي يرى أنه يمثل: "الإضافة الجارية لقيمة التجهيزات الرأسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الانتاجي لفترة معينة، أو أنه الإضافات الحالية إلى قيمة رأس المال الحالية والتي تنتج عن النشاط الاقتصادي لفترة معينة"<sup>1</sup>.

ويعرفه *P. Samuelson* على أنه: "ثاني أهم عنصر من الإنفاق الخاص ويعتبر أنه بالنسبة للاقتصاد الكلي كلمة تعني الزيادة في مخزون رأس المال المادي (الآلات، المباني،... الخ)، أما بالنسبة للأشخاص العاديين، الاستثمار هو شراء قطعة أرض، سهم أو سندات... الخ، ولا يمكن اعتبار مشروع استثماري إلا عندما يكون هناك إنشاء حقيقي لرأس المال."<sup>2</sup>

كما عرفه *جيمس و ريجارد بأنه*: "تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة التي تعمل إما على زيادة القدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل، أو إلى خلق منافع للمستهلك في المستقبل."<sup>3</sup> في حين *Boum Bawerek* قدم تعريف محدد وواضح للاستثمار؛ حيث يعتبر: "أن الاستثمار قبل كل شيء هو التخلي عن نفقة حالية من أجل تعظيم القدرة الإنتاجية للمؤسسة، وهذا من خلال شراء رأس المال التقني (آلات، معدات، المباني،... الخ) أو عن طريق رأس المال البشري (تكوين، تأطير العمال)"<sup>4</sup>.

بناء على ما سبق، نجد أن الاقتصاديين لم يدخروا أي جهد لتقديم تعريف لمصطلح الاستثمار؛ حيث يلاحظ المتفحص للتعريف السابقة درجة التقارب الكائنة فيما بينها وذلك من حيث المعنى، إذ تركز في مجملها على قيام المستثمر بتوظيف الأموال المتوفرة عن طريق شراء مختلف الأصول، بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن.

<sup>1</sup> جون ماينارد كيتز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: إلهام عبدالروس، الطبعة الأولى، دار العين للنشر، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2010، ص 116.

<sup>2</sup> *Paul Samuelson, Wiliam Nordhaus, Economie, Edition Economica, Paris, 2000, P424.*

<sup>3</sup> جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص 251.

<sup>4</sup> *Patrick Epingard, Investir Face aux Enjeux Technologiques et informationnels, Edition Ellipes, Paris, 1991, P2.*

## 3-1- التعريف المحاسبي للاستثمار :

تعتبر الاستثمارات عن " الأصول الثابتة التي تستعملها المؤسسة بصفة دائمة لإنتاج وبيع السلع والخدمات، ولا يتم حيازتها بهدف البيع بل للاستخدام الدائم لذلك سميت بوسائل الاستغلال الدائمة، فهي بحمل الأملاك والقيم الدائمة المعنوية ( حقوق الملكية الصناعية والتجارية، حقوق الاختراع، شهرة المحل، العلامات التجارية...) وغير المعنوية أو الملموسة (التجهيزات، الأراضي...) المنقولة (التجهيزات) وغير المنقولة (الأراضي...) التي اشترتها المؤسسة أو أنجزتها بوسائلها الخاصة، لا من أجل بيعها أو تحويلها وإنما لاستعمالها كوسائل دائمة للاستغلال سواء المخصصة للإنتاج أو الموجهة للعمليات غير المهنية (تجهيزات اجتماعية)"<sup>1</sup>.

## 4-1- التعريف المالي للاستثمار :

من الناحية المالية ينظر إلى الاستثمار على أنه: "التضحية بالثروة الحالية (مؤكدة) للحصول على ثروة في المستقبل غير مؤكدة"<sup>2</sup>.

كذلك يتحدد المفهوم المالي للاستثمار بأنه: " التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على الإيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار"<sup>3</sup>.

في حين عرفه آخر بأنه: التخلي عن أملاك يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولمدة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك المدة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن"<sup>4</sup>:

❖ القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول؛

❖ النقص المتوقع في قوة تلك الأموال بفعل التضخم؛

❖ المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها، كما هو متوقع لها.

وخلاصة القول أن وجهات النظر الرامية إلى تقديم تعريف للاستثمار، تتفق في نقطة أساسية مفادها أن مفهوم هذا الأخير يرتكز على تخصيص بعض الموارد في الوقت الحاضر من أجل الحصول

<sup>1</sup> عاشور كتوش، المحاسبة العامة: أصول ومبادئ وفقاً للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 77.

<sup>2</sup> خالد وهيب الراوي، الاستثمار مفاهيم - تحليل - إستراتيجية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999، ص 28

<sup>3</sup> Abdellah Boughaba, *Analyse et Evaluation de Projets*, 2<sup>eme</sup> ed, Edition :Berti, Alger, 2005, P7.

<sup>4</sup> زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1998، ص 13.

على عوائد في المستقبل، وبالتالي فإن هذه التعريفات عبارة عن بيان مفهوم الاستثمار دون إضافة شيء إليه، وذلك سواء تعلق الأمر بأي من وجهة النظر الاقتصادية أو المحاسبية والمالية.

## 2- تصنيف الاستثمار:

نظرا لاختلاف المعايير المعتمدة في تصنيف الاستثمارات، فهناك أنواع كثيرة لها، إذ قد تتداخل تلك التصنيفات فيما بينها أو مع بعضها البعض، بالشكل الذي يصعب عملية الفصل بينها، وعليه سيتم التطرق لأبرز تلك التصنيفات المتعارف عليها ومنها:

- ❖ التصنيف حسب الأصل محل الاستثمار؛
- ❖ التصنيف حسب توزيع الاستثمار؛
- ❖ التصنيف حسب نوع الملكية للاستثمار؛
- ❖ التصنيف حسب الهدف من الاستثمار؛
- ❖ التصنيف حسب الجنسية.

## 1-2- التصنيف حسب الأصل محل الاستثمار :

تصنف الاستثمارات من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى:

أ- **الاستثمارات الحقيقية:** يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا عندما يوفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع، الذهب... الخ، كل أصل له قيمة في حد ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر إما في شكل سلعة أو في شكل خدمة.

يقوم مفهوم الاستثمار الحقيقي أو الاقتصادي على افتراض أن الاستثمار في الأصول الحقيقية هو فقط ما يترتب عليه خلق منافع اقتصادية إضافية تزيد من ثروة المستثمر، ومن ثم ثروة المجتمع، وذلك بما تلحقه من قيمة مضافة، لذا يطلق البعض على الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية مصطلح استثمارات الأعمال أو المشروعات<sup>1</sup>.

والجدير بالذكر أن الاستثمار الحقيقي يقسم إلى ثلاثة أنواع تتمثل في:<sup>2</sup>

- **الاستثمار الثابت:** يشير الاستثمار الثابت إلى التجهيزات الثابتة اللازمة للعملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والإنشاءات والمصانع، وهي تعمل رغم القدرات الإنتاجية في المستقبل.

<sup>1</sup> محمد مطر، إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 77.

<sup>2</sup> إيهاب الدسوقي، اقتصاديات كفاءة البورصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 67.

- الاستثمار في المخزون: وهو الاستثمار الذي يتكون من الإضافات إلى المواد الخام والمنتجات النهائية التي لم تسوق بعد، وكذلك تحتفظ المؤسسة بمخزون من المواد الخام والسلع تامة الصنع لمواجهة التغيرات في المستقبل، ويتكون المخزون نتيجة عدة أسباب منها ما يلي:

- مواجهة الطلب المستقبلي على المنتجات التي لا يتم تصنيعها في الحال.

- تخفيض التكلفة نتيجة الشراء بكميات كبيرة.

- يعتبر المخزون جزءاً لا يمكن تجنبه في العملية الإنتاجية.

- الاستثمار العقاري: يشير هذا النوع من الاستثمار في العقارات باعتبارها أصلاً طويل الأجل، والذي يتأثر بعوامل عديدة منها ما يلي:

- العائد على الاستثمارات الأخرى، حيث يؤدي انخفاض العائد على الأصول الأخرى وارتفاع العائد من الاستثمار العقاري إلى زيادة الاستثمارات الموجهة إلى هذا النشاط؛

- الثروة وزيادتها حيث يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العقار، وبالتالي تزيد الاستثمارات في مجال العقارات.

ب- الاستثمارات المالية أو الظاهرية: وهي تشمل الاستثمار في الأوراق المالية من خلال حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل حصة في رأس مال الشركة أو سنداها، ويعتبر هذا الأصل حقاً مالياً يخول لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد<sup>1</sup>. وتعرف أيضاً الاستثمارات المالية بأنها: "حصول امتلاك المستثمر (طبيعي أو معنوي) أدوات ملكية (الأسهم بأنواعها) وأدوات مديونية (سندات بأنواعها) لتحقيق عائد في ظل مخاطرة معينة"<sup>2</sup>.

وعليه، فإن الاستثمارات المالية تشكل مجموعة غير متجانسة من البدائل، حيث تعد عملية الاستثمار فيها غاية في الأهمية لضمان التنمية الاقتصادية، والغرض منها الربط بين المدخرات المالية والاستثمار.

الجدير بالذكر أن تنامي الإبداعات والابتكارات المالية وتحرير حساب رأس المال، أنعكس سلبياً على طبيعة العلاقة بين الاقتصاد المالي (الرمزي، الوهمي) والاقتصاد الحقيقي، ومما لا شك فيه أن النتيجة الطبيعية للعلاقة بين الفوائد المسبقة المتواجدة في النظام الرأسمالي تؤدي إلى نمو الاقتصاد المالي في شكل متتالية هندسية بينما تجعل الاقتصاد الحقيقي ينمو على شاكلة متتالية حسابية، وهو ما تكون

<sup>1</sup> محمد مطر، مرجع سابق، ص 79.

<sup>2</sup> إرشاد فؤاد التميمي وأسامة عزمي، الاستثمار بالأوراق المالية: تحليل وإدارة، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص:

نتيجته تكرر حدوث الأزمات والتقلبات الاقتصادية الدورية سواء من خلال الائتلاف أو الإفلاس. وإبان الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008، أكد المختصون على طغيان الاقتصاد المالي مقارنة بالحقيقي، حيث نشأ ما يعرف بالهرم المقلوب فقد أصبحت الكتلة النقدية المتداولة مضافاً إليها حجم الديون المقدمة من قبل المصارف التجارية المضاعفة في علاقة غير تناسبية مع حجم الثروة الحقيقية للدولة، وفي هذا المقام لا بد من الإشارة أن المفكر والأكاديمي الفرنسي *Maurice Allais* قد حذر من تراكم الديون بوتيرة أكبر بكثير من زيادة الثروة.<sup>1</sup>

## 2-2- التصنيف حسب توزيع الاستثمار

يمكن تقسيم الاستثمار من حيث توزيعه على الأنشطة والهياكل الأساسية في المجتمع إلى ثلاثة أقسام هي:<sup>2</sup>

أ- الاستثمار في رأس المال البشري : ويهدف هذا النوع من الاستثمار إلى زيادة قدرة أفراد المجتمع على العمل، كبعض أوجه الإنفاق على التعليم والتدريب ورفع المستوى الثقافي وتحسين المستوى الصحي، فضلاً عن زيادة الرفاهية الاجتماعية عن طريق تحسين الأحوال المعيشية.

ب- الاستثمار في البنية الأساسية: وهو يتمثل في الاستثمار في الطرق والنقل ووسائل المواصلات والسكة الحديدية، وبناء الموانئ، ويعتبر هذا الاستثمار بمثابة منتج بطريق غير مباشر؛ حيث يقدم منتجات وخدمات لتشغيل المشروعات الاقتصادية والزراعية والتجارية.

ج- الاستثمار المباشر في الإنتاج: وهو الاستثمار الخاص بالمشروعات الزراعية والصناعية والتجارية والتي تستهدف مباشرة إنتاج السلع والخدمات المخصصة للاستهلاك أو للاستثمار.

## 2-3- التصنيف حسب نوع الملكية للاستثمار

يمكن تصنيف الاستثمارات من هذه الزاوية إلى:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> راجع أكثر: موريس آليه، "الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد"، ترجمة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية البصيرة، العدد الثاني، دار الخلدونية، الجزائر، 2000، ص ص 17-22.

<sup>2</sup> إبراهيم متولى حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص ص 35-36.

<sup>3</sup> ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص ص 22-23.

أ- استثمار حكومي أو العام : ويتمثل في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهو عبارة عن استثمار رأس المال الحقيقي الجديد الذي يتم تحويله أما عن طريق فائض الميزانية أو القروض سواء أكانت داخلية أم خارجية.

ب- استثمار خاص: تطور هذا النوع من المشروع الفردي أو العائلي في نشاط محدد إلى شركات أو مؤسسات تضم عددا من المستثمرين في مختلف الشرائح الاجتماعية يوظفون مدخراتهم في المشاريع الإنتاجية والخدمية.

## 2-4- التصنيف حسب الهدف من الاستثمار :

يمكن تصنيف الاستثمارات حسب الهدف إلى:<sup>1</sup>

أ - استثمارات الإحلال: يتم من خلال هذا النوع من الاستثمارات باستبدال التجهيزات والمعدات القديمة نظرا لتقدمها، أو بسبب ارتفاع تكاليف الصيانة، التعطيلات المستمرة، بقاء في الإنتاج حيث تعوض بتجهيزات جديدة تتمتع بنفس الخصائص التقنية.

ب - استثمارات التوسع: يرمى هذا النوع من الاستثمارات إلى رفع القدرة الإنتاجية والتوزيعية للمؤسسة، قصد مواجهة الطلب المتزايد على منتجاتها أو خدماتها.

ج - استثمارات التحديث أو الترشيد: تمكن مثل هذه الاستثمارات المؤسسة من تحسين الإنتاجية، لكن بشرط تخفيض التكاليف والحفاظ على نفس الحجم الإنتاج بشكل متزامن.

د - الاستثمارات الإستراتيجية: تهدف المؤسسة إلى زيادة حصتها السوقية للسيطرة على الأسواق فهي بذلك تبني إستراتيجية هجومية، أو تستعمل إستراتيجية دفاعية من خلال المحافظة على وضعيتها التنافسية في حالة المنافسة الشديدة.

هـ - استثمارات التجديد: وهي عبارة على الاستثمارات التي يتم إنجازها عن طريق استغلال التكنولوجيا الجديدة، بهدف مجارات التطور التكنولوجي.

و - الاستثمارات الاجتماعية: تهدف الاستثمارات الاجتماعية إلى تحسين ظروف العمل، وتكون لها أثر إيجابي غير مباشر على مردودية المؤسسة مثل: إنجاز مطاعم للعمال، قاعات الرياضة مراكز

<sup>1</sup> كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر و الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر3، 2012-2013، ص ص 11-12.

- Jacqueline et Florence Delahaye, *Finance d entreprise , Manuel et applications*, Dunod, Paris, 2007, P306.

الاصطيف وروضة الأطفال، وإن هذا النوع من الاستثمارات تحقق الاستقرار في وضعية العمال، مما ينعكس إيجاباً ويؤدي إلى تحسين إنتاجية المؤسسة.

والجدير بالذكر أنه قد يجمع استثمار معين بين مختلف الأنواع في نفس الوقت، كالاستثمارات التوسعية التي قد تكون أيضاً مخصصة لأغراض تحقيق الإحلال، فضلاً على خدمة مجال البحث في نفس الوقت.

## 2-5- التصنيف حسب الجنسية :

تشمل أصناف الاستثمار حسب الجنسية على ما يلي:

أ- الاستثمارات المحلية أو الوطنية: وهي الاستثمارات التي تنتقل فيها قيم مادية أو معنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني والمشروع الاستثماري وطني ورأس المال وطني ويتم داخل الوطن.

ب- الاستثمارات الأجنبية (الخارجية أو الدولية): حسب فريد النجار يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه: " تلك الاستثمارات التي تتم في الخارج موطنها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، سواء كانت ملك لدولة واحدة أو عدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات"<sup>1</sup>.

أما *Alain Samuelson* يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه: كل توظيف لأجل، يتدفق على دولة ما، ويحمل أحد الصيغ الآتية:<sup>2</sup>

- الاستثمار على المدى الطويل لقطاع غير نقدي مجسد من خلال المؤسسات والدولة؛
- الاستثمار في المدى القصير ممثل في القروض واقتراض القطاع البنكي، تحويلات الأفراد، الخواص أو الحكومة؛
- رصيد المداخيل لرؤوس الأموال المتواجدة في الخارج في شكل أرباح صافية معادة أو معاد استثمارها.

كما أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تعرف الاستثمار الأجنبي على أنه: " الاستثمار الذي يشمل الاستثمارات المباشرة كالمشروعات وفروعها و كلاتها، كما يشمل على الاستثمارات

<sup>1</sup> فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23.

<sup>2</sup> *Alain Samuelson, Economie Internationale Contemporaine, Office des Publications Universitaire, Algérie, 1993, P47.*

غير المباشرة مثل الاكتتاب في الأسهم والسندات، وكذلك القروض التي يتجاوز أجلها الثلاث سنوات<sup>1</sup>.

ومن خلال ما سبق من التعاريف، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي يمثل مجموعة الموارد المالية التي يتم استثمارها خارج البلد الأصلي، والتي تشكل في مضمونها حركة لرؤوس الأموال بغرض تحقيق أقصى ربح ممكن، وتتخذ تلك الاستثمارات أشكالاً متعددة تبعا للمعايير المنتهجة لتقسيمها، وفي هذا المضمار نقتصر على سرد التقسيمات الآتية:

**-وفقا لصفة القائم بعمل الاستثمار:** من خلال هذا المعيار يقسم الاستثمار الدولي إلى الاستثمار الخاص الذي يقوم به الأفراد أو الشركات (المشروعات)، وكذلك الاستثمار الحكومي، الذي تجرته الدولة من خلال حكومتها أو من قبل الهيئات العليا سواء كانت قومية أو دولية.

**-معيار الشكل:** وفقا لهذا المعيار يقسم الاستثمار الدولي إلى قسمين هما الاستثمار بدون مقابل والاستثمار بالمقابل؛ فالأول هو ذلك الذي يجرى بين الدول بدون مقابل معين أي أنه عبارة عن هبة، وعادة ما يظهر في شكل مساعدة مالية، أما الثاني فهو عبارة عن ذلك النوع الذي يتم مقابل عائد ويشمل على سبيل المثال: القروض بمختلف أشكالها الممنوحة، أو شراء سندات أو أسهم... الخ.<sup>2</sup>

**-معيار الطبيعة:** جرى العرف الدولي على تقسيم الاستثمار الأجنبي من حيث الطبيعة إلى نوعين اثنين: استثمار مباشر واستثمار غير مباشر، حيث يتم الاستثمار المباشر "عند دخول السوق الأجنبي من خلال تطوير تسهيلات تجميع أو تصنيع موجودة في الخارج، إذ يمكن أن تكون تكاليف الإنتاج أقل نتيجة لتوفر عمالة أو مواد أولية خام أرخص، أو وفرات شحن، وبالمقابل يقدم هذا الاستثمار فرص عمل لمواطني الدولة المضيفة وتكنولوجيا حديثة"<sup>3</sup>. في حين يقصد بالاستثمار الأجنبي غير المباشر "شراء سندات خاصة أو حكومية (اكتتاب) جديد أو الاتجار في قيم أسهم وسندات موجودة أصلا"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص

<sup>2</sup> فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر مصر و المملكة العربية السعودية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 7-8.

<sup>3</sup> Philip Kotler & Gary Armstrong, *Principles of Marketing*, 12<sup>ed</sup>, Pearson Prentice Hall, 2008, p.555.

<sup>4</sup> Alain Samuelson, *OP.Cit*, P45.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أن هدف المستثمر الأجنبي غير المباشر يكمن في القيام بمضاربات تجارية ترتبط بشراء وبيع الأسهم والسندات بغرض الحصول على الأرباح السريعة نتيجة لاستغلال الفروقات السعرية ما بين عمليات الشراء والبيع، وهذا ما يعني أن هذا النوع من الاستثمار له طابع مالي صرف ولا يصاحبه بأي حال من الأحوال نقل للأصول المادية أو غير المادية، كما أن الاختلاف بين النوعين من الاستثمار يرجع إلى بعدين، الأول عبارة عن بعد إداري يتعلق بدرجة السيطرة التي يمارسها المستثمرون الأجانب على إدارة شركة ما سواء كان هؤلاء المستثمرون أفراد أم شركات أم هيئات استثمارية، والثاني بعد زمني يترجم من خلال الأفق الاستثماري القصير أو طويل المدى.<sup>1</sup>

وإجمالاً يمكن تجميع أهم الفروق الكامنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من خلال الجدول (1-1)

الجدول رقم (1-1): الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
استثمار طويل الأجل.	استثمار قصير الأجل.
الهدف الرئيسي الوصول إلى الأسواق الأخرى ودعم القدرة التنافسية إضافة إلى تحقيق الأرباح.	الهدف الرئيسي تحقيق الأرباح من خلال المضاربة في الأسواق المالي.
يعطي المستثمر الحق في السيطرة على إدارة المشروع.	لا يعطي المستثمر الحق في السيطرة على إدارة المشروع.
الاستثمار في القطاع الحقيقي.	الاستثمار في القطاع المالي.

المصدر: وسيم جبر، دراسة وتحليل أثر العوامل المؤثرة على عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه تخصص تمويل، كلية الدراسات المالية والإدارية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2007، ص41.

### المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة كونية كثيرة التعقيد والصعوبة عند الدراسة، نظراً لما ناله من اهتمام منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين، وبالأخص بعد تزايد حدة أزمات المديونية، لذا فقد لقي عناية خاصة سواء من طرف المختصين أو حتى المنظمات الدولية.

<sup>1</sup> وحيدة جبر، ارتفاع نسبة الاستثمار المحففي في تركيبة تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، الأسباب والمخاطر، "مجلة كلية الإدارة والاقتصاد"، الجامعة المستنصرية، العدد 40، العراق، 2002، صص 62-63.

## 1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الاقتصاديين

إن إحدى المشاكل المطروحة بقوة هي صعوبة إيجاد تعريف جامع مانع لمصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب إختلاف الأنماط والأشكال التي يتخذها، إذ يبرز ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين الاقتصاديين في تحديد تعريف شامل وكامل لهذه الظاهرة، ولذلك سنعرج على عرض جملة من التعاريف الخاصة بالمفكرين والكتاب في الاقتصاد فيما يلي :

يعرف الاقتصادي **John Dunning** والذي يعتبر أحد أهم المختصين في دراسة الاستثمار الدولي "الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقاً من مبدأ مقارنة هذا الأخير بالاستثمار الأجنبي غير المباشر؛ حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة يتم بموجبها ليس فقط تصدير رأس المال الخاص وإنما أيضاً أداة ينجم عنها صفقة كاملة تتضمن إنشاء وتنظيم المشروعات، توريد والخبرات التنظيمية والإدارية وتأهيل الرأس المال البشري، كما يؤكد **Dunning** الخاصية الفردية في الحركة الدولية لرأس المال الخاص تصاحبها في الغالب خبرات وكفاءات عالية وصعوبة الانتقال بطرق أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر"<sup>1</sup>.

أما **Gregory Manikiw** فقد ركز مفهومه للاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر والفوائد المتحققة من عملية الاستثمار، فهو يرى أنه: " عندما يقوم في بلد ما يتوقع المستثمرين الحصول على عوائد استثماراتهم، كما يمثل طريقة تؤدي إلى نمو الدول على الرغم من أن جزءاً من الفوائد المتحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود إلى المالكين الأجانب، وقد لا يؤدي إلى زيادة في مخزون الاقتصاد من رأس المال، وعلى العموم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة حديثة نسبياً تستخدمها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة الرائج إستعمالها في الدول المتقدمة"<sup>2</sup>.

وعرفه **Kojima** بأنه يمثل: " التحركات في رأس المال الرامية بشكل أساسي إلى السيطرة على ادارة أرباح الشركات الأجنبية"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أ. ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة: علي محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 92.

<sup>2</sup> Gregory Manikiw, *Principles of Economics*, 4 th ed, Chaina, 2007, p561.

<sup>3</sup> Kojima Kiyoshi, *Direct Foreign Investment*, Guildfed, London: Billing and Sons Ltd., 1982, p52.

في حين يعرفه **Bernard Guillochon** بأنه: "الاستثمار الذي يتشكل من كل : شراء من طرف مستثمر لرأسمال موجود في خارج بلد المنشأ، أو إعادة الاستثمار لفوائد فرع من الفروع، أو الإقراض والاقتراض لرؤوس الأموال بين المؤسسة الأم وفروعها"<sup>1</sup>.

أما **جيل برتان** فيعرفه بأنه: "الاستثمار الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع، ويأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من المستثمر وحده بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ أيضاً شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم"<sup>2</sup>.

وبأي حال من الأحوال لا يختلف الباحثون والكتاب العرب في مفهومهم للاستثمار الأجنبي المباشر عن غيرهم، فقد عرفه **عبد السلام أبو قحف** بأنه: "الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامة بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"<sup>3</sup>.

أما **هيل عجمي** يقول بأن: "الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة سواء أكانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أم امتلاكه لأسهم في إحدى الشركات مع اكتتاب الحق لإدارة المشروع والرقابة عليه ويرافق الاستثمار المذكور انتقال التكنولوجيا والموارد والمهارات والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف، وعليه فإن وجود هيئة أجنبية تمتلك صلاحيات في إدارة المشروع والرقابة عليه وتزويده بالتكنولوجيا والموارد الأولية وقادرة في الوقت نفسه على تزويده بالتمويل وإقامة علاقات قوية مع المشاريع الوطنية في البلد المضيف يمكن اعتباره على أنه استثمار أجنبي، ويعمل هذا الاستثمار في سوق منافسة غير تامة لأن المشاريع المتعددة الجنسية هي في الغالب مشاريع كبيرة تمارس عملياتها في بلدان متعددة"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Bernard Guillochon & Annie Kamecki, *Economie Internationale*, Edition Dunod, Paris, 2006, P165.

<sup>2</sup> جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص 11.

<sup>3</sup> عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص 13.

<sup>4</sup> هيل عجمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن : حجمه ومحدداته، المؤتمر العالمي الثاني : حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة أربد الأهلية، عمان، 2001، ص 3.

## 2- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض المنظمات الدولية

لقد تعددت التعاريف التي قدمت من الهيئات الدولية لهذا المصطلح نظراً للأهمية التي يشكلها عالمياً، ومن أهم ما جاء من تعاريف يمكن ذكر ما يلي :

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب منشورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *UNCTAD* على أنه: "توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة، كما أنه ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية أو من دولة الإقامة أيّاً كان المستثمر فرداً أم شركة".<sup>1</sup>

وللأغراض الإحصائية فقد حدد صندوق النقد الدولي (I.M.F) الاستثمار الأجنبي بأنه "مباشراً إذا أمتلك المستثمر الأجنبي (10% ) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة"<sup>2</sup>.

أما منظمة التجارة العالمية (W.T.O) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها.<sup>3</sup>

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) على أنه: "الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إدارياً"<sup>4</sup>.

في حين تعرفه الهيئة المحاسبية المكلفة بإعداد ميزان المدفوعات الأمريكي، بأنه: "كل التدفقات التي تتم إلى شركة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من ملكية شركة أجنبية شرط تمتع المقيمين بحصة هامة في بلد المستثمر وذلك ضمن ملكية هذه الشركة، حيث تختلف نسبة هذه الملكية من بلد لآخر، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن نسبة الحيازة التي تتجاوز 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي كفيلاً لأن يعتبر هذا الاستثمار أجنبياً مباشراً"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> UNCTAD, *Investment regimes in the Arab world ISSUES and policies*, united nation, New York & Genève, 2000, P.15.

<sup>2</sup> UNCTAD, *world Investment Report 2004 : The shift Towards services*, Geneva and new York , 2004. p 345.

<sup>3</sup> هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أمودجاً، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص14.

<sup>4</sup> ESCWA, *The Role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries* , U. N, New York, 2000, P 14.

<sup>5</sup> H. Peter et P. Themis, *Economies Internationales*, 10<sup>eme</sup> Edition, Economica, Paris, 1996, P82.

أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلية، لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة، بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار أو أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر أجنبي مضيف يقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار"<sup>1</sup>، وإنطلاقاً من ما سبق، يمكن استنتاج مايلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن استثمار طويل الأجل؛  
 - الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما تسهر شركات متعددة الجنسيات على تنفيذه؛  
 - يتمتع المستثمر الأجنبي المباشر بحق التملك الكامل أو الجزئي للمشروع، بشرط مشاركة المستثمر المحلي في هذه الحالة؛

- تمثل حصة 10% فما فوق من رأس المال المشروع معياراً و عتبة لاعتبار الاستثمار أجنبياً.  
 من خلال التعاريف السابقة لكل من الاقتصاديين والمنظمات الدولية، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن ذلك النوع من الاستثمار طويل الأجل، الذي ينطوي على إقامة مشاريع يتولى المستثمر الأجنبي امتلاكها بشكل كامل أو جزئي، كما يعمل على إدارتها ضمن البلد المضيف، ويشترط أن تكون حصة المستثمر الأجنبي تفوق 10% في رأس المال المشروع حتى يتم اعتبار الاستثمار أجنبياً.

وتجدر الإشارة إلى أن المكونات الرئيسة للاستثمار الأجنبي المباشر تتشكل من ما يلي:

- رأس المال المساهم به: وهو قيام المستثمر الأجنبي بشراء حصة من مشروع معين في بلد آخر (البلد المضيف) غير بلده الأصلي (البلد الأم)<sup>2</sup>. ويتضمن رأس المال المساهم به بناء أصول جديدة أو شراء أصول قائمة بالإضافة إلى الحيازة والاندماج، وكقاعدة عامة تكون هذه الحصة كافية عادة لمنح المالك الأجنبي درجة من السيطرة الفعلية على إدارة المشروع .

<sup>1</sup> سعد محمود الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية، الملتقى الدولي حول: إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فندق الأوراسي، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005، ص 337.

<sup>2</sup> ESCWA , *comparatives study of National strategies and policies with Regard to Foreign Direct Investment in the ESCWA Region* , U. N, New York, 2001, P 3.

- الأرباح المعاد استثمارها: وتتمثل في حصة المستثمر الأجنبي غير الموزعة كأرباح الأسهم والأرباح غير المعادة إلى المستثمر الأجنبي، فمثل هذه الأرباح المحتجزة من الشركات المساهمة يفترض إعادة استثمارها في اقتصاد البلد المضيف<sup>1</sup>.

- القروض داخل الشركة: تتمثل معاملات الدين داخل الشركة، بالقروض بين الشركة الأصلية (الأم) وفروعها، وتشير إلى القروض الطويلة أو القصيرة الأجل من الدول والشركات في غير البلد المضيف، إضافة إلى اقتراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين<sup>2</sup>.

ومن الملاحظ أن حجم رأس المال المساهم به كمكون من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر يهيمن على المستوى العالمي. ففي عقد التسعينيات بلغ نصيبه نحو ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما حصة الشكّلين الآخرين من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانا في المتوسط 23% للقروض داخل الشركة، و 12% للأرباح المعاد استثمارها<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث : مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظهر مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر في كتابات ( *Herbert feis*، 1930) لأول مرة، وبعد ذلك بثلاث عقود ظهر مصطلح الاستثمار المحفظي ( استثمار غير مباشر) إذ أشار إليه ولأول مرة ( *Mathew simon*، 1967) وذلك من خلال إشارته إلى الاستثمارات الأجنبية ومدى تأثيراتها على أسواق الأوراق المالية، ومنذ ذلك الحين أخذ الاستثمار الأجنبي يصنف إلى هذين الصنفين استثمار مباشر ومحفظي<sup>4</sup>.

وعموماً يمكن إيجاز التطور التاريخي للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال ستة مراحل زمنية.

#### 1- مرحلة الازدهار في الاستثمار الأجنبي المباشر 1800-1915

ازدهر الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى، وقد ساعدت الظروف الاقتصادية والسياسية آنذاك في عملية تدفق الاستثمارات المباشرة، وتمثلت تلك الظروف في الاستقرار السياسي والاقتصادي وحرية التبادل التجاري وإزالة العوائق، وتوفر عنصر الأمان لتلك

<sup>1</sup> UNCTAD, *world Investment Report 1996 : Investment , Trade and International policy Arrangements* , Geneva and New York , 1996 , pp 219-220.

<sup>2</sup> هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص 15.

<sup>3</sup> UNCTAD, *world Investment Report 2005 : Transnational Corporations and the Internationalization of R & D*, U. N, New York, 2005, p 8.

<sup>4</sup> ثريا علي حسين الورفلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر : الدروس المستفادة، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظّمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان " نحو مناخ استثماري أفضل "، ليبيا ، طرابلس ، 2006 ، ص 3 .

الاستثمارات الأجنبية، حيث أن معظم هذه الاستثمارات تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات والمتخصصة في استخراج الثروات الطبيعية التي تحتاجها الدول الأم.<sup>1</sup>

ومن الدول التي برزت في مضمار الاستثمار الأجنبي المباشر المملكة المتحدة (بريطانيا) التي اشتهرت بسوقها في لندن بوصفه مركزا مهما لعقد قروض الاستثمارات الأوربية، وقد حذت كل من ألمانيا وفرنسا حذو إنكلترا فاشتهرت سوق باريس باستثمار رؤوس أموالها في عدد من الدول كأسبانيا والنمسا وذلك بتشجيع شراء سنداها المطروحة في سوقها أو الاكتتاب في عدد من المشاريع كمشاريع التصنيع ومشاريع صناعة النفط ووسائل النقل وطرقه. وقد رافق التطور الاقتصادي في ذلك الوقت حركة رؤوس الأموال الدولية في معظم البلدان إذ جاء ثلثا التمويل الدولي من أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى، والجدول (1-2) يظهر توزيع الاستثمارات الأجنبية خلال سنة 1913.

الجدول رقم (1-2): توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913 .

البلدان المستثمرة	المبلغ (مليار دولار)	النسب المئوية	البلدان الرئيسية المستثمر فيها
بريطانيا	18	42	الإمبراطورية البريطانية، الولايات المتحدة، أمريكا اللاتينية، أوروبا.
فرنسا	5.8	19.3	روسيا، الإمبراطورية الفرنسية.
ألمانيا	6	13.7	أوروبا الوسطي، أمريكا اللاتينية، أمريكا الشمالية.
الولايات المتحدة	3.5	7.7	كندا، أمريكا اللاتينية.
دول مختلفة منها:	7.5	17.3	
بلجيكا	2	-	الكونغو، أوروبا الغربية، روسيا.
هولندا	2	-	أوروبا.
سويسرا	1.5	-	أوروبا.
المجموع	44	100%	-

المصدر: جيل برتان، مرجع سابق، ص18.

<sup>1</sup> هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية (الحجم والاتجاه والمستقبل)، دراسات إستراتيجية، العدد: 32، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص12.

ومن خلال الجدول (1-2) السابق يلاحظ سيطرت بريطانيا آنذاك على نحو 42 % من المجموع العالمي الكلي الذي يمثل بنحو 18 مليار دولار، وقد بلغت الاستثمارات الخارجية لبريطانيا في أواسط القرن التاسع عشر نحو 200 مليون جنيه إسترليني، آل معظمها إلى أوروبا وعلى هذا الأساس لم يكن بمقدور أية دولة في القرن التاسع عشر أن تبلغ الموقع الذي بلغته بريطانيا في الثروة الصناعية والمواد الأخرى، ولا بد من الإشارة إلى أن النسب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية كانت على شكل استثمار محفظي أما الاستثمار المباشر فقد كان محدوداً لأنه يقتصر على الشركات الكبرى.

ولقد انصبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الفترة على قطاعات المواد الأولية (المعادن والزراعة) بنسبة 10.3% من مجموع الاستثمارات، بالإضافة إلى الاستثمار في البني التحتية بـ40.6% من أجل استغلال الثروات الطبيعية خاصة في المستعمرات من الدول النامية، والتي تحتاجها دول أوروبا الغربية على التحديد وخاصة بريطانيا العظمى لأنها صاحبة رؤوس الأموال الموظفة، وأخيراً التجارة والصناعة بـ5.5%. والملاحظ أن توجه الاستثمار كان يتبع البلاد التي تندفق إليها أفواج المهاجرين الأوربيين (الولايات المتحدة، كندا، استراليا، نيوزيلندا، جنوب إفريقيا والبرازيل)، ولم تستقطب الدول النامية في آسيا وإفريقيا إلا نسبة ضئيلة لم تتجاوز 6,8%.<sup>1</sup>

## 2- مرحلة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر 1916 - 1945

تقلصت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة ما بين الحربين، إذ لجأت بعض الدول المتحاربة إلى تصفية قسم من موجوداتها في الخارج، وكذلك سحبت رؤوس أموالها من الخارج لتمويل الحرب، إذ انخفضت القيمة التراكمية للاستثمار الدولي إلى نحو 33 مليار دولار عام 1919 بعد أن كانت بنحو 66 مليار دولار عام 1913.<sup>2</sup>

وتميزت هذه المرحلة بتقلب الأدوار التقليدية للبلدان المصدرة لرأس المال إذ حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا، وتمت تصفية الاستثمارات الأوربية في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية وعلى هذا الأساس اضطرت بريطانيا إلى تصفية ما قيمته 4 مليار دولار من استثماراتها في الخارج. وخلال هذه الفترة أحدثت أزمة الكساد العظيم اضطرابات نقدية كبيرة خلال عقد الثلاثينات، دفعت بأغلب الدول إلى فرض قيود على حرية انتقال رأس المال، فضلاً على تغيير نظم تمويل المشروعات واعتمادها على التمويل الذاتي والقروض المصرفية بدلاً من اعتمادها على التمويل

<sup>1</sup> دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 72.

<sup>2</sup> جيل برتان، مرجع سابق، ص 22.

الخارجي<sup>1</sup>. كما استمر تباطؤ الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أزمة الكساد العظيم حتى مشارف الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، حيث تراجعت الاستثمارات الأمريكية في الخارج نحو 11 مليار دولار عام 1939 وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر منها حوالي 64% أي ما يقارب 7 مليار دولار أين إنجته نصفها إلى البلدان النامية ومعظمها تركز في دول أمريكا اللاتينية، أما التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة فكان مركزا في القطاع الأول وإنتاج المواد الخام، قطاع التصنيع لاسيما قطاع النفط في أمريكا اللاتينية وفتزويلا والشرق الأوسط<sup>2</sup>.

### 3- مرحلة انتعاش الاستثمار الأجنبي 1946-1969

بعد الحرب العالمية الثانية، اشتدت الحاجة إلى رؤوس الأموال نتيجة الدمار ونفقات الحرب التي أهكت أوروبا وبلدانا أخرى، كذلك زادت الاستثمارات لغاية التنقيب عن النفط والمعادن بشكل ملفت للنظر من قبل البلدان الغنية، وبلغ صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو 9.675 مليار دولار خلال الفترة 1951-1955، حيث كان أغلبها داخل البلدان المتقدمة، ثم ازدادت حركة تصدير رؤوس الأموال إلى نحو 14 مليار دولار عام 1965، وهو ما يعتبر رقم قياسي إذ بلغ حجم رؤوس الأموال المصدرة أقصى درجاته بين الفترة 1925-1929 قيمة: 3 مليار دولار. وخلال المدة ما بين 1950 - 1960 لعبت الاستثمارات الأجنبية الخاصة دورا أقل أهمية في الاقتصاد العالمي، ولكن هذه الاستثمارات بدأت تزداد أهميتها في أواخر الستينات وأصبحت تهيمن على الاستثمارات الأجنبية في نهاية الثمانينات ولحد الآن، وكشفت السنوات الأخيرة وخصوصاً منذ بداية السبعينات عن قوة الاتجاه إلى تدويل رأس المال بحيث أصبح تصدير رأس المال يحتل مكانة رفيعة في نشاط النظام المصرفي الدولي<sup>3</sup>.

وعموماً لقد تميزت هذه المرحلة بسيطرة الشركات الأمريكية على الاستثمار الأجنبي، عبر مشروع مارشال الذي هدف إلى مساعدة الدول الأوروبية اقتصاديا من قبل الولايات المتحدة، لغايات إعادة الأعمار وبناء القدرة الاقتصادية لتلك الدول، وبعد إتمام عمليات الأعمار أصبحت الدول الأوروبية أيضا مصدرة لرؤوس الأموال، التي توجه معظمها نحو الأسواق المتطورة في كندا

<sup>1</sup> محمد السيد سعيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص 29.

<sup>2</sup> هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص ص 26-27.

<sup>3</sup> فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147، الكويت، 1990، ص 126.

ودول أوروبية أخرى، وبسبب ارتفاع عائد الربح. مع إقامة السوق الأوروبية المشتركة أصبحت أوروبا المركز الرئيسي لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في مجال الصناعات البترولية والتحويلية، وتراجع نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد منتصف الستينيات لصالح اليابان وألمانيا وتميز التوزيع القطاعي في هذه المرحلة بالتركيز على صناعة البترول والصناعات الأخرى، كما لوحظ توجه جزء بسيط منه للأنشطة الأولية<sup>1</sup>.

#### 4- مرحلة التوسع للاستثمار الأجنبي المباشر 1970-1990

لقد تزايدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية بصورة هائلة ابتداء من أوائل السبعينيات وحتى 1990 حيث شهدت هذه الفترة انكماشاً وانتعاشاً تبعاً للتغيرات الاقتصادية العالمية، فكانت فترة انكماش 1975-1977 بسبب حدوث الأزمة النفطية في البلدان المنتجة للنفط، تلتها فترة انتعاش: 1979-1981 ثم برزت اليابان: 1986-1990 كمستثمر كبير في الخارج، وتميزت تلك الفترة بكثرة عمليات الاندماج و عقود الامتياز كأنماط رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والأسواق الناشئة.<sup>2</sup>

ولقد كان التوسع في تدفق الاستثمار المباشر إلى البلدان الصناعية للأعوام 1975-1990 قد ازداد بمعدل أكثر من 450%، بينما كان التزايد أقل من 200% في الدول النامية.<sup>3</sup> وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر لعام 1975 ثم تراجعت في عام 1985 إلى 25% من إجمالي رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلال هذه العام نشأت دول جديدة مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، كدول أوروبا الغربية واليابان حيث ارتفع نصيب هذه الأخيرة من: 6% عام 1975 إلى: 11% عام 1985.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص ص 25-32

<sup>2</sup> محمد مطرود السميران، قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2007-2008، ص 29.

<sup>3</sup> هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية (الحجم والاتجاه والمستقبل): مرجع سابق، ص 16.

<sup>4</sup> محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 53.

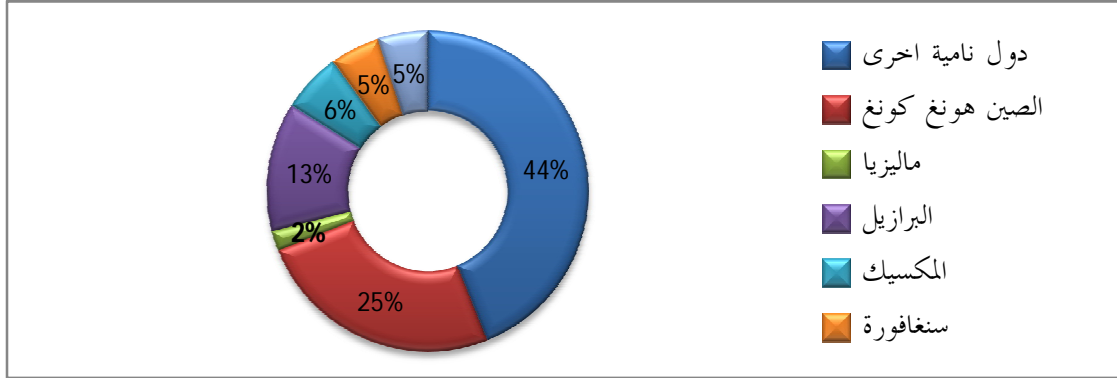
## 5-مرحلة الرواج في الاستثمار الأجنبي المباشر 1991-2006.

تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالمياً أربع مرات ، ثم عاد وتناقص خلال الفترة:1991-1993 إذ بلغ: 178-162-175 مليار دولار على التوالي وتعتبر البلدان الصناعية المتقدمة من أكثر الدول هبوطاً في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه المرحلة ، حيث انخفض من 176,4 مليار دولار في عام 1990 إلى:115,1-111,2 مليار دولار خلال العامين 1991 ، 1992 على التوالي ، ثم ارتفع إلى أن وصل إلى 135 مليار دولار لعام 1995 لتتوجه هذه الاستثمارات إلى الأسواق النامية التي شهدت نمواً متسرعاً في حركة الاستثمار الأجنبي، ونتيجة لتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات والتي تعد المحرك الأساسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فقد ارتفع حجم هذه الاستثمارات على مستوى العالم ليصل إلى 226,4 مليار دولار في عام 1998.<sup>1</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن تغير هيكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يظهر بوضوح في قيام بعض الدول النامية كدول أم للشركات متعددة الجنسيات، خاصة من إقليم آسيا والمحيط الهادي، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والوافدة إليه أعلى مستوى لها والذي قدر بحوالي 143.8 مليار دولار في عام 2000 مقارنة بـ37.9 مليار دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة(1989-1994)، كما حدثت أكبر زيادة في هذه التدفقات في شرق آسيا، حيث شهدت هونغ كونغ ازدهاراً غير مسبوق، إذ بلغت التدفقات الوافدة إليها حوالي 64 مليار دولار خلال عام 2000 لتصبح بذلك أكبر مستفيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في آسيا وكذلك البلدان النامية<sup>2</sup> أنظر الشكل (1-1).

<sup>1</sup> هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص ص 23-44.

<sup>2</sup> زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث ، العدد الثالث، جامعة ورقلة، 2005، ص161.



الشكل رقم (1-1): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية سنة 2000

Source: UNCTAD, World Investment Report 2003, New York, 2003, P249.

وإلى غاية سنة 2006، استمر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو بأرقام قياسية، وبلغت نسبة نموه سنة 2006 حوالي 38% بحجم يعادل 1306 مليار دولار، والذي قارب الرقم القياسي المسجل سنة 2000، مما يعكس الأداء الاقتصادي القوي وموزع على فئات الاقتصاد الثلاثة: اقتصاديات البلدان المتقدمة النمو، اقتصاديات البلدان النامية والاقتصاديات الانتقالية في بلدان جنوب شرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة.

## 6- الاستثمار الأجنبي المباشر أثناء الأزمة المالية العالمية (من سنة 2007 حتى 2013)

لقد واصل الاستثمار الأجنبي خلال السداسي الأول من عام 2007 وتيرة الارتفاع حيث تجاوز معدل نموه 30%، أما في السداسي الثاني من نفس السنة أين انفجرت الأزمة المالية ابتداء من الولايات المتحدة لتشمل في فترة وجيزة معظم الدول المتقدمة، فقد حقق معدل نمو منخفض يعادل 23%، أما خلال سنة 2008 فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا محسوسا لكنه لم يمس كل الدول الاقتصادية بنفس درجة الحدة، نظرا لاختلاف الأثر الأولي للأزمة من بلد لآخر، إذ انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة التي اندلعت بها الأزمة، لكنها واصلت التزايد بمعدل أبطأ مقارنة بالسنوات الفارطة في كل من الدول النامية والاقتصاديات الانتقالية؛ حيث ارتفعت بـ: 14.8% لتصل إلى حدود 658 مليار دولار في البلدان النامية وبـ 33% لتصل إلى 121 مليار دولار في الاقتصادات الانتقالية، ويرجع السبب في ذلك لضعف درجة ارتباط الأنظمة المالية لديها مع الأنظمة البنكية والأوربية والأمريكية، فضلا على استمرار النمو الاقتصادي القوي الناجم عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دليل الاتفاقيات الثنائية للاستثمار، الأمم المتحدة، 2010، ص 9.

وحسب المناطق، فقد ازدهرت التدفقات إلى حد كبير في أفريقيا 27% وكذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 13%، إلا أن الانكماش الاقتصادي العالمي طال هذه المناطق في النصف الثاني من عام 2008 وبداية 2009 مما أدى إلى انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما في دول شرق جنوب آسيا ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 17%، ليسجل رقما قياسيا 300 مليار دولار في 2008، قبل أن تتراجع بحدة في الربع الأول من 2009، ونفس السيناريو سجل في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة؛ حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ: 26% لتصل إلى 114 مليار دولار في عام 2008 لتتخف بعد ذلك بـ 46% في الربع الأول من عام 2009.<sup>1</sup>

وعلى الرغم من التوترات وتصاعد المخاطر والتطورات السلبية في الاقتصاد العالمي فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال عام 2011 ارتفاعا بنسبة 17% لتبلغ 1.5 تريليون دولار من 1.3 تريليون دولار في 2010، ومتجاوزة بذلك متوسط ما قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية خلال الفترة 2005-2007 البالغ: 1.47 تريليون دولار، إلا أن التدفقات لا تزال أقل بنحو 23% عن الذروة التي بلغت خلال 2007. كما أن صافي إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (وهي بالأساس عمليات إستحواذ على الشركات وتوسعات في الخارج) هبط إلى 1.31 تريليون دولار في عام 2012 ووفقا للأرقام الأولية للأونكتاد فان الدول الغنية شكلت 90% من ذلك الهبوط مع اجتذباها استثمارات بلغت: 549 مليار دولار فقط في 2012. واحتفظت الولايات المتحدة بالصدارة بين مستقبلي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبلغت 147 مليار دولار تلتها الصين بتدفقات بلغت 120 مليار دولار.

وفي سنة 2013 عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وتيرة الارتفاع بنسبة 9% لتصل إلى 1.45 تريليون دولار، كما صاحب هذا الارتفاع أيضا تزايد في أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وبنفس النسبة لتبلغ 25.5 تريليون دولار. والجدول (1-3) الموالي يبين ذلك.

<sup>1</sup>CNUCED, *Rapport sur L'investissement dans le Monde: Sociétés Transnationales Production Agricole et Développement*, Nations Unis, New York et Genève, 2009, p 7.

الجدول رقم (1-3): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم خلال

2013-2011

التدفقات الصادرة بمليار دولار			التدفقات الواردة بمليار دولار			المنطقة
2013	2012	2011	2013	2012	2011	
857	853	1216	566	517	880	الدول المتقدمة
250	238	585	246	216	490	الاتحاد الأوروبي
381	422	439	250	204	263	أمريكا الشمالية
454	440	423	778	729	725	الدول النامية
12	12	7	57	55	48	أفريقيا
326	302	304	426	415	431	آسيا
293	274	270	347	334	333	شرق وجنوب شرق آسيا
2	9	13	36	32	44	جنوب آسيا
31	19	22	44	48	53	غرب آسيا
115	124	111	292	256	244	أمريكا اللاتينية والكاريبي
99	54	73	108	84	95	الدول المتحولة
1410	1347	1712	1452	1330	1700	العالم

source: UNCTAD, world investment report, new york, 2014. <http://www.unctad.org>  
Consulté le 12/11/2014.

ومن خلال الجدول (1-3) يتبين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية قد بلغت رقماً قياسياً جديداً بقيمة: 778 مليار دولار، وهو ما يمثل 54% من التدفقات العالمية، متفوقة بذلك على الدول المتقدمة، وقد أرجع المختصون ذلك بالأساس إلى نمو التدفقات إلى الدول النامية الآسيوية التي لا تزال تحظى بأعلى حصة، بالمقابل تمكنت الدول المتقدمة من استقطاب 566 مليار دولار بزيادة تعادل 9.5% مقارنة بعام 2012، في حين نجحت الدول المحولة في الرفع من نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها لتصل إلى 108 مليارات دولار خلال عام 2013، أي بنسبة زيادة قدرها 28.6%. كما يبين نفس الجدول (1-3) أن التدفقات الصادرة قد ارتفعت بنسبة 9.2% لتبلغ 1410 مليارات دولار خلال عام 2013، علماً أن 61% من تلك التدفقات مصدرها الدول المتقدمة فيما ساهمت الدول النامية بنسبة 32% والدول

المتحولة بنسبة 7%، حيث حلت ستة دول نامية ومتحولة ضمن أكبر 20 دولة مستثمر في العالم في عام 2013.

وتجدر الإشارة أن الأونكتاد يتوقع استمرار ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال السنوات الثلاثة المقبلة ليلغ حوالي 1.6 تريليون دولار في عام 2014، و1.74 تريليون دولار في عام 2015 و 1.85 تريليون في عام 2016، مدفوعاً بشكل رئيسي من قبل النمو المرجح للاستثمارات في الاقتصادات المتقدمة.

ومن المرجح حسب ذات المصدر أن يعود التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمط السائد قبل 2012، أي من المرجح أن تحظى الدول المتقدمة بحصة الأكبر من تدفقات هذا النوع من الاستثمار بنسبة 52% في عام 2016، وذلك بسبب مخاطر عدم اليقين المرتبطة بالتطورات السياسية والصراعات الإقليمية التي من الممكن أن تعيق التحسن المتوقع في تدفقات الاستثمار في الدول النامية والناشئة<sup>1</sup>.

## المبحث الثاني :

### دوافع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتناول هذا المبحث عرضاً مفصلاً للأسباب الدافعة لاستيراد وتصدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما سيتم تحليل مختلف الأشكال التي يتخذها هذا النوع من الاستثمار، من خلال إبراز المزايا والعيوب التي ينطوي عليها كل شكل من الأشكال وذلك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي أو الدولة المضيفة، فضلاً على التعرض للشركات المتعددة الجنسيات لأنها تمثل أحد أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، والأداة الأساسية لتجسيده على أرض الواقع.

### المطلب الأول : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك دوافع عديدة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء تعلق الأمر بالدولة المصدرة لرأس المال، أو من جانب الدولة المضيفة المستوردة التي ترغب في استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات. وعلى العموم يمكن التفرقة بين نوعين من الدوافع التي يصدر من أجلها قرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار،

الكويت، 2014، ص ص 70-71.

**1-دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر**

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية الآتية :

**1-1- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دوراً مهماً في دفع المستثمر إلى مزاولته نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج- ولغرض تلاقي الإخفاق- بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.<sup>1</sup>

**1-2-زيادة العوائد:** تتحقق الزيادة في عوائد الاستثمار من خلال تعظيم الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل: رخص الأيدي العاملة إذا ما قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة، حيث كان لهذه الخاصية دور في ظهور الفروع المقامة في البلدان المضيفة، والتي يتميز إنتاجها بأنه غير مخصص للاستهلاك المحلي وإنما هو موجه إلى التصدير نحو البلدان المتقدمة.

وتبعاً لهذا التحليل نجد أن كثيراً من الشركات الأمريكية مثلاً تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها، وتعتمد أغلب الشركات الأوروبية واليابانية هذا السياق محققة في آن واحد استثماراً مضموناً وعوائد عالية، كما يؤخذ بالاتجاه نفسه بشأن عناصر الإنتاج الأخرى كالمواد الأولية وكلف الطاقة ووسائل النقل الضرورية... الخ.<sup>2</sup>، بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية تستفيد من الإعفاءات الضريبية والحوافز المالية والتمويلية التي تمنحها كثير من الدول الراغبة في جذبها.

**1-3- تخفيض المخاطر:** تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها

الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب، التأميم، زيادة الرسوم الجمركية... الخ فتوزع وانتشار الاستثمارات على عدد أكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب.<sup>3</sup> كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهدد استمرار وجود شركة ما، فتنتقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة، فرأس المال الأجنبي

<sup>1</sup> دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 76.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 77.

<sup>3</sup> محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 24.

يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يجد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة<sup>1</sup>.

**1-4-زيادة المبيعات:** تعتمد مبيعات الشركات على عاملين أساسيين هما: اهتمامات المستهلكين والربائين بمنتجاتها أو بخدماتها والرغبة والقدرة على الشراء. إن زيادة وتوسع مبيعات الشركة متعددة الجنسيات خارج نطاق الدولة التي تعمل بها يمثل الهدف الأساسي للأعمال الدولية. وبهدف الاستفادة من وفرة الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانيات أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى وهي عديدة تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتجاوز القيود السابقة الذكر.

**1-5-تحسين الموارد وضمان توافرها:** يبحث المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية، وبهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، وبالتالي تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير. هذه الإستراتيجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها أو تمكّنها من التميز على منافسيها وبذلك تضمن تحقيق الزيادة في حصتها السوقية ورجحيتها<sup>2</sup>.

**1-6-زيادة صادرات البلد للاستثمار الأجنبي المباشر:** فعلى سبيل المثال تؤدي فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج دوراً هاماً في صادرات الولايات المتحدة، إذ يبلغ إنتاج الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس المكان المتواجدة فيه أو التي يتم تصديرها إلى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات الصناعية<sup>3</sup>.

**1-7-الرغبة في النمو والتوسع:** وقد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد، حتى تستفيد هي أيضاً من مزايا انخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى

<sup>1</sup> دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 78.

<sup>2</sup> غسان عيسى العمري، العضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة متعددة الجنسيات، المؤتمر العلمي الدولي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال "التحديات - الفرص - الآفاق"، 10-11/11/2009، الأردن، ص 20.

<sup>3</sup> محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 24.

مستوى منافسيها بالاستيراد، كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية، ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في إطار هذا العامل، اضطراب شركة كرايزلر *Chrysler* وهي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات، ونتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة فورد *Ford* وشركة جنرال موتورز *General Motors* اللتين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية، إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوروبا الغربية، مما دفع الشركتين أيضاً إلى إنشاء فروع لهما، شركات تابعة في المنطقة الجغرافية المذكورة.

**1-8- السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة:** تهتم الدول المتقدمة اقتصادياً بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معقولة، مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.<sup>1</sup> كما أن هناك أسباباً خفية تدفع بعملية الاستثمار في الدول النامية تتمثل في الرغبة الجارحة للدول المتقدمة في فرض السيطرة على الاقتصاد الدولي، وإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري. وبالتالي إجبار الدول الضعيفة على الخضوع لمنطق الأقوى.<sup>2</sup> والجدير بالذكر أن درجة أهمية العوامل السابقة وترتيبها يختلف من مستثمر إلى آخر، فعلى سبيل المثال حسب الاستبيان الخاص بإحدى الدراسات التي أجريت في فبراير 2009 والذي شمل حوالي 2500 مؤسسة يابانية، تبين أن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء قرار المؤسسات اليابانية للقيام بعملية الاستثمار في الخارج تتمثل في:<sup>3</sup>

- ❖ إرادة المحافظة على الإنتاج أو توسيع السوق المحلي : 38.2%
- ❖ تقليص التكاليف (أي جعل الأسعار أكثر تنافسية): 32.1%
- ❖ تقديم منتجات تتوافق مع أذواق المستهلكين المحليين: 23.3%
- ❖ أسباب أخرى: 6.4%.

<sup>1</sup> دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 78.

<sup>2</sup> طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 185.

<sup>3</sup> أنيس الخياط، أسباب ضعف الاستثمارات اليابانية المباشرة في البلدان العربية، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 69، مارس 2010، ص 79.

## 2-دوافع إستيراد الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية في تنافس لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والدوافع، والتي يمكن عرضها في النقاط الآتية:<sup>1</sup>

**1-2- سد فجوة الادخار - الاستثمار:** تعاني جل الدول النامية من عجز في تمويل خطط التنمية، حيث يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى المصادر التمويل الخارجية، والتي تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقرض الخارجية.

وأمام تراجع الإعانات والمنح الخارجية وخضوعها للاعتبارات السياسية وانطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة وابتزازية، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يفضل على غيره من مصادر التمويل الأجنبي، ذلك أنه لا يلزم البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلاً، إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر أرباحاً، عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو إيجابية نتائجها. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينطوي على الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، وبالتالي خلوه من العيوب التي يتميز بها الاقتراض الخارجي. ومن المتوقع أن يتزامن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف، مع حصوله على العملات الأجنبية، وهو ما يعتبر مكملاً للادخار المحلي وقوة دافعة لتمويل خطط التنمية التي تنتهجها الحكومات.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المضيفة يتجه نحو المشاريع المرهبة ذات المردودية العالية، ويجتنب تمويل المشاريع غير المرهبة. في حين أن القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة. وعليه يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن مصادر التمويل الأخرى بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في توجيهه والاستخدام الأمثل للموارد المالية.

**2-2- نقل التكنولوجيا الحديثة:** تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو

<sup>1</sup> عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة : 1996-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: النقود والمالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص ص 56-58.

- محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 30.

استيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل الطرق المتاحة أمام الاقتصاديات النامية لنقل التكنولوجيا، حيث من المفترض أن يجلب هذا الاستثمار الفنون الإنتاجية الحديثة والطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة... الخ، بالإضافة إلى دوره في تكوين وتدريب الموارد البشرية في القطر المضيف، سواء من خلال توظيفهم للعمل داخل المشاريع المنجزة أو عن طريق أثر المحاكاة الذي تنتهجه المؤسسات المحلية من جراء احتكاكها بالشركات الأجنبية.

**2-3- تحسين وضعية ميزان المدفوعات:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاثة قنوات رئيسية هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، وتوفير العملات الصعبة نتيجة لإحلال الواردات. فتدفع رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات يعالج الفجوة المزمنة التي تعاني منها الدول النامية، حيث لا تعطي المدخرات المحلية المتطلبات الاستثمارية، مما ينعكس إيجاباً على تحسين وضع ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

**2-4- تخفيض مستوى البطالة:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة وذلك من خلال قدرته على توفير فرص عمل جديدة تؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها، لاسيما في ظل انخفاض تكلفة اليد العاملة في الدول النامية، أو تمتع المشروع الاستثماري بخاصية كثافة استخدام اليد العاملة بدلاً من كثافة رأس المال.

**2-5- زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني:** يؤدي دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقامة مشاريع استثمارية جديدة، مما ينجر عنه زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف ومن المتوقع أن ينعكس هذا الأمر بشكل إيجابي و متزامن على الإنتاج المحلي. وكل ما سبق يصب في زاوية تحقيق الرفاهية الاقتصادية للبلد المضيف.

**2-6- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:** تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية... الخ، غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً مكملًا لهذه الطاقات الإنتاجية، من خلال ما يوفره من إمكانيات لاستغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها هذه البلدان .

<sup>1</sup> محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية، غرفة تجارة وصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، يونيو 2011، ص6.

## المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتباين أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتعدد تبعاً للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار، وترجع أسباب هذا التنوع والتباين إلى عدة عوامل، يمكن إيجازها كالآتي:<sup>1</sup>

- اختلاف البنى الاقتصادية والاجتماعية والنظم السياسية المطبقة في الدول المضيفة، والأهداف التي يسعى لاجتذابها من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر.

- اختلاف خصائص الشركات المتعددة الجنسيات، أو التي ترغب في إنشاء استثمار أجنبي مباشر مثل: حجم الشركة، أنواع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها ومجالات النشاط الاقتصادي وأهداف الشركة،... الخ.

- خصائص المجال الاقتصادي الذي يمارس فيه المستثمر الأجنبي نشاطه، ودرجة المنافسة في السوق.  
- عوامل ترتبط بالتكاليف المتوقعة، ومتطلبات الاستثمار المالية، والتقنية والفنية، وكذا الأرباح المنشودة، فضلاً على المخاطر التجارية وغير التجارية.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسية هو بمثابة مسارات أو طرق أو أساليب لدخول الأسواق أو غزوها وذلك لأن الشركة الأجنبية أو المتعددة الجنسية قد تتبنى في سعيها لدخول أحد الأسواق العالمية أكثر من شكل من أشكال الاستثمار المباشر أو غير المباشر.<sup>2</sup> وقد أشارت أغلب الدراسات الحديثة إلى أن أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر شيوعاً تتمثل فيما يلي:

### 1- الاستثمار المشترك

تعد المؤسسات المشتركة شكلاً من أشكال التحالفات الإستراتيجية، حيث تقضي باشتراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص، بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو السوق الإقليمية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه، مثل رأس المال، والمواد الخام، والمهارات

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 35-36.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص

التنظيمية والتسييرية، وفنون الإنتاج. وتتوقف فعالية المشروعات المشتركة على مدى سلامة البيئة الاستثمارية وتمتع الشركاء المحليين بمراكز قوة.<sup>1</sup>

ويرى تيربسترا *TerPstra* أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقاً كفاياً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

ويقترح ليفنجستون في هذا الشأن أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي أو وطني ( شركة وطنية قائمة أو غير ذلك ) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر بالمشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعد استثماراً مشتركاً وهذا النوع من الاستثمار يعد أكثر تمييزاً من اتفاقيات الامتياز أو تراخيص الإنتاج إذ يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع.<sup>2</sup>

وعموماً يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على الجوانب الآتية:<sup>3</sup>

-الاتفاق يكون طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني و الآخر أجنبي يمارس نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف.

-يمثل الطرف الوطني من قبل شخصية معنوية قد تكون تابعة للقطاع العام أو الخاص.

-أن قيام أي مستثمر بشراء حصة في شركة وطنية يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.

-في جميع الحالات السابقة لا بد أن يتمتع كل أطراف الاستثمار بحق المشاركة في إدارة المشروع.

ولقد أصبحت صيغة المشاركة من الصيغ المهمة للشركات المتعددة الجنسيات لأنها تعكس التوافق ما بين الدول الأم والدول المضيفة، لأنها تمكن الدول المضيفة من الحصول على الموارد التكنولوجية والإدارية من دون أن تتخلى عن حقها في السيطرة ولو الجزئية على المشاريع المقامة على أراضيها، ويرجع سبب ظهور حقيقة المشاركة إلى موقف الدول المضيفة ولاسيما الدول النامية من الشركات المتعددة الجنسيات إذ وضعت قيوداً كثيرة على ملكية المشروعات المقامة على أراضيها، كما أن بعض الدول تحظر تماماً نشاط الشركات المتعددة الجنسية.

<sup>1</sup> إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 14

<sup>2</sup> عبد السلام أبو فحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1995، ص 295.

<sup>3</sup> سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007، ص 65.

ويتمتع الاستثمار المشترك بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من المزايا التي يمكن تلخيصها فيما يلي: <sup>1</sup>

- ❖ يعد من أكثر الأنواع تفضيلاً لدى الشركات في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار، خاصة في بعض أنواع ومجالات النشاط الاقتصادي كالزراعة أو البترول أو صناعة الكهرباء أو التعدين أي في حالة وجود عوائق على تملك المستثمر الأجنبي تملكاً كاملاً لمشروع الاستثمار.
  - ❖ يساعد هذا النوع من الاستثمار على تخفيض المخاطر التي تحيط بمشروع الاستثمار خاصة الأخطار غير تجارية مثل التأميم والمصادرة.
  - ❖ يساعد على تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الآخر الوطني هو الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة ( شركة تابعة للقطاع العام أو بنك حكومي).
  - ❖ يعد وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة من الدول المضيفة وبالتالي تسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلاً من التصدير أو الوكلاء.
  - ❖ يساعد هذا النوع من الاستثمار تسهيل مهمة الطرف الأجنبي للحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام الأولية اللازمة للشركة.
- أما عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فتكمن في:
- ❖ احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار خاصة في حالة إصرار الطرف المحلي على نسبة معينة في المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار وهذه النسبة قد لا تتفق وأهداف الطرف الأجنبي.
  - ❖ قد يسعى الطرف الوطني بعد مدة معينة إلى إنهاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار وهذا يعني ارتفاع درجة المخاطرة، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في الوقت المعين.
  - ❖ انخفاض القدرات المالية والفنية للمستثمر المحلي يؤثر سلباً على فعالية مشروع الاستثمار لتحقيق أهدافه الطويلة والقصيرة الأجل.

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية: مرجع سابق، ص 18-20.

- ❖ إذا كان الطرف الوطني متمثلاً بالحكومة فمن المحتمل أن تضع شروطاً أو قيوداً صارمة على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم<sup>1</sup>.
- كما تتمثل مزايا الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة في :
- ❖ إن هذا الشكل من الاستثمار إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه أو إدارته يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية.
- ❖ خلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى.
- ❖ تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.
- ❖ تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسمالية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة<sup>2</sup>.
- في حين عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:
- ❖ حرمان الدول المضيفة المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.
- ❖ نظراً لاحتمال انخفاض القدرة المالية الوطنية فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جداً أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة، مثل زيادة فرص التوظيف، التحديث التكنولوجي.. الخ.
- ❖ من المحتمل جداً عدم توفر طرف وطني كفاء قادر على المشاركة الفعالة في هذا الأسلوب الاستثماري، وهذا ما تعاني منه معظم الدول النامية إذ تكون إمكانياتها محدودة مما يؤدي إلى صغر حجم المشاريع المشتركة المقامة وقلة عددها<sup>3</sup>.

## 2- الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل

يعد هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر من "أكثر الأنواع تفضيلاً للشركات المتعددة الجنسية ويتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سعيد يحيى، مرجع سابق، ص 66 .

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية: مرجع سابق، ص 296 .

<sup>3</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 2003، ص 27 .

<sup>4</sup> سعيد يحيى، مرجع سابق، ص 66 .

ويعد هذا النوع من الاستثمار أكثر تفضيلاً للشركات المتعددة الجنسيات لأنه يضمن سيطرة كاملة على الإنتاج والتسويق، في حين نجد الكثير من الدول النامية المضيفة لهذا النوع من الاستثمار تتردد كثيراً في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، ويعد الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة إحتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية والتي تعد من أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من الدول النامية للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

وتجدر الإشارة إلى أن شركات البلدان المصدرة لهذا النوع من الاستثمارات تكاد تنحصر على شركات الدول المتقدمة؛ حيث تأتي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في صدارة هذه البلدان وذلك بالنظر لارتفاع نصيبها النسبي من جملة تدفقات رؤوس الأموال في صورة استثمارات مباشرة إلى الدول النامية، فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في مجال الصناعات التحويلية في بلدان العالم الثالث 3 مليارات دولار سنوياً حتى عام 1993 وهو ما يعادل نسبة 22% من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وقد تركزت هذه الاستثمارات في أمريكا اللاتينية بنسبة 60% وشرق آسيا بنسبة 30%، وقد حصلت البرازيل والمكسيك على أكثر من نصف إجمالي هذه الاستثمارات<sup>1</sup>.

ومن أبرز المزايا التي يتمتع بها هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر توافر حرية كاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة، كما أن حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها يعتبر كبير، وذلك نظراً لانخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج المختلفة في الدولة النامية<sup>2</sup>.

أما عن عيوب هذا النوع من الاستثمار بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات فتكمن في تعرضه لمخاطر التأمين أو المصادرة أو التصفية الجبرية لاسيما في دول العالم الثالث، حيث اجتاحت هذه الأخيرة موجة من عمليات التأمينات خاصة في النصف الأول من عقد السبعينيات من القرن العشرين، وذلك كنتيجة منطقية لتزايد الحركات التحررية آنذاك، فقد لوحظ خلال عقد الستينيات تأمين البلدان النامية إلى 455 مشروعاً أجنبياً منها 32 في قطاع التعدين و40 في قطاع البترول،

<sup>1</sup> روبرت ر. ميللر، محددات استثمارات الولايات المتحدة في الصناعة التحويلية بالخارج، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 30، العدد 1، واشنطن، مارس 1993، ص 16.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية: مرجع سابق، ص 303.

و 98 في الزراعة... الخ، أما في السبعينيات أمتت الدول النامية 914 مشروعاً أجنبياً<sup>1</sup>. وقد بدأت مخاطر التأمينات تتلاشي تدريجياً إلى أن انتهت بشكل نهائي في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وبالتالي فتحت الدول النامية صفحة جديدة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً للدور الذي لعبه في تنمية بعض الأقطار النامية.

### 3- الاستثمار في المناطق الحرة

يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيداً عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، حيث يعمل من خلال قوانين خاصة به تنظم له عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية، بحيث تتمتع بإعفاء من كامل الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة داخل الدولة المضيفة. إن أهم هدف لإقامة المناطق الحرة هو تشجيع وحذب الاستثمار الأجنبي ولاسيما المباشر، حيث تخلق الدولة في المنطقة الحرة بيئة اقتصادية جيدة تفضي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر (الترانزيت) وعمليات الشحن والتوزيع والتخزين.<sup>2</sup> ولعل أبرز الأهداف من إنشاء هذه المناطق هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري، ولأجل ذلك تعمل الدول على جعلها مناطق جذب للاستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية القائم بها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية المغرية، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الأراضي بأسعار منخفضة<sup>3</sup>.

وقد حققت بعض البلدان في مختلف أنحاء العالم نجاحاً باهراً عن طريق المناطق الحرة التي أنشأها، كما حدث في جمهورية الدومينيكا في البحر الكاريبي، حيث أصبحت تعتبر مصدراً رئيساً للمنسوجات والملابس والأحذية والبضائع الإلكترونية المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد منحت أغلب تلك السلع إعفاءات من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية مبادرة حوض

<sup>1</sup> محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، رقم 107، الكويت، 1986، ص 202.

<sup>2</sup> الأسكوا، تطور المناطق الحرة في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، كانون الثاني 1995، ص 48.

<sup>3</sup> J.R.Markusen, *Foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development*, *Eroupean Economic Review*, London, Vol 43, 1999, p335.

الكاريبي<sup>1</sup>. وتتميز المناطق الحرة بالعديد من المزايا والفوائد لكل من البلد المضيف والمستثمرين على حد سواء، ويمكن إيجازها في النقاط الآتية:<sup>2</sup>

**-المزايا المتعلقة بالبلد المضيف:**

- ❖ العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس الأموال الجديدة؛
- ❖ تخفيض مستويات البطالة من خلال توفير فرص للعمل؛
- ❖ القيام بعملية تكامل بين المشروعات التي تستهدف التصدير والمشروعات الصناعية داخل البلد؛
- ❖ تنمية المناطق النائية والأقل تقدماً؛
- ❖ زيادة حصيلة البلد من النقد الأجنبي عن طريق الرسوم والإيجارات؛
- ❖ تطوير الصناعة المحلية من خلال الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.

**-المزايا للمستثمرين الأجانب:**

- ❖ الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية وأراضي بأسعار معقولة؛
- ❖ تسويق منتوجات المشاريع في أسواق البلدان المجاورة؛
- ❖ الاستفادة من الأيدي العاملة ومستلزمات الإنتاج الرخيصة؛
- ❖ الاستفادة من البنى الأساسية التي تقدمها الدولة المضيضة للمشاريع المقام على أراضيها؛
- ❖ يتحصل المستثمرون الأجانب على حق الإقامة داخل البلد .
- ومن أهم العيوب الموجهة إلى المناطق الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر فيها ما يلي:
- ❖ خلق مناطق متفاوتة في نسب النمو والتنمية الاقتصادية في الدولة الواحدة.
- ❖ شيوع ظاهرة التهريب غير القانوني والبضائع المقلدة وسرقة العلامات التجارية واعتمادها بدون موافقة صاحبها الأصلي.
- ولقد كان الباعث الأساسي الذي أعطى المناطق الحرة مفهوماً جديداً هو عولمة الاقتصاد العالمي وتزايد حدة المنافسة بين المناطق على اجتذاب الاستثمار الأجنبي واكتساب التكنولوجيا، وسعي البلدان النامية لتعزيز قدرتها الإنتاجية في الأسواق العالمية.

<sup>1</sup> جون د. سولفيان و جين روجرز، الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، طبعة منقحة، واشنطن، 2004، ص 46.

<sup>2</sup> عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلدان عربية مختارة للمدة 1990-2005، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 46.

## 4- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع:

وهو عبارة عن "مشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (المحلي) عام أو خاص يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني منتجاً معيناً (سيارة مثلاً) لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً، وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفع العمليات وطرق التخزين والصيانة... الخ، في مقابل عائد مادي معين يتفق عليه"<sup>1</sup>. كما أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل استثمار مشترك أو شكل التملك المطلق أو الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.

## 5- عمليات الاندماج و الاستحواذ:

يقصد بالاندماج (*Fusion*) إتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ (*Acquisition*) فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي وتذوب الثانية. ولقد أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ سمة بارزة، حيث لعبت دوراً جوهرياً في تشجيع القيام بالإصلاحات طويلة الأجل، مثل إعادة هيكلة العمليات، وإعادة تخصيص الأصول في المنشآت. و مثل هذه العمليات يمكن أن تحمل في طياتها فوائد طويلة الأجل إذا ما صاحبته سياسات لتيسير المنافسة وتحسين الإدارة الحازمة للشركات. حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية، وزيادة امتدادها الجغرافي، و توسيع حصتها في السوق العالمي.<sup>2</sup>

ولعل من الأسباب الدافعة لهذا التوجه ما يلي:<sup>3</sup>

- ❖ البعد الإستراتيجي للشركات، حيث تستهدف تقليص التكاليف وتنويع المنتجات والامتداد الجغرافي؛
- ❖ الاستفادة من فرص التمويل المتاحة؛
- ❖ البيئة الخارجية، على اعتبار أن معظم الشركات ترغب في تعزيز التعاون مع منافسيها، بحثاً عن التوسع والنمو.

<sup>1</sup> مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج من إعداد المعهد العربي للتخطيط مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 24-28 يناير 2004، ص ص 18-19.

<sup>2</sup> أشوكا مودي و شوكو نجيشي، عمليات اندماج الشركات و شرائها عبر الحدود في شرق آسيا، مجلة التمويل و التنمية، العدد 1، المجلد 38، مارس 2001، ص 06.

<sup>3</sup> Sharan Kahn, *Global Mergers and Acquisitions: the year of Mega Deal*, *Global Finance*, September, 1998, pp 10-11.

والجدير بالذكر أن دراسة قام بها كل من "*Philipp*" & "*Pierre*" لعينة تتكون من: 78 دولة (نامية وناشئة) خلال الفترة (1987-2005) بينت أن الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي يعزز النمو، في حين أن عمليات الاندماج والاستحواذ ليس لها تأثير يذكر على النمو. و تستمد هذه النتيجة التطبيقية قوتها من التحليل النظري؛ القائل بأن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي يعكس التوسع في رأس المال للبلد المضيف وهو ما يفسر المساهمة الايجابية له في النمو الاقتصادي، أما عمليات الاندماج والاستحواذ لا تعدو إلا أن تكون عبارة عن نقل للملكية، و بالتالي لا ينجر عنها إنشاء استثمارات جديدة.<sup>1</sup>

## 6- أشكال أخرى متداخلة:

وهناك أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي تعد متداخلة من حيث كونها استثماراً مباشراً أو غير مباشر وبالإمكان عدّها من الاستثمار المباشر لاحتوائها ولو على جزء بسيط على عملية تحويل لموارد مادية وبشرية وتقنية وهي باختصار الآتي:<sup>2</sup>

**6-1- اتفاقيات التراخيص:** وبموجبها تلتزم الشركات الأجنبية اتجاه البلد المضيف بتوريد التكنولوجيا والمعارف التقنية، مقابل دفع جزافي، وحصولها على نسبة من المبيعات والأرباح المحققة، بالإضافة إلى إمتيازات أخرى تتمثل في إمكانية اقتنائها لمواد أولية بأسعار منخفضة، كما هو الشأن في اتفاقيات التبادل التعويضي والتسوية بالمنتج.

وتقسم عقود التراخيص إلى نوعين، الأول يطلق عليه التراخيص الاضطراري، ويسود هذا النوع في البلدان الاشتراكية وبعض الدول النامية؛ حيث يصعب على الشركات متعددة الجنسية الحصول على التملك الكامل للاستثمار. أما النوع الثاني هي التراخيص الاختيارية، وفي مثل هذه الحالة فان الشركات متعددة الجنسية تفضل منح تراخيص الإنتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر.<sup>3</sup> وتحقق هذه العقود مزايا هائلة للشركات الأجنبية من بينها: حماية النظام الاحتكاري في مجال التكنولوجيا من التصدع نتيجة الشيوخ التقادم والتقليد وبالتالي لا ترخص المبتكرات التكنولوجية التي تستطيع الاحتفاظ بها كمورد احتكاري، وإنما ترخص فقط المبتكرات التي تتعرض

<sup>1</sup> Philipp Harms & Pierre-Guillaume Méon, *the growth effects of greenfield investment and mergers and acquisitions: econometric investigation and implication for mena countries*, Working Paper N<sup>o</sup>:794, Economic Research Forum, November 2013, P16.

<sup>2</sup> Charles Oman et autres, *les nouvelles forme d'investissement dans les pays en voie de développement*, OCDE, 1989, pp11-13

<sup>3</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي: مرجع سابق، ص ص 495-494.

للتقادم والشيوع والتقليد، كما تحقق مثل هذه العقود للشركات المستثمرة أيضاً عائداً مالياً كبيراً يساعد على تغطية نفقات البحث والتطوير والتجديد التكنولوجي<sup>1</sup>.

**6-2- عقود التسيير (الإدارة):** والتي بمقتضاها تقوم الشركات الأجنبية بإدارة جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري في البلد المضيف، مع التزامها بتكوين وتأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد، وعادة ما تشمل هذه العقود توكيل المالك المحلي للشركة الأجنبية حق اتخاذ القرارات في مجال الإدارة الكلية والتخطيط وبناء التعليم، والاستخدام والإدارة الفنية والموازنة والمحاسبة وإدارة الإنتاج، وذلك لقاء عوائد مادي<sup>2</sup>.

**6-3- اتفاقيات توزيع الإنتاج :** يشيع استخدام هذا النوع من الاتفاقيات في قطاع المحروقات، حيث تلتزم الشركات الأجنبية، بما لديها من قدرات تمويلية وتكنولوجية وتسييرية وتسويقية، بالاستكشاف والتنقيب، مقابل حصولها على نسبة محددة من الإنتاج<sup>3</sup>.

**6-4- عقود منتج ومفتاح في اليد:** حيث يتضمن العقد قيام المستثمر الأجنبي بإجراء دراسة الجدوى على المشروع الاستثماري وتقديم كافة تصميماته وطرق تشغيله والتكنولوجيات اللازمة له، وصيانته؛ وتتفاوت صلاحيات الشركات الأجنبية حسبما تتضمنه بنود العقد، فقد تتوقف عند انطلاق عملية الاستغلال، كما يمكن أن تستمر إلى غاية الوصول إلى نسبة معينة من الإنتاج (عقد منتج في اليد).

وتفضل الشركات الأجنبية استعمال هذه العقود لمزاياها المتعددة، كعدم المخاطرة برأس مال كبير في إنجازها، كما أن هذا النوع يعتبر وسيلة أساسية للتخلص من قيود الدولة الأم التي تواجه الشركات الأجنبية عندما ترغب في التوسع، مثل ما هو الحال في الصناعات الملوثة للبيئة (كمشروعات البتروكيماويات)، كما أن هذه العقود تعتبر مدخلاً جيداً للاستثمار المباشر دون تحمل تكلفة حقيقية لهذا الاستثمار<sup>4</sup>.

**6-5- عقود التعاقد من الباطن (المناوله):** يصعب في بعض الحالات أن تقوم الشركات بجميع مراحل العمليات، فعادة ما يقتصر نشاطها على بيع الخدمة الهندسية، أو إدارة المشروع، أو تسويق

<sup>1</sup> محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية: مرجع سابق، ص 229.

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 324.

<sup>3</sup> B.HUGONNIER, *Investissements directs, coopération internationale et firmes multinationales*, Economica, Paris, 1984, P174.

<sup>4</sup> عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 324.

المنتجات...، و لذلك تسعى هذه الشركات إلى التعاقد من الباطن على الأنشطة، أو المراحل التي لا تقوم بتنفيذها مع مقاولين آخرين لتنفيذ المرحلة أو النشاط المعهود إليهم، و تنطوي صفقات التعاقد من الباطن على اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين يقوم أحد الأطراف (مقاول الباطن) بإنتاج سلعة، أو توريد أو تصدير قطع الغيار، أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الآخر (الأصيل)، و يقوم هذا الأخير باستخدامها لإنتاج السلعة بصورتها النهائية، و بعلامته التجارية<sup>1</sup>. و يأخذ التعاقد من الباطن الأشكال الموالية:<sup>2</sup>

- ❖ التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية، حيث يقوم المنتج الأصلي للسلعة بالتعاقد مع أحد الوحدات الإنتاجية لإنتاج هذه السلعة وفقا لمواصفات محددة، في نفس الوقت الذي يقوم فيه المنتج الأصلي بإنتاجها، و يظهر هذا الشكل نتيجة لتزايد الطلب و بهدف تغطية الطلبات الإضافية من السلع، و يمثل هذا الشكل علاقة مؤقتة بين الطرفين (تكامل أفقي).
- ❖ التعاقد من الباطن نتيجة للتخصص، حيث يقوم المنتج الأصلي بتفويض المقاول الفرعي بإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة (تكامل رأسي)، كما تخصص الشركات في نفس المرحلة أو الحلقة من سلسلة القيمة المضافة.
- ❖ التعاقد من الباطن مع المورد، حيث يقوم المقاول الفرعي بالسيطرة التامة على عملية التصميم و التطوير و طرق الإنتاج، بعد الاتفاق مع المنتج الأصلي على تصنيع أحد أجزاء المنتج النهائي.

ولهذا الشكل مميزات عديدة بالنسبة للشركات المحلية تتمثل في<sup>3</sup>:

- التمتع بالاستقلالية المالية الذاتية؛
- الكنتلة الأجرية منخفضة؛
- مسؤولية تحديد الأجور و شروط العمل ملقاة على عاتق الطرف الأجنبي؛
- إمكانية تصريف جزء من الإنتاج.

<sup>1</sup> جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2010/2011، ص ص 155-156.

<sup>2</sup> شوقي جباري و حمزة العوادي، قراءات في التجارب الدولية الرائدة لإستراتيجية العناقيد الصناعية- تجربة إيطاليا الثالثة و وادي السلكون نموذجين-، المجلة الجزائرية للعوامة و السياسات الاقتصادية، تصدر عن مخبر العوامة و السياسات الاقتصادية، العدد: 03، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 43.

<sup>3</sup> Denis Tersen . Jean Luc Bricout, *L'investissement international*, édition Armand Colin, Masson, Paris, 1996,p62.

أما فيما يخص العيوب التي تكتنف مثل هذا النوع، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:  
 - بقاء الشركات المحلية مجرد شركات منتجة بتكاليف منخفضة لحساب الشركات الأخرى دون المشاركة في عملية تطوير المنتج أو التسويق له دولياً.  
 - إمتناع الدول النامية عند استعمالها لهذا الشكل من الاستثمار عن طرح بعض الأسماء التجارية واكتفائها بما تطرحه الشركات الأجنبية في الدول المتقدمة.

### المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات كأحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أحدثت الشركات المتعددة الجنسيات الكثير من التغيرات في بناء النظام العالمي الجديد بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية، إذ تحول النشاط الاقتصادي من بسيط إلى نشاط مركب من عوامل تتمثل في الإنتاج والتجارة والمال في آن واحد، كنتيجة منطقية لقدرة العالمية على استخدام الثورة التكنولوجية المتطورة والاستفادة من الوفورات الخارجية.

#### 1- مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات:

يرد مصطلح " الشركة المتعددة الجنسيات *Multinational Corporation*، على عدة تسميات وإن اختلفت كلها في الألفاظ فهي تؤدي معنى واحداً؛ حيث يلاحظ استخدام مصطلح الشركات فوق الوطنية *Supranational Corporation*، عابرة للحدود أو القارات *Transnational Corporations*، وكذا الشركات الدولية *International Corporations*، في حين تم التعبير على نفس المعنى باستخدام اصطلاح الشركات الكونية أو العالمية *Global Corporation*"<sup>1</sup>.  
 ورغم الافتقار إلى معطيات منهجية مبنية، فقد ساد توافق على أن الشركات الصناعية المتعددة الجنسيات ظهرت في الاقتصاد العالمي بعد منتصف القرن التاسع عشر وأنها ترسخت بحلول الحرب العالمية الأولى، وساعد نماء التجارة العالمية في عقد العشرينيات على نمو الشركات المتعددة الجنسيات، لكن هذا النمو سرعان ما تباطأ خلال عقد الثلاثينيات كنتيجة لأزمة الكساد الأعظم، وكذلك هو الأمر نفسه بالنسبة لعقد الأربعينات الممزق بالحروب، ليعود نموها إلى التوسع المتذبذب بعد عام 1950.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عثمان هندي، ناديه جبر، العولمة وسيادة الدولة، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص.28.

<sup>2</sup> بول هيرست وجراهم طومبسون، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، دراسات عراقية، الطبعة الأولى، بغداد، 2009، ص ص 47-48.

لقد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم للشركات المتعددة الجنسيات وتحديد العوامل التي ساعدت على تجاوز مراحل تطورها إلى مرحلة العالمية والسيطرة على الأسواق العالمية وتجاوز الحدود الجغرافية، لذا قد يكون من الضروري استعراض بعض التعريفات المتداولة للمفهوم كما يلي:

يعرف بروك *Brook* الشركة المتعددة الجنسيات بأنها: "أية شركة تقوم بممارسة نشاطها الرئيسي سواء الصناعي أو الخدمي في بلدين على الأقل"<sup>1</sup>.

بينما يرى رولف بأنها: "الشركة التي يجب أن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي 25% من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار."<sup>2</sup>

ويركز آخر في تعريفه للشركات المتعددة الجنسيات على أنها الشركات: هي كل مؤسسة تنتسب إلى بلد معين ويكون لها نشاطات ثابتة بإشرافها في بلدين أجنبيين على الأقل بواسطة فروع، وتستثمر في أصول إنتاجية أو مبيعات أو تشغيل الفروع، وتحقق أكثر من 10% من مجموع مبيعاتها."<sup>3</sup>

كما تعرف على أنها عبارة عن "كيان اقتصادي يزاوّل التجارة والانتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة، وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً"<sup>4</sup>.

ومن خلال ما تقدم، يمكن القول أن الشركة المتعددة الجنسيات هي عبارة عن كيان اقتصادي مقرها الرئيسي في الدول الأم، تمارس نشاطات اقتصادية متعددة في مجالات تجارية وصناعية ومالية، وتملك فروع موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة، وكثيراً ما تعمل على الاندماج مع شركات من دول أخرى، كما تعتبر المسيطر الأساسي في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كافة دول العالم، مما جعلها تحوز على حوالي ثلث التجارة العالمية.

<sup>1</sup> M. Z. Brook and H. L. remmers, "The strategy of multinational enterprise: organization and finance", London: Logman, 1971, P. 5.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية: مرجع سابق، ص 132.

<sup>3</sup> ميشال جريتمان، ماذا تعرف عن الشركات متعددة الجنسية، معهد اللغات والترجمة، نيقوسيا، 1989، ص 7.

<sup>4</sup> أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، بغداد، 2010، ص 118.

## 2- خصائص الشركات المتعددة الجنسيات:

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالخصائص الآتية:

## 2-1- الهيمنة والانتشار:

إن ما يبين قوة الشركات المتعددة الجنسيات، هو ضخامة حجمها وتنوع نشاطاتها وإمكانية اختراقها الحدود، وقد أصبحت تمثل رقما صعبا في التجارة الدولية، وقد تزامن تطورها مع تطور النظام الرأسمالي، إذ بعد الحرب العالمية الثانية انتشر هذا النوع من الشركات بشكل مذهل. إذ تشير الإحصائيات أنه في عام 1970 كانت هناك 7000 شركة عملاقة،<sup>1</sup> أما في عام 2005 فقد ارتفع الرقم إلى 70000 شركة أم. وأرجع المختصون أسباب الزيادة المذهلة لعدد الشركات المتعددة الجنسيات إلى موجة الانفتاح الذي عرفته الدول بالأخص النامية منها، لاسيما في ظل تنامي تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تشرف عليها الهيئات المالية الدولية، فضلاً على تعاضم عمليات الاندماج والتمليك عبر الحدود.<sup>2</sup>

وتتبع الشركات المتعددة الجنسيات عدة طرق في الانتشار والهيمنة، والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- الانتشار داخل الشركات: في هذا النموذج تعطي الشركة الأم أقصى درجات المرونة في التخلص من أي مصنع لديها، فيمكن عند اللزوم (في حالة ضغوط سياسية) مثلاً أن يتوقف الإنتاج ويغلق المصنع، وينتقل الإنتاج إلى مصنع من النوع نفسه في دولة أخرى، وهذه الطريقة تتحقق على مستوى الشركة الأم التي تراقب شبكة الفروع المنشأة في عدة دول، والتحويل هنا يعتبر داخلي بالنسبة للشركة بغض النظر عن البعد الدولي.<sup>3</sup>

- الانتشار بإنشاء فروع: يتعلق الأمر هنا بالشركة التي توقف جزءاً من نشاطها داخل بلد معين وتقوم بإنشاء فرع للإنتاج في بلد آخر بالخارج، وتحقيق هذا النشاط يعتبر ثمرة إستراتيجية التنمية وعلى سبيل المثال نجد أن شركة "Nestle" قد وزعت نشاطاتها خارج حدود سويسرا صوب الدول الأوروبية والأمريكية بل إلى كل أرجاء المعمورة، كما هو مبين في الجدول (1-4).

<sup>1</sup> غالب أحمد ميهوب، العرب والعملة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 456، (حزيران/يونيو) 1997، ص. 67.

<sup>2</sup> بوبكر بعداش، مظاهر العملة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص 45.

<sup>3</sup> Michel Rainelli, *Les Stratégies des Entreprises Face a la Mondialisation, Management Société, France, 1995, P. 75.*

## الجدول رقم (1-4): توزيع نشاط شركة Nestle عبر العالم خلال 2006

الموظفين	المصانع	المبيعات	
41%	32%	40%	أمريكا
34%	41%	40%	أوروبا
2.6%	1.8%	1.6%	منها سويسرا
25%	27%	20%	آسيا وأفريقيا وأوسينيا

Source : Keith Head , *Elements of Multinational Strategy*, version 6.9, Canada, may 2007, P112.

- الانتشار بالخارج: قد تجد الشركات المتعددة الجنسيات من مصلحتها اللجوء إلى شركات أخرى للحصول على ما تحتاجه من إنتاج وبذلك تتخلى عن بعض مراحل الإنتاج من أجل التركيز والتخصيص في مراحل أخرى، وربما يتحقق ذلك من خلال إتباع إستراتيجية التحالفات أو عقد اتفاقيات، بالمقابل قد تلجأ هذه الشركات إلى بيع أو حل بعض فروعها. فعلى سبيل المثال إذا كانت الشركة تسعى إلى إنتاج وتسويق منتج ما، يمكنها إجراء تحالفات مع شركات أخرى تتحمل ثقل البحث والتطوير والتصنيع والتسويق، فالعبرة من إقامة مثل هذه التحالفات الإستراتيجية تكمن في التعويض عن نقص الخبرة والاختصاص في حل المجالات التي تنشط بها الشركة.<sup>1</sup>

وفي هذا المجال قامت شركة جنرال موتور بغلق عددا من المصانع المغذية المملوكة لها وشراء تلك المكونات من شركات أخرى من أمريكا ومن خارجها. بل حتى من شركة تويوتا *Toyota* اليابانية أكبر منافسيها، ويسمى هذا الأسلوب بـ *Outsourcing*.

وتجدر الإشارة إلى أن من أكثر المقاييس تعبيراً على ضخامة الشركات المتعددة الجنسيات نجد حجم المبيعات السنوية؛ حيث يبين الجدول الموالي مبيعات أكبر عشر شركات عالمية على المستوى العالمي.

<sup>1</sup> Jose Represas de Almeida, *patenting strategies and the patent cooperation treaty (pct)*, Paper Presented at the International Workshop on Management and Commercialization of Inventions, Monterrey (Mexico), April 17 to 19, 2002, p2.

## الجدول رقم (1-5): أكبر عشر شركات عالمية مرتبة حسب المبيعات لعام 2004

اسم الشركة	البلد المنشأ	الصناعة	حجم المبيعات مليون دولار
إكسون موبيل	الولايات المتحدة الأمريكية	البتروك	291252
بريتش بتروليوم	المملكة المتحدة	البتروك	285059
رويال دتش، شل	المملكة المتحدة	البتروك	265190
توتال	فرنسا	البتروك	152353
جنرال موتورز	الولايات المتحدة الأمريكية	السيارات	193517
فورد	الولايات المتحدة الأمريكية	السيارات	171652
تويوتا	اليابان	السيارات	171467
جنرال إلكتريك	الولايات المتحدة الأمريكية	الإلكترونيات	152866
فودافون	المملكة المتحدة	الاتصالات	62494
فرنس تيليكوم	فرنسا	الاتصالات	58545

Source: UNCTAD, World Investment Report, New York, 2006, P280.

من خلال قراءة بيانات الجدول (1-5) نلاحظ أن الشركة الأولى في حجم المبيعات هي الشركة الأمريكية (إكسون موبيل) والتي بلغت مبيعاتها 291252 مليون دولار، وبلغت احتياطياتها النفطية 12، 312 مليون برميل، وأصولها نحو 143 مليار دولار، وعائداتها لعام 2005 نحو 88 مليار دولار، ثم تليها (بريتش بتروليوم) البريطانية و(رويال دتش شل)، وهكذا يتضح أن أكبر الشركات متعددة الجنسيات مبيعا في العالم هي شركات نفطية عملاقة وتابعة للدول المتقدمة.<sup>1</sup> وفي ذات السياق، فقد شكلت إيرادات أكبر 500 شركة عالمية متعددة الجنسيات سنة 1996 نسبة 40% من الناتج العالمي أي ما يعادل 11000 مليار دولار، بالمقابل عام 2001 بلغ نصيب 200 منها من الناتج الإجمالي العالمي حوالي 50%.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سيف هشام صباح الفخري، الشركات متعددة الجنسيات وأنواعها السياسية والاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2010، ص ص 15-16.

<sup>2</sup> بوبكر بعداش، مرجع سابق، ص 44.

## 2-2- إقامة التحالفات الإستراتيجية

يقصد بالتحالفات الإستراتيجية إحلال التعاون محل المنافسة - التي قد تؤدي إلى خروج أحد الأطراف من السوق - بهدف السيطرة على المخاطر و التهديدات و المشاركة في الأرباح و المنافع و المكاسب الملموسة و غير الملموسة كالحصول على الخدمات الفنية، التكنولوجيا و المعلوماتية، و من ثمة توفير تكاليف القيام بهذه العمليات. و تنطوي التحالفات الإستراتيجية على مجموعة واسعة من العلاقات التعاقدية التي تنشأ بين الشركات، أو بين الحكومات و الشركات بشأن مشروع معين، لتحقيق هدف إستراتيجي محدد لكل طرف من أطراف العقد.<sup>1</sup>

وعموماً تحاول الشركات متعددة الجنسيات دائماً المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها، وذلك لكي تستفيد كل واحدة من المزايا الخاصة التي بحوزة الأخرى؛ كالمزايا التكنولوجية، المعرفة الفنية، أساليب التسويق، المهارات الإدارية، و من أجل ذلك تسعى الشركات إلى الدخول في عمليات الاندماج.<sup>2</sup>

ومما لا شك فيه أن هذه الاندماجات كان لها أثر كبير في اتساع نطاق الشركات متعددة الجنسيات، وعلى سبيل المثال فقد تم دمج المؤسسات خلال عام 1999 كالاتي:<sup>3</sup>

- قامت شركة (IBM) للحواسيب بالدخول في اتفاق شراكة مع شركة (DELL) التي تعمل بنفس المجال بموجبه توافق على إمداد شركة (IBM) بمكونات الأجهزة لمدة 7 سنوات، مقابل 16 مليار دولار.
- تم دمج مجموعتي الاتصالات دويتش تيلكوم الألمانية وتيليكوم الإيطالية في صفقة قيمتها 82 مليار جنيه إسترليني.
- تمكنت مجموعة فولفو السويدية للسيارات بشراء منافستها سكانيا السويدية لصناعة الشاحنات مقابل 53.7 مليار دولار.

## 2-3- التفوق التكنولوجي:

تعد الشركات متعددة الجنسيات مصدراً أساساً لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يساهم في تضيق الفجوة

<sup>1</sup> فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية: من المنافسة إلى التعاون - خيارات القرن 21 -، إيتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999، ص 14.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 152.

<sup>3</sup> محمد عبد القادر حاتم، العولمة ما لها وما عليها، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2005، ص 308 - 313.

التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة، وإن قوة الشركات متعددة الجنسيات تكمن في إحكام طوق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا ضامنة وضعا احتكاريًا تستغله إلى أبعد الحدود في تحقيق الأرباح، إن احتكارها هذا يمكنها من استغلال نقل التكنولوجيا وهو منبع قوتها المالية.<sup>1</sup>

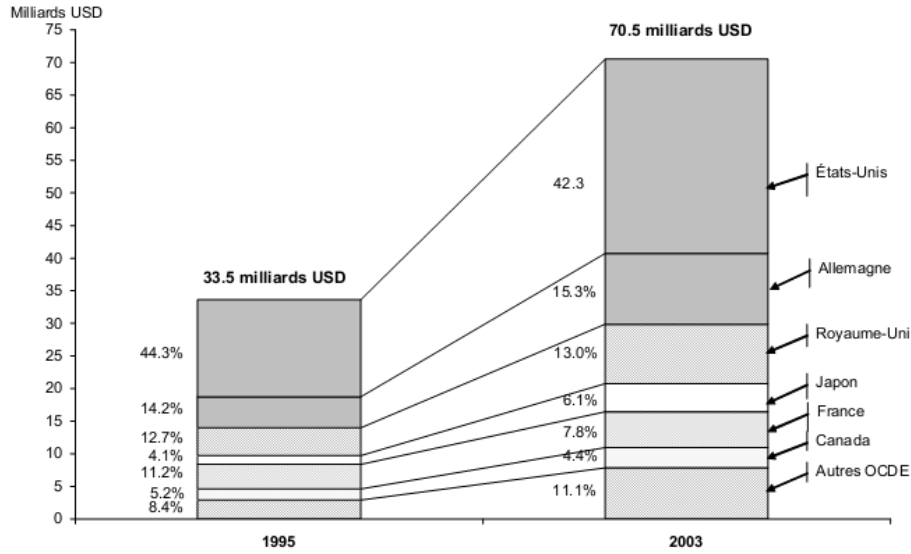
وزاد إنفاق العالم على البحث والتطوير على خمسمائة مليار دولار عام 1999 وأنفقت الشركات الثلاثمائة الأولى أكثر من 253 مليار دولار على البحث والتطوير فيها، وتكرس بعض الشركات 35% من مبيعاتها للبحث والتطوير، وتخصص شركات تكنولوجيا المعلومات والشركات الدوائية للبحث والتطوير نسبة أعلى من مبيعاتها تتراوح بين 10 و50%، في حين بعض الشركات تخصص جميع مواردها في البحث والتطوير.<sup>2</sup> والتكنولوجيا وحدها لا تكفي بل لابد من تحويلها إلى منتجات و سلع قادرة على التزاحم في الأسواق، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التكنولوجيا ليست حيادية بل تنشأ في بيئة علمية واجتماعية محددة، وبالتالي فإن المناداة بنقل التكنولوجيا من دول المركز إلى دول المحيط بشكل غير مدروس وبدون وجود فلسفة أو إستراتيجية للعلم والتكنولوجيا إنما يعني نقل العلاقات الرأسمالية من دول المركز إلى دول المحيط.<sup>3</sup>

ويمكن إبراز التفوق التكنولوجي لهذا النوع من الشركات من خلال إلقاء نظرة على التطورات الحاصلة في ميزانية البحث والتطوير الخاصة بها كما هو موضح بالشكل (1-2).

<sup>1</sup> نوزاد عبد الرحمن الهبيتي، الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي، مطابع أديتار، كالياري، إيطاليا، 2000، ص53.

<sup>2</sup> أنطوان زحلان، الطبيعة الشاملة للتحدي التقني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 263، 2001، ص51.

<sup>3</sup> سلمان رشيد سلمان، العلم والتكنولوجيا والتنمية البديلة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص 111.



الشكل رقم (1-2): تطور ميزانية البحث والتطوير في الشركات المتعددة الجنسيات

Source: Mohamed Harfi et Claude Mathieu, *Internationalisation de la R&D des entreprises et attractivité de la France*, *Revue Horizons stratégique*, centre d'analyse strategique, N07, 2008, P7.

من خلال قراءة بيانات الشكل البياني السابق يتضح حجم التزايد الكبير الذي تشهده ميزانية البحث والتطوير بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات؛ حيث بلغت نسبة الزيادة في الميزانية عام 2003: 10.44% مقارنة بسنة 1995، وتبقي شركات الولايات المتحدة الأمريكية على رأس القائمة.

#### 4-2- إدارة الشركات المتعددة الجنسيات وتنظيمها

يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة هذه الشركات وتجهيد ما ترغبه وأداة للتعرف على نواياها المستقبلية، فالتخطيط يمكنها من اقتناص الفرص وزيادة العوائد وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل الفائدة على رأس المال المستثمر.

وعموماً يمكن تحديد طبيعة العلاقة داخل الشركات المتعددة الجنسيات على مستوى اتخاذ القرار كما يلي<sup>1</sup>:

❖ **القرارات الإستراتيجية:** والتي تحدد من خلالها اتجاهات الشركة وأهدافها والبدائل المحتملة

عند التغير في البيئة العالمية، وهذا النوع من القرارات تكون صادرة عن الشركة الأم.

❖ **القرارات الإدارية:** والتي تنظم نشاط مختلف الموظفين والموازنة يتم اتخاذها بالتشاور بين

الشركة الأم وفروعها.

<sup>1</sup> سيف هشام صباح الفخري، مرجع سابق، ص 21.

❖ القرارات الخاصة بالعمليات يتم اتخاذها على مستوى الفروع.

## 2-5- تعبئة الكفاءات

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات من الكفاءة ودرجة الفائدة التي سيقدمها للشركة تعد المعايير الأساسية الحاكمة لعملية اختيارهم، وبالتالي المعيار الغالب والمعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من المورد البشري المحلي لكل شركة تابعة بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات وكذا المشاركة وبشكل مستمر في الدورات التدريبية.

## 2-6- تعبئة المدخرات العالمية

تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى تعبئة المدخرات من الأسواق الدولية من خلال العمل على طرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق المالية والأسواق الناهضة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها من السوق المحلية للقطر المضيف.<sup>1</sup>

## 2-7- المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات

تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية كاحتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية وأساليب المراقبة والتسويق مما يكسبها قدرات تنافسية عالية وعالمية لا يتوفر عليها في كثير من الأحيان المنافسون لها، كما أن امتلاك الشركات المتعددة الجنسيات لهذه القدرات التنافسية يؤدي إلى تعظيم إيراداتها وأرباحها بالأخص في ظل المزايا التمويلية المتمثلة أساسا في قدرتها على الاقتراض بأيسر الشروط نظرا لصلابة مركزها المالي.<sup>2</sup>

الجدير بالذكر أن هناك أقل من عشر شركات دولية تتحكم في أغلب تجارة العالم في مجال البوكسايت والنحاس والرصاص والألمنيوم والحديد الخام والموز والشاي، إذ ثلاث شركات فقط تتحكم بما نسبته 70% من إنتاج وتسويق الموز في العالم، كما أن ست شركات فقط تسيطر على 60% من تجارة البوكسايت و 70% من تجارة العالم من الألمنيوم.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 284.

<sup>2</sup> أحمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق، ص ص 124-125.

<sup>3</sup> زكريا مطلق الدوري أحمد علي صالح، إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 56.

## 3- علاقة الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة. ولقد أكد المؤتمر الذي دعت إلى انعقاده منظمة الاتحاد الأطلسي للولايات المتحدة في مارس 1976 على هذه النتيجة؛ حيث تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة القناة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، في حين أن الشركات المتعددة الجنسيات فهي المعبر الأساسي لهذه الظاهرة<sup>1</sup>.

وتظهر طبيعة العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات من خلال اتفاقهما على القيام بعملية تدويل الإنتاج، الذي يعتبر نقلاً جزئياً أو كلياً للعملية الإنتاجية إلى بلدان عديدة مع التحكم في نفس رأس المال. وينطوي مفهوم تدويل الإنتاج على اختلاف واضح بين الباحثين نظراً لاعتباره مفهوماً اقتصادياً متعدد الأبعاد بين مختلف جوانبه، فبعض الباحثين أمثال "Ruzzier" يرى بأن التدويل هو: "عملية التوسع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية خارج الحدود الوطنية"<sup>2</sup>، و حسب "Gankema" فإن التدويل هو: "عملية تتألف من مجموعة من الخطوات التي تمكن الشركة من تسويق منتجاتها بانتظام في الأسواق الخارجية"<sup>3</sup>.

و يرى البعض الآخر بأن التدويل هو: "عملية أو مراحل متتابعة تقوم على مزيج من المهارات المختلفة التي تمتلكها المؤسسة أو التي تسيطر عليها، و التي تسمح للمؤسسة باكتساب الخبرة تدريجياً في الأسواق الدولية"<sup>4</sup>.

من خلال قراءة التعاريف السابقة يتبين بأن الشركات لا تقتحم الأسواق الدولية عشوائياً أو بطريقة غير مدروسة، بل لا بد من تمرين، إما بالخبرة المكتسبة من خلال استغلال سوق له خصائص متقاربة جغرافياً و نفسياً من السوق المحلي، أو من طرف وسطاء أو وكلاء؛ فالتدويل هو عملية مكونة من مراحل متتالية تسمح للمؤسسة باكتساب الخبرة تدريجياً في الأسواق الأجنبية.

<sup>1</sup> أ. ميرونوف، مرجع سابق، ص 91.

<sup>2</sup> Serge Amabile et autres, "Les stratégies de développement adaptées par les PME internationales –les cas de pme méditerranéennes", p4.

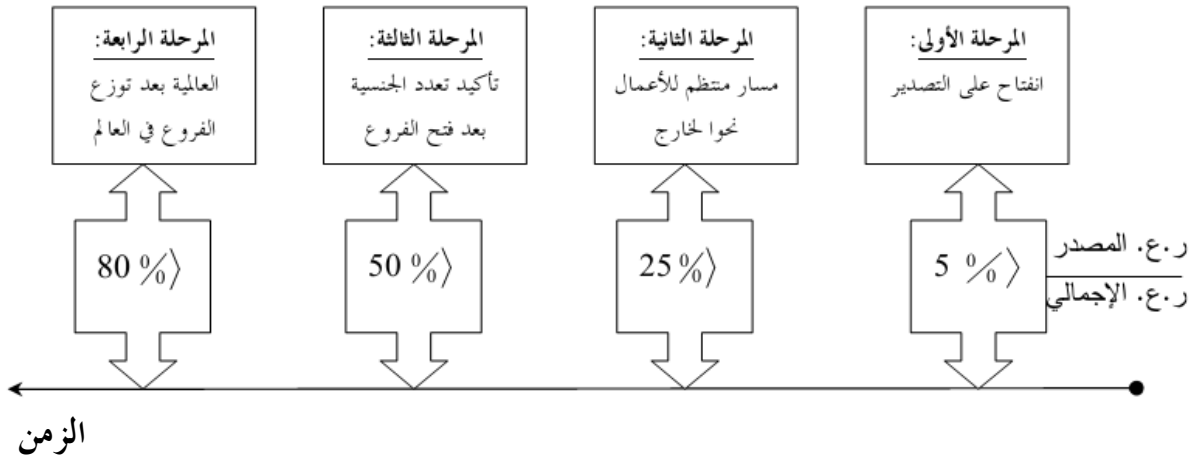
<http://www.medeu.org/documents/MED4/Dossier3/AMABILE-LAGHZAOUI-MATHIEU.pdf>, Consulté le 15/09/2011.

<sup>3</sup> Ibid, p6.

<sup>4</sup> Soulimane Laghzaoui, "L'internationalisation des PME : pour une relecture en termes de ressources et compétences", p 12.

[http://www.entrepreneuriat.auf.org/IMG/pdf/A4C11\\_FINAL.pdf](http://www.entrepreneuriat.auf.org/IMG/pdf/A4C11_FINAL.pdf), Consulté le 15/09/2011.

وتجدر الإشارة إلى أن وصول أي شركة إلى العالمية يمر بعدة مراحل أساسية يمكن بيانها من خلال الشكل (3-1).



### الشكل رقم (3-1): مراحل توجه الشركات المتعددة الجنسيات نحو العالمية

Source: P. Joffre, *comprendre la mondialisation de l'entreprise*, Éd Economica, Paris, 1994, P12.

من خلال الشكل (3-1) يتبين أن المرحلة الثالثة هي الأكثر حساسية مقارنة بالمرحلتين الأخرى إذ يتم في هذه المرحلة فتح فروع بكل أقسامها المالية والبشرية لتعمل خارج البلد الأم، وذلك بغرض توفير الأرضية إلى المرحلة الرابعة؛ لتصبح هذه الشركات في مرحلة متقدمة ومعقدة. لأن أعمالها تكون عابرة للحدود الوطنية ولا ترتبط ببلد معين أو جنسية محددة، وبالتالي تجسد الشركات المتعددة الجنسيات أسمى معاني التدويل في هذه المرحلة الأخيرة، إذ يفوق رقم الأعمال المصدر أكثر من 80% من رقم الأعمال الإجمالي المحقق من طرفها<sup>1</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن حركات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة من جانب الشركات المتعددة الجنسيات تؤدي دوراً بارزاً ورئيساً في ربط اقتصادات وطنية كثيرة أي في بناء نظام دولي متكامل الإنتاج. ومما ساهم في توسيع التدفقات المالية وسرعة حركتها هو عولمة الإنتاج الذي تقوده هذه الشركات، وهذا الأمر يستلزم تطور مقابل في عولمة المؤسسات المالية ووجود بنوك متعددة الجنسيات لمنح التمويل الدولي، وبذلك نجد أن هناك علاقة وطيدة بين ظاهرة التدويل والشركات المتعددة

<sup>1</sup> شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، العدد الأول، 2014، ص ص 66-67.

الجنسيات في ظل العولمة. وعموما فإن تأثير هذه الشركات يعد عميق على آليات ومكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وهو يتمثل بالنقاط الآتية<sup>1</sup>:

-**التأكيد على صفة العالمية** : من الطبيعي إن الشركات المتعددة الجنسيات قد قامت بدور رئيس في تعميق مفهوم العالمية والذي يتمثل بصفة أساسية في تطوير إطار أعمال منظم عابر القوميات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد ، ومن خلال هذه الشركات بدأت تنتشر العالمية أو العولمة على المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية كافة .

-**التأثير على النظام النقدي الدولي** : من الواضح جداً وهو يتبين من الحجم الضخم من الأصول السائلة والاحتياطيات الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات ومدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي .

-**التأثير على التجارة العالمية** : نتيجة استحواذ هذه الشركات على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية فأثرت بلا شك على منظومة وهيكل التجارة الدولية من خلال ما تملكه من قدرات تقنية هائلة وإمكانيات وموارد قد تؤدي إلى إكساب الكثير من الدول بعض المزايا التنافسية في الكثير من الصناعات والأنشطة .

-**التأثير على توجهات الاستثمار الدولي** : تشير تقديرات تقرير الاستثمار الدولي الصادر من الأمم المتحدة عام 2003 ، إن حجم الاستثمار الدولي ، المتدفق في العالم في تلك السنة قد بلغ أكثر من 300 مليار دولار والتي تدفقت في مختلف أنحاء العالم .

إن الشركات المتعددة الجنسية تنفذ الجزء الأكبر من الاستثمارات الدولية سنويا ، فقد لاحظنا أن هذه الشركات تتركز استثماراتها في الدول المتقدمة حيث تستحوذ هذه الدول على 85 % من النشاط الاستثماري لتلك الشركات ، ومن ناحية أخرى تحصل الدول النامية على نسبة 15 % فقط من النشاط الاستثماري لتلك الشركات .

<sup>1</sup> كريمة نعمة النوري ، أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد ، مجلة علوم إنسانية ، الموقع على الشبكة الدولية للمعلومات ، [www.uluminsania.net](http://www.uluminsania.net), Consulté le 10/09/2009.

## المبحث الثالث:

### محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تركز دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على تحديد وتفسير الأسباب الدافعة لتوجه المستثمر الأجنبي إلى الاستثمار في دولة ما دون غيرها. لأجل ذلك قدمت ضمن إطار الفكر الاقتصادي العديد من النماذج والنظريات المفسرة لهذا السلوك، كما أن هناك الكثير من المحددات المكانية التي تدعم قرار المستثمر الأجنبي للاستثمار بشكل مباشر خارج الوطن الأم.

### المطلب الأول : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الفكر الاقتصادي

إن تدقيق النظر في مختلف الطروحات النظرية المفسرة والمحددة للدوافع الحاكمة لتوجه المستثمر الأجنبي إلى الاستثمار في الخارج، يتأكد من تنوعها وتباين الأسس التي تعتمد عليها في تفسير ذلك السلوك، لذا فمن خلال هذا الجزء سنحاول عرض أبرز النظريات التي يزخر بها الفكر الاقتصادي والتي تعتبر بمثابة محددات للاستثمار الأجنبي المباشر.

#### 1- النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

تقوم هذه النظرية على تفسير حركة رؤوس الأموال للاستثمار المباشر قياساً على حركة التجارة الدولية و المال، إلا أن هذه النظرية واجهت صعوبات، فهي لا تقدم تفسيراً واضحاً للاستثمار الأجنبي المباشر. حيث افترضت عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال عبر الحدود، وأن الشركات تعمل في سوق منافسة ينفصل فيه البائع عن المشتري، ولا يستطيع أي منهما التأثير في مستويات الأسعار والاستثمار الأجنبي المباشر، يعد انتقالاً لعوامل الإنتاج، ويتم التبادل الدولي عن طريق شركات متعددة الجنسيات نتيجة لأسواق احتكار القلة التي تعمل فيها غالبية هذه الشركات وأكثرها قوة.<sup>1</sup>

تطورت هذه النظرية على يد بعض الاقتصاديين لفهم تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وأطلق عليها نظرية التحركات الدولية لرأس المال، فرأس المال يتحرك من بلد إلى آخر استجابة للفروق الإنتاجية الحدية لرأس المال، ومن ثم فالنظرية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى.<sup>2</sup> فرأس المال ينتقل من بلد يتميز بالوفرة فيه إلى آخر يتسم

<sup>1</sup> محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية: مرجع سابق، ص 25.

<sup>2</sup> رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، 2007، ص 44.

بندرته اعتماداً على الاختلافات في أسعار الفائدة، أي ينتقل من البلد الذي تكون فيه معدلات العوائد مرتفعة، وهذه الفكرة ناشئة من فرضية مفادها أنه عند تنفيذ قرارات الاستثمار فإن الشركات الأجنبية تحاول أن تعمل موازنة بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وبين تكلفته فلو افترضنا أن العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في البلد الأم على افتراض أن التكاليف الحدية متساوية، ففي هذه الحالة يكون الحافز للاستثمار في الخارج أقوى من الداخل.<sup>1</sup>

إن هذه النظرية تصلح لتفسير الاستثمار في الأوراق المالية ولا يمكنها أن تشرح دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لعدة أسباب منها أنها تفترض المنافسة الكاملة في الأسواق، وهو ما يسقط عن الشركات المستثمر تمتعها بميزة التفوق (الاحتكار)، لأن مثل هذه الأسواق تتيح للشركات المحلية شراء التكنولوجيا والمهارات الأخرى المتوفرة للشركات غير المحلية، كما أن النظرية تفترض ضمناً أن هناك معدلاً واحداً للعوائد بين الأنشطة المختلفة داخل الدول، وهي بذلك لا تتوافق مع واقع تجارب بعض الدول في دخول الاستثمار الأجنبي وخروجه في وقت واحد، بالإضافة إلى أن عامل الربحية ليس هو العامل الوحيد في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج فهناك عوامل أخرى لا تقل أهمية مثل توسيع نطاق السوق.<sup>2</sup>

## 2- النظريات المرتكزة على عدم كمال السوق

وتقوم هذه النظريات على افتراض أساسي مؤداه غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها، وأن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة المشروعات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة، وفي هذا المجال "يرى Hood & young أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة، وكذلك مدخلات الإنتاج تتصف بالتجانس، ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركات الأجنبية في مثل هذه الأنواع من نماذج السوق"<sup>3</sup>. ومن النظريات المستندة لعدم كمال السوق يمكن ذكر:

<sup>1</sup> أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005، صص 26-27

<sup>2</sup> رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، دار رضا للنشر، دمشق، 2001، ص 187.

<sup>3</sup> صفوة عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر دراسة للآثار المحتملة لاتفاق TRIMS على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، الإمارات العربية المتحدة، 9-11 مايو 2004، ص 1774.

## 2-1- نظرية الميزة الاحتكارية

يعتبر الاقتصادي الكندي "هايمر" من رواد هذه النظرية، وتعتمد هذه الأخيرة على احتكار القلة، بحيث أن الشركات الاحتكارية تقوم بتحديد سعر مرتفع للمنتج لأنها تتعامل مع العديد من المستثمرين، وبغية تعزيز فرص النمو فإنها تقوم على الاستيلاء على أسواق خارجية للإنتاج فيها، وبالتالي تصبح لها إقامة وتوطنين بلد أجنبي، وهذا ما يؤدي بهذه الشركات إلى تحمل مصاريف إضافية راجعة إلى: تعدد أذواق المستهلكين، بعد الفرع عن المقر الرئيسي للشركة، عوائق قانونية، عراقيل ثقافية ولغوية... الخ. وفي هذه الحالة يصبح للاستثمار الأجنبي سلوكاً هجومياً لأنه لا يعمل من أجل تحقيق الأرباح السريعة، بل يسعى للنمو المستمر والسيطرة، وهذا السلوك ينفي الطابع الدفاعي الذي يستهدف المحافظة على الأسواق للتصدير فقط.<sup>1</sup>

وعموماً حتى تتمكن عرض النظرية يتطلب الأمر التمييز بين الاستثمار الأجنبي الأفقي والاستثمار الأجنبي العمودي، فالاستثمار الأجنبي الأفقي يعتبر تنوعاً جغرافياً لخطوط إنتاج الشركة، ويحصل عند قيام الشركة المستثمرة بإنتاج المنتجات نفسها التي تنتج في البلد الأم، أما الإنتاج الأجنبي العمودي فهو لجوء الشركة المستثمرة لدول أجنبية لإنتاج سلع وسيطة تستعملها في عملية الإنتاج المحلية (وهو ما يمثل تكامل عمودي خلفي) أو الاستثمار لإنتاج وتسويق منتجاتها بدقة وإحكام للمشتري النهائي (ويعرف التكامل العمودي الأمامي) مثل تأسيس مصنع تجميع أو فرع مبيعات.<sup>2</sup>

تفترض نظرية الميزة الاحتكارية أن الشركة المستثمرة تمتلك ميزات تنافسية تمكنها من تجاوز الحدود الوطنية والعمل في دول أجنبية وتسمح لها بتحقيق أرباح أكثر من الشركات المنافسة في الدولة، نتيجة انفرادها بميزات لا تتوفر في الشركات الأخرى في الأسواق المفتوحة، وتقع الميزات الاحتكارية للشركة المستثمرة بالخارج ضمن نوعين<sup>3</sup>:

**- المعارف المتميزة:** تتضمن المعارف المتميزة جميع المهارات غير الملموسة التي تمتلكها الشركة وتعطيها ميزة تنافسية متى ما قامت بعمليات مثل: التكنولوجيا أو المهارات الإدارية والتنظيمية والمهارات

<sup>1</sup> Josette Peyrard, *Gestion financière internationale*, Vuibert, Paris, 1995, p184.

<sup>2</sup> محمد صالح القرشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 161.

<sup>3</sup> رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة: مرجع سابق الجزء الثاني، ص 187-188.

التسويقية وغيرها. وتشتق الميزة الاحتكارية من سيطرة الشركة على استعمال معارفها كأصول تتحول إلى منتجات متميزة، إن كل أرصدة المعارف لها صفة السلع العامة كما أن التكلفة الحدية لاستغلالها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر معدومة أو صغيرة جداً بالنسبة لإيراداتها، ويعتبر هذا الأمر غير ممكن بالنسبة للشركات المحلية في الدول الأجنبية.

إن امتلاك معارف متميزة تمكن الشركة المستثمرة من خلق منتجات مختلفة تميزها عن المنتجات المنافسة. وبذلك تكتسب درجة من السيطرة على أسعار المنتج تمكنها من تحويل الإنتاج إلى أسواق أجنبية بتكلفة قليلة، وقد أكدت البيانات التجريبية افتراض نظرية الميزة الاحتكارية ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي بشكل رئيسي بأغلب الصناعات كثيفة المعارف<sup>1</sup>.

**- احتكار القلة :** تركز هذه النظرية على فرضية القائد المتبع، إذ يرى أصحاب هذه النظرية أن دوافع الشركات المتعددة الجنسيات تكمن في الطبيعية الاحتكارية للأسواق، إذ تعمل هذه الشركات على تقسيم الأسواق فيما بينها حيث لا يكون هناك مجالاً للشركات الأخرى للدخول إلى هذه الأسواق الاحتكارية، لذلك تواجه صعوبة في النمو عن طريق المضاربة السعرية، فتسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى زيادة ربحيتها ونموها بالسيطرة على الأسواق الخارجية وبالإنتاج فيها، وحالما تبدأ شركة ما بالاستثمار في الخارج يحتل التوازن في السوق الاحتكارية مما يدفع بقية شركات المنافسة للقيام برد فعل معاكس وإن لم تفعل ذلك فإنها تتعرض لخطر تزايد وتنامي الميزة الاحتكارية لدى الشركات الأولى<sup>2</sup>.

تلقي نظرية المنفعة الاحتكارية الضوء على ظاهرة الاستثمار المتناظر، لأن المعارف المتميزة محصورة في شركات محددة وليس في دول بعينها. ورغم أن النظرية تقوم بتقدير التركيب الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل جيد، إلا أنها أغفلت أهمية المزايا المكانية كعامل هام محدد للاستثمار في الخارج، ولم تول إهتماماً بالقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول المضيفة للاستثمار، والتي يمكن أن تؤثر سلباً على الممارسات الوقائية التي تتخذها الشركات متعددة الجنسية لحماية أنشطتها وكذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد صالح القرشي، مرجع سابق، ص 163.

<sup>2</sup> محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية: مرجع سابق، ص 26.

<sup>3</sup> أمير حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 31.

## 2-2- نظرية تدويل الأسواق الوسطية

وترجع هذه النظرية إلى كل من باكلي وكاسن *M. Casson et P.j. buckley* إذ قاما بإنجاز أعمال وأبحاث في سنة 1976 نتج عنها صياغة نظرية تدويل الأسواق الوسيطة؛ حيث بينا أن إتخاذ الشركات إلى قرار تجسيد استثمارات بالخارج، يتوقف على التوازن بين مجموعات من العوامل تتمثل في:<sup>1</sup>

- ❖ العوامل الخاصة بالفرع الصناعي المعين (طبيعة المنتجات، هيكل السوق، نطاق الإنتاج).
- ❖ العوامل الخاصة بالإقليم (الحدود الجغرافية، طرق المواصلات، والتقاليد الثقافية).
- ❖ العوامل الخاصة بالدولة (العوامل السياسية، التشريعات الضريبية، والمالية... الخ).
- ❖ العوامل الخاصة بالشركات (الخبرات الإدارية والإنتاجية).

ومنه يفهم إن مثل هذه العوامل هي التي تدفع بالشركات متعددة الجنسيات إلى تدويل الإنتاج، كما اعتبرا بأن قدرة المؤسسة على التدويل لا ترجع إلى إمكانية واحدة وهي التكنولوجيا، ولكن تعود إلى مجموعة من الإمكانيات المختلفة التي يجب أن تتوفر لديها منها مختلف المعارف، القدرة التكنولوجية الموجودة ضمن الرخصة، الرأسمال البشري... الخ، ومن ثم فالميزات التي تتمتع بها هذه المؤسسة هي التي تجعل منها قادرة على اتخاذ قرار التدويل.

إلى جانب هذا تعتبر النظرية أن أسواق المنتجات الوسطية هي أسواق تتضمن (المعارف، التراخيص، الإعلام، الماركات (العلامات)... الخ)، وتعتبرها بأنها أسواق غير كاملة، مما يؤدي إلى جعل الشركات تعتبرها مواقع هامة و مغرية لاقتحامها، الأمر الذي يؤدي بها إلى اتخاذ قرار التدويل لتأكيدها من قدرتها فيها بحكم ما تمتلكه من الإمكانيات التكنولوجية و الإدارية و الفنية.<sup>2</sup>

ورغم أن هذه النظرية تحاول تفسير بعض العوامل التي تؤثر على حركية رؤوس الأموال الدولية، إلا أنها لا تخلو من بعض الانتقادات، التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:<sup>3</sup>

- ركزت النظرية على عامل المعرفة أكثر من غيره من العوامل الثلاثة الباقية، كما أنها أولت اهتماماً محدوداً بجوانب التكلفة والعائد المرتبط بالمجموعات الثلاثة الأخرى؛

<sup>1</sup> أ.ميرنونوف، مرجع سابق، ص 19.

<sup>2</sup> فارس فضيل، مرجع سابق، ص 76.

<sup>3</sup> عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص 84.

- اعتمدت النظرية على تقديم تفسيرات لتدويل النشاط الاقتصادي في الشركات المتعددة الجنسيات دون الشركات الأخرى، فضلاً عن عدم قيامها بتفسير الكيفية التي تتم بها عملية التدويل للشركات المتعددة الجنسيات في قطاع الخدمات؛<sup>1</sup>

- أهملت هذه النظرية العوامل الجاذبة التي تتميز بها بعض الدول المضيفة للاستثمار (عوامل التوطن)، علاوة على مجموعة العوامل الأربعة السالفة الذكر، والتي تدفع بالشركات إلى تدويل بعض أو كل نشاطها. الشيء الذي يفسر الاستثمارات في الصناعات الإستخراجية: كالمعادن النحاس والبتروول... الخ.

### 3- نظرية دورة حياة المنتج:

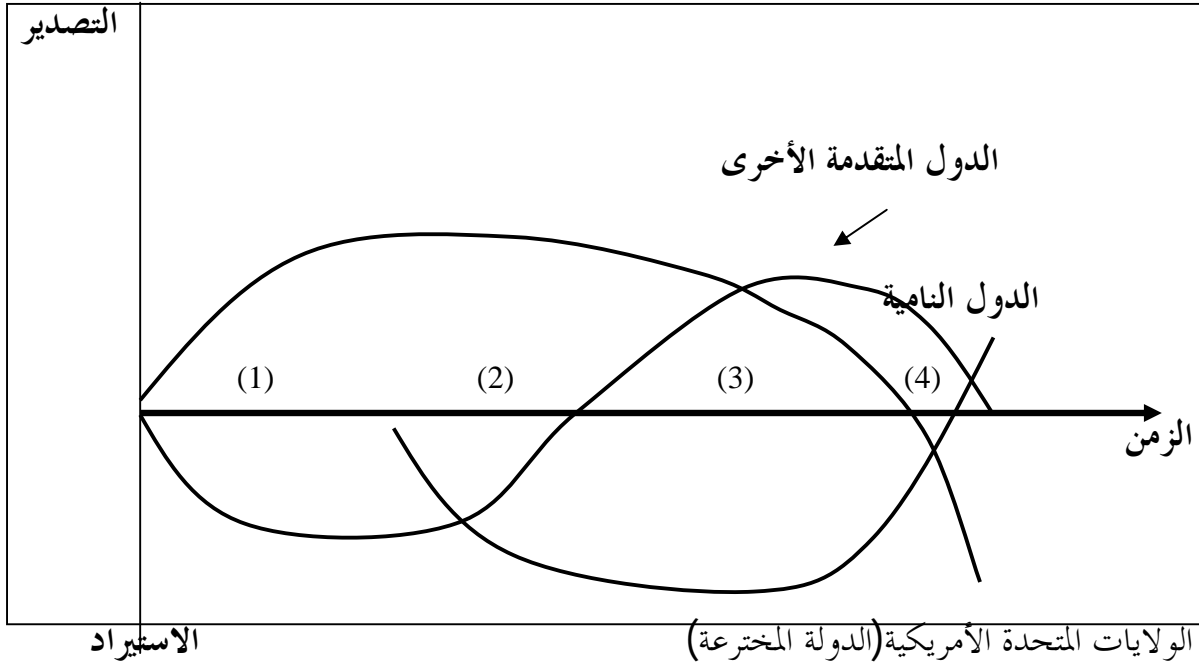
ترجع هذه النظرية إلى الباحث الأمريكي رايغوند فارنون (*R. Vernon*) حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج، وقد اعتبر أول تفسير ديناميكي بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر<sup>2</sup>، ويرى هذا الباحث أن المؤسسات قد تقرر السير على وتيرة الاستثمار الأجنبي عندما تكون التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج المنتج الخاص بها مستعملة من قبل العامة، ويصبح الجهد المبذول في إنتاجه غير مؤهل<sup>3</sup>.

ولقد تمكن ريمود فرنون أن يبرر ما توصل إليه عبر استخدامه لنموذج دورة حياة المنتج والتي حاول من خلاله تفسير كيفية قيام الاستثمار الأجنبي والتبادل من طرف الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية التي تتمتع بالميزة الاحتكارية فيما يخص التكنولوجيا ومن ثم كيفية توسعها والعمل على تفسير أسباب انتشار الابتكارات والمعارف التكنولوجية في الدول النامية خاصة وكذلك الدول المتقدمة الأخرى، وتتضمن دورة حياة المنتج أربعة مراحل رئيسية، انظر الشكل رقم (1-4).

<sup>1</sup> Josette Peyrard, *Op-cit*, p186

<sup>2</sup> Denis Terson et John L. Bricaut, *Op-cit*, p62.

<sup>3</sup> B. Hugonnier, *Op-cit*, p174



### الشكل رقم (1-4): دورة حياة المنتج الدولي

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي: مرجع سابق، ص 401.

ومن خلال الشكل (1-4) يظهر أن دورة حياة المنتج تتكون من المراحل الآتية:<sup>1</sup>

- **مرحلة الإنتاج والبيع في السوق المحلي:** ويتم في هذه المرحلة اختراع المنتج الجديد وإنتاجه وبيعه في الدولة المبتكرة، وهي دولة متقدمة عادة يتوفر لديها الموارد المالية والتنظيمية اللازمة لإجراء البحوث، إلا أن إنتاج السلعة يظل محل اختبار حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي، فإن الشركة تبدأ بعملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابه .

- **مرحلة النمو والتصدير:** خلال هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة وتبدأ الشركة باستغلال ميزة امتلاك السلعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث يتم تصدير المنتج إلى دول متقدمة أخرى وذات ظروف طلب مشابهة، وذلك لتلبية الطلب الأجنبي المتزايد على المنتج عندما يبدأ في التوسع .

- **مرحلة نضوج السلعة:** وتتميز باستمرار وتزايد الطلب المحلي والخارجي على المنتج، مما يعطي الفرص للإنتاج على المستوى الاقتصادي الكبير، ليصبح السوق المحلي متشبع، أما في الأسواق الخارجية فقد يتعرض وضع الشركة للتهديد بسبب المنافسة أو بسبب القيود الحمائية التي تفرضها

<sup>1</sup> علي عباس، إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 151-153.

الدول المستوردة، مما يدفع الشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في نفس أسواق التصدير لتدعيم مركزها الاحتكاري .

- **مرحلة الانحدار والتدهور:** مع مرور الزمن يصبح أمر تقليد السلعة من جانب المنتجين في الدول الأجنبية وارداً، وعندما تبدأ الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجياً حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات، فتعمل الشركة على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، وتقوم بإجراءات دفاعية مثل تغيير شكل السلعة، أحجامها، وألوانها وأسعارها... الخ بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة .

كما تشدد نظرية دورة حياة المنتج على حقيقة أن مزايا الشركات متعددة الجنسية لم تكن ثابتة وإنما تتغير بمرور الوقت، وقد أجريت دراسات أخرى حول هذه النظرية مثل دراسة ويلز 1961، هرش 1971 حيث دلت النتائج أن أداء وسلوك الشركة نحو التصدير يتأثر بخصائص السلعة ذاتها ومن أهم العيوب الفنية في هذه النظرية ما يلي<sup>1</sup> :

❖ ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع في نفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة

السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة .

❖ ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع

وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية .

❖ تجاهلت هذه النظرية العديد من العوامل الأخرى الداخلية التي قد يكون لها أثر كبير في قيام

التبادل التجاري بين الشركات على المستوى الدولي مثل العوامل ذات العلاقة بأهداف

وفلسفة الشركة، وخصائص متخذي القرارات... الخ

❖ لم تبين النظرية كيف يمكن تحسين مستوى الأداء التصديري للشركات والعوامل المحددة

لنجاحها.

#### 4- نظرية الموقع

جوهر هذه النظرية يكمن في ارتباطها بالأسس التي سيتم على أساسها اختيار الدولة

المضيقة للاستثمار، والتي ستصبح مقراً للشركات المتعددة الجنسية، وهذا يعني أن قرارها الاستثماري

<sup>1</sup> علي عباس، مرجع سابق، ص 155.

مرتبطة بموقع الدولة المضيفة بالإضافة إلى المتغيرات الدولية المحيطة بها، وذلك بهدف بعث الشركات المتعددة الجنسية إلى نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية<sup>1</sup>.

ويؤكد عدد من الاقتصاديين على أن هذه النظرية تركز على المتغيرات البيئية في البلد المضيف التي ترتبط بالعرض والطلب، والتي تؤثر في الأنشطة الإنتاجية والتسويقية والبحث والتطوير للشركات الأجنبية، ويضيف (Dunning) أن هذه النظرية تؤكد على العوامل ذات الصلة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق أو العوامل التسويقية<sup>2</sup>.

كما يؤكد Dunning أن البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر يجب عليه أن يعرض مزايا المكان التي تجعله أكثر جاذبية كموقع للاستثمار الأجنبي من الدول الأخرى، ولخص مسح أجراه الاقتصادي (أجارول) في عام (1980) المحددات الاقتصادية الأساسية لجاذبية الدول بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، مؤكداً على الفرق في معدل على رأس المال فيما بين الدول، وإستراتيجية تنويع المحفظة الاستثمارية للمستثمرين، والحجم السوقي للبلد المضيف<sup>3</sup>.

وعلى أساس هذه النظرية أخذت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تظهر بأشكال وأنواع عديدة أهمها<sup>4</sup>:  
- الاستثمار الأجنبي الباحث عن الموارد: تتمثل محددات هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر في وفرة المواد الخام وملائمة البنية الأساسية المادية والبشرية، بما يشمل العمالة قليلة التكلفة ولاسيما التي تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والمهارة والمرونة، والإمكانيات التكنولوجية وقدرات الإبداع. وركزت أغلب الدراسات الميدانية على فروقات كلف العمل وترى بأن الشركات تبدأ بنقل عملياتها إلى الخارج لأجل زيادة أرباحها وذلك لقبول العاملين في البلد المضيف أجور عمل أقل نسبياً مما في البلد الأم.

- الاستثمار الأجنبي الباحث عن الأسواق: يتأثر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم الأسواق ونموها في البلدان المضيفة (الذي يتأثر بشكل رئيس بأداء الاقتصاد الكلي، ولاسيما مستوى الدخل الوطني ونموه ونصيب الفرد من الدخل الحقيقي) إن حجم السوق يستند إلى حجم الناتج

<sup>1</sup> عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 86.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي: مرجع سابق، ص 403.

<sup>3</sup> عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 57.

<sup>4</sup> John H Dunning. Re-Evaluating the benefits of foreign direct investment, *Journal of Transnational corporations, UNCTAD, UN VO 13 NO.1, 1994.* pp35-36

المحلي الإجمالي، ويعد حجم السوق محددًا تقليدياً مهماً لهذا النوع من الاستثمار، إذ تستطيع الأسواق الكبيرة أن تستوعب عدداً كبيراً من الشركات وان تتيح لكل منها جني فوائد وفورات الحجم<sup>1</sup>، ويمكن تضمين نوعاً آخرًا هنا وهو الاستثمار الأجنبي الموجه للتصدير والذي يتطلب قدرة البلد المضيف على إيصال صادراته إلى الأسواق الإقليمية والدولية، وتوافر مناطق عمليات التصدير وخدمات الاتصالات.

- الاستثمار الأجنبي الباحث عن الكفاءة: يمول هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر من الأرباح المعاد استثمارها ويتم التعهد به من قبل الشركات متعددة الجنسية التي تم تدويل عملياتها أصلاً، وهو يوجه لتحقيق وفورات الحجم من خلال التكامل العمودي والأفقي بقصد ترشيد العمليات وتعظيم الأرباح وتدنية التكاليف وذلك بالاستغلال الكامل للمزايا النسبية للبلدان المضيضة. وأهم محدداته هي الكلفة المنخفضة نسبة إلى الإنتاجية فضلاً عن كلف الموارد والمدخلات الوسيطة (النقل والاتصالات) علاوةً على موقع البلد في ترتيبات التكامل الإقليمية<sup>2</sup>.

وتجدر الإشارة أنه تم تعديل نظرية الموقع على يد روبوك وسيموندس، حيث اقترحا إضافة بعض العوامل المكملة للعوامل السابق، والتي تتشكل من ثلاثة مجموعات الأولى عبارة عن عوامل تشتمل على المتغيرات الشرطية وتمثل في خصائص المنتج والخصائص المميزة للبلد المضيف وعلاقاته مع البلدان الأخرى، أما المجموعة الثانية تتمثل في العوامل الدافعة وتشتمل على الخصائص المميزة للشركة ومركزها التنافسي، في حين المجموعة الأخيرة وهي عبارة عن العوامل الحاكمة والتي تتكون من الخصائص المميزة للبلد المضيف والخصائص المميزة للبلد المصدر. والجدول الموالي يلخص العوامل السابقة<sup>3</sup>.

وقد وجهت لهذه النظرية الانتقادات الآتية<sup>4</sup>:

❖ إن الكثير من محددات الاستثمار الأجنبي من واقع هذه النظرية قد أشارت إليها أو تناولتها النظريات السابق عرضها؛

<sup>1</sup> UNCTAD, *World Investment Report, the Determinants of Foreign Direct Investment*, New York. 1998,p350

<sup>2</sup> *Ibid*,p107

<sup>3</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي: مرجع سابق، ص404.

<sup>4</sup> رعد حسن الصرن، نظريات الإدارة والأعمال دراسة لـ 401 نظرية في الإدارة وممارستها ووظائفها، دار الرضا للنشر، سوريا، 2004، ص ص 611-612.

- ❖ إن هذه النظرية قدمت العديد من العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بالمشروعات الاستثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية في الدول المضيفة؛
- ❖ تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات السابقة بإشاراتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل: الضمانات والحوافز التي تقدمها الحكومة لتشجيع شركائها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية خارج حدودها أو العوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو زيادة نفوذ اتحادات العمال والنقابات وارتفاع تكاليف العمالة... الخ.

الجدول رقم (1-6): العوامل المختلفة لنظرية الموقع المعدلة

العوامل الشرطية	أمثلة
خصائص المنتج/السلعة	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة/حدة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية)، خصائص العملية الإنتاجية... الخ.
الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري خصائص البيئة السياسية الاقتصادية....
العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال، والمعلومات والبضائع والأفراد، التجارة الدولية... الخ.
العوامل الدافعة	أمثلة
الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة
المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.... الخ.
العوامل الحاكمة	أمثلة
الخصائص المميزة للدولة المضيفة.	القوانين واللوائح الإدارية، نظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار أو الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية... الخ.
الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر : عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي: مرجع سابق، ص 405-406.

## 5- نظرية النهج الانتقائي

تفسر هذه النظرية رغبة الشركات متعددة الجنسيات في تدويل الإنتاج والأساليب التي تؤدي بها إلى اختيار الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر وقد طورت هذه النظرية من قبل (John Dunning) في الأعوام: 1977، 1979، 1980 والتي تتأثر بالسياسات الاقتصادية الحكومية، وتكمن المزايا الأولية لهذه الشركات في تجهيز المعدات الرأسمالية من البلد الأم عندما يتم تطوير التكنولوجيا التابعة لها<sup>1</sup>.

إن قرار الشركات في التوطن بالخارج، والشكل الذي يأخذه، يستجيب أساساً لمنطق الاقتصاد الجزئي الخاص بالشركة في المقام الأول، إذ يمكن أن يثبت إقليم ما جاذبيته لبعض الأنشطة وليس غيرها. وهذا ما يفسر في غالب الأحيان سبب وجود تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الإقليم المضيف. وعموماً فإن اختيار شكل التوطن ومكانه يكون على أساس مجموعة من المزايا التي تملكها الشركة المستثمرة والمنطقة المستقطبة (الحصول على الموارد الطبيعية والتكلفة والقوى العاملة الماهرة، والحوافز الضريبية للشركة، الوصول التفضيلي إلى بعض الأسواق الخارجية،.... الخ).

وفي إطار هذه المقاربة قام Dunning بتقديم النظرية الانتقائية (*The Electic Theory*) والتي تعتبر في نظر كثير من المختصين من أبرز النظريات المفسرة لسلوك المستثمر الأجنبي المباشر، وذلك نظراً لشموليتها والقبول الواسع الذي حظيت به وقدرتها المتناهية في تفسير ظاهرة تدويل. كما تعرف أيضاً تحت اسم نموذج (OLI\*) (الملكية، التوطين، التدويل) ويؤكد هذا النموذج على وجود ثلاث مزايا تفسر دوافع اختيار الشركة متعددة الجنسيات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>2</sup>.

كما أن وجود الشركات متعددة الجنسيات يعكس التفاعل المتبادل بين ثلاث مجموعات من المزايا (الملكية، الموقع، وإضفاء الطابع الداخلي "OLI") للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وهذه المزايا تكمن في<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> هناء عبد الغفار السامرائي، تنامي دور الشركات المتعدية الجنسية التابعة للبلدان النامية وأثرها الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 6، العدد 18، 1999، ص 121.

<sup>2</sup> Slim Driss, " L'Attractivité des investissements directs étrangers industriels en Tunisie", *Région et Développement*, no. 25, 2007, p140.

(Ownership, Localisation, Internalisation).

<sup>3</sup> شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية: مرجع سابق، ص 69.

- مزايا الملكية الخاصة بالشركة التي تمنحها قوة احتكارية ذات ميزة تنافسية.
  - مزايا الموقع الخاصة بالدول المضييفة والتي تجعله موقعاً أكثر جذباً لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدولة الأم.
  - مزايا التدويل أو إضفاء الطابع الداخلي والتي تتحقق عندما تصبح المعاملات داخل الشركة أكثر كفاءة لخدمة السوق للحصول على الربح الاحتكاري من المعاملات خارج الشركة.
- وقد بين دانغ أن توجه الشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر هو بمنزلة وظيفة ذات ثلاثة شروط:<sup>1</sup>

**الشرط الأول :** ضرورة امتلاك الشركة لمزايا تنافسية أكبر من تلك التي تتمتع بها الشركات المنافسة لها، مما يمكنها من توريد أي سوق معين أو مجموعة من الأسواق. وقد تنشأ هذه المزايا سواء من ملكية متميزة، أو من خلال مجموعة من الأصول المدرة للعائد المجزي، أو من قدرتها على تنسيق هذه الأصول مع أصول أخرى بطريقة تحقق له منافع تنافسية مقارنة بمنافسيها، أو المنافسين المحتملين.

**الشرط الثاني :** يتمثل في مدى إدراك الشركات للمصلحة في تدويل الإنتاج و/أو الاستخدام تلك الأصول، وبالتالي إضافة قيمة لهم.

**الشرط الثالث :** فيتمثل في كون التدويل نشاط مرتبط بالعوامل التي يجب توافرها في الموقع، حتى تتمكن من المفاضلة بين مجموعة الخيارات المقترحة من خلال استخدام معيار القيمة المضافة لكل خيار.

وتعتبر الشروط في حد ذاتها المحددات الرئيسية التي تدفع بالشركات إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا توافرت الشركة على مختلف الإمكانيات الخاصة بها مثل التكنولوجيا، و وفورات الحجم، وسهولة الدخول إلى الأسواق وإمكانات الدولة المضييفة مثل الهياكل القاعدية ونوعية المدخلات، والإمكانات المرتبطة بالتدويل مثل خفض تكاليف الصرف وحماية مهارة التسيير، فإنها تتخذ قرار الاستثمار الأجنبي كخيار أول، وأما الخيار الثاني فيتحقق عندما تستطيع الشركة الجمع بين (O) و (I) وبالتالي تنجح إلى التصدير كأسلوب لاختراق الأسواق، في حين يقتصر الخيار الثالث على التنازل على الرخص، في حالة توفر المؤسسة على الإمكانيات الخاصة بها فقط (O)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>John H. Dunning, "The Eclectic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future", *International Journal of the Economics of Business*, vol. 8, no. 2, 2001, p176.

<sup>2</sup> Denis Terson et John L. Bricaut, *Op-cit*, p 69.

وقد بين داينينغ أن هذه المزايا تختلف من دولة إلى أخرى ومن شركة إلى أخرى، بينما يمكن اعتبار هذه المزايا أساسية ومتكاملة، بل إنها تؤثر على طبيعة قرار تدويل الإنتاج لدى الشركات المتعددة الجنسيات والجدول (7-1) الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (7-1) : بدائل تدويل نشاط الشركات حسب النظرية الانتقائية

الميزات			صور الدخول إلى الأسواق الأجنبية
مزاي إحلل السوق (I)	مزاي التوطين (L)	المزاي الاحتكارية (O)	
+	+	+	الاستثمار الأجنبي المباشر
-	+	+	التصدير
-	-	+	منح تراخيص الإنتاج

Source: Jean-Louis Mucchielli, *relation économiques internationales*, éd Hachette, paris, 1994, P89.

- الجدير بالذكر أن من أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:<sup>1</sup>
- ❖ حسب هذه النظرية ، كلما زاد النمو الاقتصادي تناقصت المزايا الاحتكارية للمستثمرين الأجانب الأمر الذي ينقص من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل ، وهو أمر يتناقض مع الحركة المتزايدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة مما يضعف من حجية النظرية وصحة تفسيراتها؛
  - ❖ إن الظروف غير المواتية كالصراعات السياسية وعدم استقرار نظام الحكم المصحوب بعدم الاستقرار الأمني والحروب وغيرها من الأحداث ، تحول دون وقوع تدفقات مناسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهو الأمر الذي لا تفسره هذه النظرية وفق فرضيات مراحل النمو التي حددتها؛
  - ❖ من بين الجوانب التي أغفلتها هذه النظرية، الدوافع الاحتكارية للشركات العملاقة ورغبتها في السيطرة والتحكم في السوق العالمي وكذا التهرب من الأعباء المتعلقة بحماية البيئة المطبقة في الدول المتقدمة عكس الدول المتخلفة والنامية التي لا تهتم كثيرا بالبيئة وحماية الطبيعة.

<sup>1</sup> عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 101.

## 6- نظرية المدرسة اليابانية:

يعد الارتفاع الكبير والسريع للاستثمارات اليابانية المباشرة نحو الخارج خلال السبعينيات هو السبب الذي أدى بالاقتصاديين إلى تحليل هذه الوضعية وتفسيرها انطلاقاً من النموذج الأمريكي، الذي يعتمد على الميزة التنافسية للمؤسسات الأمريكية ودورة حياة المنتج، ومن بين هؤلاء كوجيما **KOJIMA** إذ تعتمد نظريته على الميزة النسبية للدول، فالاستثمار الياباني المباشر يتمتع بميزة تتمثل في تحويل التكنولوجيا والمعرفة، مما يؤدي إلى تحسين وظيفة الإنتاج في البلدان المضيفة، حيث تعمل هذه الأخيرة على إعادة التصدير نحو البلدان الأصلية وإلى الدول الأخرى.<sup>1</sup>

من خلال هذه النظرية تؤكد المدرسة اليابانية على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة مع الاستبدال الجزئي للسوق، فان المدرسة اليابانية توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية. فنظرية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث برهن على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، فالهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى، فالاختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية المتخصصة التي يتم صيغها، والمواصفات المتعلقة بالموقع للاستثمارات المباشرة اليابانية.<sup>2</sup>

ولقد بقيت نظرية كوجيما صالحة لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة السبعينيات لكن بعد هذه الفترة، أصبحت غير معبرة عن الواقع بسبب ملاحظة نمو الاستثمارات اليابانية المباشرة في كندا والولايات المتحدة الأمريكية... الخ، وذلك بدل الاستثمار في البلدان الآسيوية. ولعل السبب الرئيسي الذي حفز العديد من الشركات اليابانية للاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، يكمن في الإنتاج بأسعار تنافسية نظراً لضعف الدولار الأمريكي مقارنة بالين الياباني.<sup>3</sup>

وفي نفس المجال أكد جون دينج أن هناك بعض القيود التي تحد من قدرة نظرية كوجيما في الاستثمار الأجنبي المباشر من المساهمة في وضع فهم عام لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر. فنظرية كوجيما تعاني من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها لدرجة انه يؤكد أن الاستثمار الأجنبي

<sup>1</sup> Denis Terson et John L. Bricaut, *Op-cit*, p65.

<sup>2</sup> رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة : مرجع سابق، ص58.

<sup>3</sup> Josette Peyrard, *Op-cit*, P190.

المباشر يرفع بشكل منتظم من القدرة التنافسية ويلعب دوراً إيجابياً في عمليات الإصلاح للاقتصاديات القومية للدول المضيفة .

حتى مع افتراض كونه نموذجاً للاقتصاد الكلي إلا أنه غير كافٍ لتحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، ونظراً لكونه نموذجاً نيوكلاسيكي فإنه غير قادر على تفسير أو تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية حيث يهدف إلى ترير عملية الإنتاج الدولي والاستفادة من المزايا الممنوحة للأنشطة العابرة للأقطار<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: المحددات المكانية للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تغيرت وجهة النظر اتجاه مسألة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، حيث اعتمدت العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء سياسات واستراتيجيات لجذب تلك الاستثمارات، وشكلت ظاهرة العوامل المتحركة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر جديلاً واسعاً بهدف تحديد المحددات الحاكمة لعملية انسياب مثل هذا النوع من الاستثمار في الدول المضيفة.

#### 1- المحددات السياسية

تلعب العوامل السياسية دوراً لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويأتي في مقدمة هذه العوامل توفر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبراته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن على إستقرار الأوضاع السياسية فيها، فراس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة<sup>2</sup>.

تأسيساً عما سبق، يعتبر توفير الاستقرار السياسي شرطاً أساسياً وضرورياً، بهدف ضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لانسياب الاستثمارات الأجنبية، إذ يحفز الاستقرار السياسي المستثمر الأجنبي ويقلل من مخاوفه ويفتح له آفاقاً رحبة أمام صناعة الأرباح. ومن بين أهم العوامل المؤثرة على المناخ السياسي يمكن ذكر ما يلي:

❖ النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاماً ديمقراطياً أو ديكتاتورياً؛ فالدولة الديمقراطية توفر قدراً من الأمان لرأس المال الوطني الأجنبي، حيث تتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق والالتزام بالنصوص الدستورية والقانونية، مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان ويشجعه ذلك على

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة : مرجع سابق، ص ص 58-59.

<sup>2</sup> دريد محمد السامرائي، مرجع سابق، ص 82

استثمار أمواله في تلك الدولة وذلك بخلاف النظم الديكتاتورية التي ينفرد قادتها بالقرار السياسي ولا يسود فيها احترام الحقوق مما يعرض رأس المال للخطر<sup>1</sup>.

❖ رأي وموقف الأحزاب السياسية المحلية تجاه الشراكة الأجنبية .

❖ درجة الوعي السياسي من حيث التعامل مع الشركات الأجنبية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>2</sup>.

وعموماً فإن حوادث الانقلابات السياسية، الاغتيالات، وأعمال الشغب والتراعات المسلحة المتكررة في الحكومات كل هذه الأمور مجتمعة تؤدي إلى ممارسة تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، فكلما كان المناخ السياسي للقطر أكثر استقراراً كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة في ذلك القطر<sup>3</sup>.

وتفيد الكثير من الأبحاث التحريية التي أنجزت في مجال تحديد طبيعة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن تواجد ارتباط سلبي بينهما، حيث يعتبر الاستقرار السياسي والأمني العامل الأساسي من بين العوامل الأخرى، إذ يلعب دوراً هاماً في تبديد مخاوف الشركات الأجنبية، فعلى سبيل المثال لم تسمح الإدارة الأمريكية للاستثمار في كوبا أو إيران حتى لو كان هذا الإجراء يضيع عليها فرص الاستثمار في قطاعات واعدة ضمن هذه الدول، كما أن هذه الإجراءات تركت ساحة المنافسة فارغة للشركات اليابانية والأوروبية للاستثمار في مثل هذه الدول<sup>4</sup>.

وفي دراسة **Tallman** تم اختبار حالة الخطر السياسي في الدولة الأم، والتأثير على التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استخدمت الولايات المتحدة كدولة مضيفة، وعدد من الدول الصناعية كدول أم، وتوصل إلى أن انخفاض الخطر السياسي المحلي قلل من

<sup>1</sup> نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، صص 90-91.

<sup>2</sup> محمد قويدري، أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي، الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص 7.

<sup>3</sup> مفيد ذنون يونس و دينا أحمد عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة، مجلة بحوث مستقبلية، العدد: 15، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحداثة الجامعة، تموز 2006، صص 104-105.

<sup>4</sup> Charles-Albert Michalet, *la séduction des nations ou comment attirer les investissements*, Edition: Economica, paris, 1999, pp 73-74.

التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر، بينما يؤدي تحسن العلاقات السياسية بين الدول إلى زيادة التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>.

و كذلك وجدت دراسة **Basu and Srinivasan** أن الاستقرار السياسي يعد واحداً من أهم المحددات للاستثمار الأجنبي المباشر لاختيار موقع الاستثمار في إفريقيا<sup>2</sup>. وفي نفس الإطار أكدت دراسة **Henley** على أن الاستقرار السياسي له علاقة إيجابية بالتدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى حاجة الشركات في كسب ثقة الحكومة في عدم تأميم استثماراتها، كما أن الصراع والتزاع يدمر استثماراتهم ويجعل الأعمال التجارية باهظة التكلفة<sup>3</sup>.

وعلى النقيض من الدراسات السابقة توصلت دراسة **Green** عام 1973 إلى عدم وجود علاقة ذات معنوية بين الاستثمار الخارجي للولايات المتحدة وعدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، كما أوضح **Agarwal** في دراسته الصادرة عام 1980 عدم وجود دليل علمي على تأثير الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>4</sup>.

والجدير بالذكر أن عدم الاستقرار السياسي لا يؤثر سلباً على جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يميل المستثمر الأجنبي إلى الاستثمار في استخراج الموارد الطبيعية مثل: الخشب والنفط وغيرها من الموارد، وذلك رغم حجم المخاطر الكبيرة التي قد يتكبدتها، فهو يتحصل على عائد مجزي.

كما تشير أغلب التحقيقات التي أجريت حول دول جنوب آسيا وأفريقيا أن المخاطر السياسية يعبر عنها بمستوى الجريمة، وأعمال الشغب، والتراعات العمالية والفساد<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Stephen Tallman , Home country political risk and foreign direct investment in the united states, *Journal of international Business studies*, Vol. 19 , Issue 2, 1988,pp219 -234.

<sup>2</sup> Anupam Basu and Krishna Srinivasan, *Foreign Direct Investment in Africa-Some Case Studies*, IMF Working Paper No. 02/61, March 2002,P3.

[http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=879545](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=879545) Consulté le 4/03/2011

<sup>3</sup> John's Henley, *Chasing the Dragon: Accounting for the under-performance of India by Comparison with China in Attracting Foreign Direct Investment*, *Journal of International Development*, UK, 2004, No. 16, P1040.

<sup>4</sup> حسن رفدان الهجوج، اتجاهات ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتمويل:

تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص66.

<sup>5</sup> overseas development institute, *foreign direct investment flows to low-income countries: a review of the evidence*, briefing paper, September 1997, PP6-7.

[www.odi.org/resources/docs/2626.pdf](http://www.odi.org/resources/docs/2626.pdf) Consulté le 15/02/2009

## 2- الإطار التشريعي والتنظيمي :

إن عملية تفعيل الاستثمارات إجمالاً تستلزم تهيئة الأطر القضائية و الأنظمة التشريعية التي تمنح المستثمر حرية التملك للمشاريع، وعادة ما يستدعي تحقيق هذا المسعى وقتاً طويلاً، مما يوجب التزام سياسي حقيقي من قبل الدولة قصد إقرار هذه القوانين في زمن قياسي وضمان أقل قدر من المعوقات الاستثمارية ، ويشمل الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار ما يلي:<sup>1</sup>

❖ وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار ، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقاً مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر.

❖ سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية .

❖ وجود نظام قضائي مستقل، يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات الناشئة بين المستثمر والدولة المضيفة بالكفاءة العالية والتزاهة المطلوبة.

❖ وجود ضمانات كافية تقي المستثمر وتبديد مخاوفه من كل أنواع المخاطر وتزرع بدورها الطمأنينة، وتزيد من فرص حصوله على العوائد الاستثمارية المجزية. وتشمل المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المستثمر في هذا المجال : التأمين ، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، سلب حرية تحويل الأرباح إلى الخارج وحرية حركية رأس المال دخولا وخروجاً، بالإضافة إلى أهمية وجود نظام حماية حقوق الملكية الفكرية..... الخ.

ونظراً لأهمية هذا العامل عملت العديد من البلدان على إجراء العديد من التغييرات التنظيمية على مستوى اللوائح الوطنية المتعلقة بالاستثمار رغبة منها في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل، وتشير التحقيقات التي قام بها الأونكتاد أن ما يقارب من 95% من 1200 تغيير أو تعديل حاصل في التشريع الخاص بالاستثمارات الأجنبية في الدول النامية للفترة الممتدة 1991-2000 كانت لمصلحة المستثمرين الأجانب<sup>2</sup>، أما بالنسبة للتعديلات الحاصلة خلال الفترة (2001-2008)، فيمكن إبرازها من خلال الجدول (1-8) والشكل (1-5) الموالين:

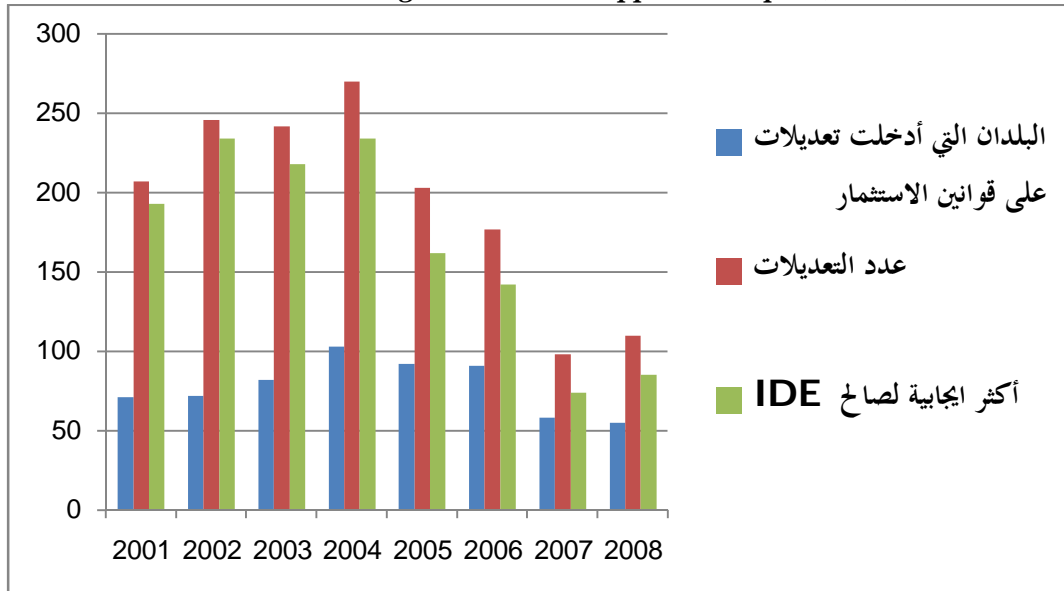
<sup>1</sup> United Nations, *The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in ESCWA Member Countries*, New York , 2000, p9

<sup>2</sup> موفق أحمد السيدية و بشار ذنون محمد الشكرجي، كلف الاستثمار الأجنبي المباشر ومنافعه الرئيسة دراسة تحليلية نظرية، مجلة تنمية الرفادين، العدد: 93، المجلد 31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2009، ص 238.

الجدول رقم (1 - 8): التعديلات التي أدخلت على قوانين الاستثمار (2001-2008)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
55	58	91	92	103	82	72	71	البلدان التي أدخلت تعديلات
110	98	177	203	270	242	246	207	عدد التعديلات
85	74	142	162	234	218	234	193	أكثر ايجابية لصالح IDE
25	24	35	41	36	24	12	14	أقل ايجابية لصالح IDE

Source: CNUCED, *Rapport sur L'investissement dans le Monde: Sociétés Transnationales Production Agricole et Développement* :op-cit, 2009,P15.



الشكل رقم (1-5): التعديلات التي أدخلت على قوانين الاستثمار الوطنية خلال (2001-2008)

المصدر: تم إعداده بناء على الجدول السابق

ومن خلال تفحص الجدول والشكل السابقين يتبين أن أغلب التعديلات التي آخذت بها العديد من البلدان كانت في صالح الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث خلال سنة 2008 بلغت عدد التدابير المنتهجة 110 منها 85 تعتبر ايجابية اتجاه هذا النوع من الاستثمار، إلا إن مسألة جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يتوقف بأي حال من الأحوال على إصدار المزيد من التعديلات الرامية إلى تحقيق أفضل انفتاح اقتصادي، بل أن الأمر يتطلب توفر جملة من العوامل

المتداخلة والمتشابكة التي تسعى إلى خلق بيئة ملائمة تستميل الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفر له فرصة حقيقية لتعظيم الأرباح والنماء.

### 3- المحددات الاقتصادية

و تشمل على الآتي :

#### 3-1- حجم السوق و معدل نموه:

إن حجم السوق المحلي وإمكانية النفاذ إليه، وكذلك القدرة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات بل ونمو الاقتصاد ككل، تشكل كلها المعايير الرئيسة التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات في تقدير مدى صلاحية البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر. لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يبحث عن الأسواق التي توفر له مزايا في مجال وفرة الحجم والنطاق، وكذلك فإن سيطرة المستثمر الأجنبي على الأسواق الجديدة تمكنه من زيادة قوته التنافسية، كما أن درجة نمو السوق وإمكانية الوصول من خلالها للأسواق الإقليمية الأخرى تشكل عنصر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>. فالشركات الأجنبية في معظم الحالات تفضل الأسواق الإقليمية الديناميكية، فحتى الدول الصغيرة مثلاً المجاورة للأسواق الكبرى والتي تحتل مواقع إستراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية أو تلك الدول التي تملك علاقات إقليمية من أجل تشكيل أسواق واسعة<sup>2</sup>. "مثلاً ميزة المكسيك هي إمكانية التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لاتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، ما يجعل المجال كبيراً أمام الدول التي تفرض عليها الولايات المتحدة شروطاً في تجارتها مثل أن تدخل إلى السوق الأمريكية عن طريق المكسيك وهذا ما تفعله اليابان. وذلك أيضاً ما يحدث في هنغاريا وإيرلندا اللتين كانتا تتميزان بمصوهلما على شروط تفضيلية في الأسواق الأوروبية، ما جعلهما محط أنظار الكثير من الشركات"<sup>3</sup>.

ويقاس حجم السوق بمستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدله وحصّة الفرد منه التي تعكس القوة الشرائية التي تؤثر في الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات متعددة الجنسيات،

<sup>1</sup> السعدي رجال و شوقي جباري، تأهيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد:14، جامعة واسط، العراق، 2014، ص72.

<sup>2</sup> دلال بن سميّة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على التنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص31.

<sup>3</sup> سلام الربضي، النفوذ العالمي للشركات عبر الوطنية إشكالية العلاقة بين الدولة ورأس المال، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص140.

وتؤكد الدراسات التحريية وجود علاقة ايجابية بين المستويات الأعلى للمبيعات للشركات المستثمرة في البلد المضيف وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>. وفي الدراسة التي أجرتها الأنكتاد سنة 1998 حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 42 دولة نامية، تبين أن للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>2</sup>.

وعلى نفس النسق أوضحت دراسة كل من *Papamastassion & Pearce* عن الاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا، ودراسة كل من *Cunninghamk & Grean* وكذلك دراسة *Dunning* عن الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية أن هناك علاقة ارتباط قوية موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر<sup>3</sup>.

### 3-2- الموارد الطبيعية:

يُعد توفر الموارد الطبيعية من العناصر المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتدفق هذا الاستثمار إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية وبكميات كبيرة، و من الناحية التاريخية، يعتبر توافر الموارد الطبيعية في الدولة المضيفة من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل المواد الخام، والمنتجات الزراعية، والمعادن، ففي القرن التاسع عشر كان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق باتجاه الدول الغنية بالموارد الطبيعية من أجل ضمان استمرارية الحصول على هذه الموارد وبأثمان معقولة، كما لوحظ أن (60%) من الاستثمار الأجنبي المباشر كان يتجه إلى القطاع الأولي بسبب توافر الموارد الطبيعية حتى منتصف القرن العشرين<sup>4</sup>.

**3-3- درجة الانفتاح الاقتصادي :** يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة، واتجاه التعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود أية اختلال في هذه الأسواق، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى إلى تحقيق أفضل ربحية ممكنة، فانه يهتم بالكفاءة الاقتصادية بعيداً عن فرض القيود<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> UNCTAD, *World Investment Report, the Determinants of Foreign Direct Investment: op-cit, 1998, P108.*

<sup>2</sup> *Ibid, PP135-140.*

<sup>3</sup> عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 51.

<sup>4</sup> *Aln M. Rugaman, Forty Years of the Theory of the Transitional Corporation, UNCTAD, UN, Vol. No. 2, New York, August 1999, p24.*

<sup>5</sup> نزيه عبد المقصود، مرجع سابق، ص 87.

وهنالك العديد من المقاييس التي تستخدم للتعبير على درجة انفتاح اقتصاد ما، وحسب إحدى الدراسات يتسم الاقتصاد بالانفتاح إذا تم استيفاء الشروط الخمسة الآتية:<sup>1</sup>

- ❖ أن يكون متوسط معدل التعريف الجمركية أقل من 40 %؛
- ❖ متوسط الحواجز غير الجمركية هي أقل من 40 %؛
- ❖ أن تكون علاوة السوق السوداء أقل من 20 % من معدل الصرف الرسمي؛
- ❖ عدم وجود حكومة اشتراكية؛
- ❖ عدم وجود احتكار حكومي للصادرات الأساسية .

وفي دراسة قام بها كل *Liargovas & Skandalis* عام 2012 باستخدام عينة تتكون من 36 دولة نامية خلال الفترة 1990-2008، تم قياس الانفتاح التجاري باستخدام ثمانية مؤشرات مختلفة. توصلت النتائج التجريبية الرئيسية لتحليل الانحدار أن الانفتاح التجاري يساهم بشكل إيجابي في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصادات النامية.<sup>2</sup>

كذلك أوضحت دراسة *Grinols* عام 1986، أن لتحرير التجارة أثراً إيجابياً على قرارات الاستثمار و بشكل خاص في حالة الانضمام إلى كتلتا اقتصادية. إذ لوحظ منذ منتصف الثمانينيات قيام عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية بإجراء إصلاحات في هيكل اقتصادياتها ، تضمنت تحريراً للتجارة و عقد اتفاقيات ثنائية تنطوي على تخفيض قيود التجارة، هذا إلى جانب عناصر الموقع في الدول المضيفة ( مثل: انخفاض تكاليف النقل و اتساع حجم السوق) و درجة الانفتاح للاقتصاد .. الخ. باعتبارها محددات هامة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Athanasios Vamvakidis, *Regional Trade Agreements or Broad Liberalization: Which Path Leads to Faster Growth?*, Vol. 46, No. 1, IMF, March 1999, P46.

<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.195.7456&rep=rep1&type=pdf> Consulté le 15/09/2009

<sup>2</sup> Panagiotis G. Liargovas & Konstantinos S. Skandalis, *Foreign Direct Investment and Trade Openness :The Case of Developing Economies, Social Indicators Research*, N106, 2012, P323 .

<http://s3.amazonaws.com/academia.edu.documents/30384646/SIR.pdf> Consulté le 16/09/2013

<sup>3</sup> Earl L. Grinols, *Foreign Investment and Economic Growth :Characterization of a Second –Best Policy Welfare Gains*, *Journal of International Economic* , North Holland Vol .21, 1986, p165. <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/0022199686900127> Consulté le 15/09/2009

## 3-4- الاستقرار الاقتصادي

من الصعب الفصل بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي فهما وجهان لعملة واحدة، حيث يتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من التوازنات الكلية، بهدف توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، كما يرتبط الاستقرار الاقتصادي بدرجة وضوح السياسات الاقتصادية المنتهجة في القطر المضيف، وطبيعة السياسة النقدية ومدى كفاءة الجهاز المصرفي والمالي، والضمانات المرتبطة بإمكانية تحويل الأرباح واستغلالها، وكذلك استقلال التعريف الجمركية واعتدالها في ظل معدلات تضخم مقبولة، إذ يشكل التضخم عاملاً حاسماً في تشويه الحقائق الاقتصادية أي تثبيط عملية التنمية بشكل عام.<sup>1</sup>

والجدير بالذكر أن كل من التضخم وسعر الصرف تستعمل كمؤشرات للدلالة على استقرار الاقتصاد الكلي، لذا سيتم تناول كل منها بشكل منفصل كما يلي:

**أ- التضخم:**

يقيس معدل التضخم الارتفاع العام في مستوى أسعار السلع والخدمات ومن ثم انخفاض القوة الشرائية. وإن ارتفاع معدل التضخم يكون له تأثير سلبي وكبير على النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر. وإن معدل التضخم مؤشر لعدم استقرار الاقتصاد الكلي، ويعكس وجود توتر في الاقتصاد الداخلي وعدم قدرة الحكومة، ويعتبر معدل التضخم العامل الحاسم في التأثير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتبر معدل التضخم عالياً إذ تجاوز 10% سنوياً، فإذا بلغ 30% أو 40% أو تجاوز 100% سنوياً، يدخل منطقة الخطر سواء تعلق الأمر بالاستثمارات الوطنية أو الأجنبية.<sup>2</sup>

ومع ذلك يشير بعض المختصين إلى أن ارتفاع معدل التضخم يعني الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار، مما يؤدي إلى وجوب زيادة الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد المضيف بهدف السيطرة على التضخم وتخفيض مستويات الأسعار، وبالتالي تصبح مثل هذه الاقتصادات جاذبة

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 8-9 أبريل 2002، ص ص 145-146.

<sup>2</sup> عمر صقر، مرجع سابق، ص 53.

للاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لارتفاع مستويات الأرباح المتوقعة. وعليه يمكن القول إن التضخم يؤثر إيجاباً على الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>.

وقد بينت دراسة كل *Schneider and Frey* والتي مست عينة تتكون من 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالي والاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأنه مؤثر يدل على ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة. ويمثل هذا الأمر مخاطر للمستثمرين تترجم بتوقع إقبال القطر المضيف على انتهاج سياسات غير مرغوبة<sup>2</sup>.

وفي دراسة لـ *Oti -Prempeh* تبين أن التضخم يعد واحد من المحددات الثلاثة للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الماليزي. وأشار *Akinboade, et al* أيضاً إلى أن انخفاض معدل التضخم علامة على الاستقرار الاقتصادي الداخلي للبلد المضيف، في حين ارتفاع معدل التضخم يشير إلى عدم قدرة الحكومة على موازنة ميزانيتها. كما يؤكد أحد المختصين أن البلد الذي يتمتع بسجل جيد في إدارة معدلات التضخم المنخفضة فهو يتميز بوحدة من العوامل الهامة لتشجيع المستثمرين للاستثمار<sup>3</sup>.

### ب- سعر الصرف

إن عنصر الاستقرار في أسعار صرف العملة الوطنية، وضمان قابليتها للتحويل، من الدعامات الأساسية لتعزيز الاستثمار وتهيئة المناخ الملائم له، بالإضافة إلى تيسر عمليات التخطيط المتعلقة بالاستيراد والتصدير، الأمر الذي سيؤدي إلى تشجيع الصادرات الوطنية والحيلولة دون تذبذب أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة، كما أن تحقيق استقرار أسعار الصرف من شأنه احتواء الضغوط التضخمية وبالتالي تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، عن طريق تقليل مخاطر المشروعات الاستثمارية وتحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة تعكس معدلات العائد الحقيقي، قصد ضمان اختيار الاستثمارات الخاصة ذات الإنتاجية المرتفعة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Preeti Flora, Gaurav Agrawal, *Determinants of Direct Foreign Investment as a Means of International Market Entry: A Review, Indian Journal of Economics and Development*, Vol 2 (4), 2014, P66.

<sup>2</sup> ميلان براهيبات، يوري دادوش، أوجه التفاوت في التكامل العالمي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 33، العدد 3، واشنطن، سبتمبر 1996، ص 50.

<sup>3</sup> Preeti Flora, Gaurav Agrawal, *op-cit*, P67.

<sup>4</sup> عماد فايز أمين، الاستثمار الأجنبي في الأردن: مجاله ومحدداته خلال الفترة (1970-1999)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2002، ص 29.

ولقد بينت دراسة كل من "تميم و جابريل" أن الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان يتأثر بالاستثمار المحلي وبسعر صرف الين الياباني وذلك باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر مكمل للإنتاج المحلي وامتداد له، حيث تؤثر التغيرات في سعر الصرف على سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر فقد وجد أن الانخفاض في قيمة العملة الوطنية للبلد المضيف بنسبة 6% تجاه الين يؤدي إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان بمعدل 10%، لان الانخفاض في قيمة العملة يقلل من تكاليف الإنتاج والاستثمار في البلد المضيف قياساً بالتكلفة في البلد الأصلي، مما يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر ربحية.<sup>1</sup>

وعلى نفس النسق بينت دراسة لـ: *Jaratin and others 2014* أثر تحركات أسعار الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة 1971-2009 لكل من ماليزيا والفلبين وتايلاند وسنغافورة. وأظهرت النتائج التجريبية وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر لحالة سنغافورة، وماليزيا، والفلبين حيث يلاحظ ارتفاع العملة المحلية لهذه الدول مما انعكس إيجاباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما بينت الدراسة أن كل من سنغافورة والفلبين تظهر في المدى الطويل السببية ثنائية الاتجاه بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تبرز السببية أحادية الاتجاه في ماليزيا.<sup>2</sup>

### 3-5- البنى التحتية:

تعد البنى التحتية محددًا تقليدياً هاماً للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنها تغطي العديد من الجوانب كالطرق والجسور والموانئ والمطارات والاتصالات، ومن الواجب على القطر المضيف أن يعمل على توفير هياكل ذات جودة عالية، لأن تدفق السلع والخدمات والمعلومات مرهون بمدى صلاحية وتوفر هذه الهياكل القاعدية كما ونوعاً، إذ تسهم هذه الهياكل في تقليل التكاليف الأولية للاستثمارات، وتضمن الانطلاق القوي والسريع للمشاريع الاستثمارية.<sup>3</sup>

وعموماً الدول التي تتمتع ببنى تحتية فقيرة تشكل عقبة حقيقية أمام الاستثمار من وجهة نظر

<sup>1</sup> تميم بيومي و جابريل ليبرت، الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان والتجارة الإقليمية، التمويل والتنمية، سبتمبر 1997، ص13.

<sup>2</sup> *Jaratin Lily and others, Exchange Rate Movement and Foreign Direct Investment in Asean Economies, Economics Research International, Hindawi Publishing Corporation, Article ID 320949, Volume 2014, P8.*

<http://dx.doi.org/10.1155/2014/320949> Consulté le 15/10/2014

<sup>3</sup> السعدي رجال و شوقي جباري، مرجع سابق، ص72.

المستثمر الأجنبي، الأمر الذي يدعو مختلف الدول إلى السعي للحفاظ على البنى التحتية في صورة حديثة وخالية من العيوب لكي تزيد وتعظم من جاذبيتها كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>1</sup> ولقد أبرزت العديد من الدراسات التجريبية أمثال دراسة: (*Asiedu 2002 , Imad and Bully 2006, Kinda 2008*) أن جودة البنية التحتية لها تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما استخدمت إحدى الدراسات الحديثة لـ: *Hoang* لعام 2012 مؤشراً للعدد الإجمالي للهواتف ومستخدمي الهواتف المحمول (لكل 100 فرد) للتعبير عن تطور البنية التحتية في دول جنوب شرق آسيا<sup>2</sup>، ومن خلال الدراسة القياسية تبين أن معامل تطوير البنية التحتية الإيجابي وذو دلالة إحصائية، وعلية يمكن القول إن نوعية البنية التحتية تلعب دوراً هاماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول جنوب شرق آسيا<sup>3</sup>.

### 3-6- تكلفة العمالة ودرجة توافر العمالة الماهرة:

إن تكلفة العمل النسبية محدد مهم من الناحية الإحصائية واقتصادية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصاً في الاستثمارات كثيفة العمل، فمثلاً قرار الاستثمار في الصين تأثر بشدة بمعدل الأجور المنخفض السائد فيها، وكما أن النمو السريع في الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى فيتنام كان يعود أيضاً إلى توافر العمل المنخفض التكلفة، ومن ناحية أخرى فإن عدم مرونة سوق العمل والأجور المرتفعة نسبياً في دول أخرى قد عرقل حركة التدفقات الكبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.<sup>4</sup>

حيث وجدت دراسة *Feenstra & Hanson* لعام 1997 أن تكاليف العمل المنخفضة لها تأثير كبير على الاستثمارات الخاصة بعملية التجميع في المكسيك. ولذلك يعد توافر عنصر العمل الماهر وشبه الماهر من العوامل الهامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن التجارب أثبتت أن نوعية قوة العمل ومهاراتها، تعتبر أكثر أهمية من عنصر التكلفة التي تقدم تعليماً وتدريباً جيداً لقوة العمل تصبح أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

<sup>1</sup>V.N Balasubramanyam, *Foreign Direct Investment in Developing Countries Determinants and Impact, OECD Global Forum ON International Investment New Horizons & policy challenges for Foreign Direct Investment in the 21st century, Mexico, 26 – 27 November 2001, p3*

<sup>2</sup> Hong Hiep Hoang, *foreign direct investment in southeast asia: determinants and spatial distribution, Working Paper Series, DEPOCEN, No. 30,2012,P12*

<sup>3</sup>*Ibid*, P15.

<sup>4</sup>Mehmet Baykal, “*Factors Influencing the Success of US Ventures in Turkey*” , 7 July, 2003,P17,Web: [www.rpi.edu/~baykam/Proposal3.doc](http://www.rpi.edu/~baykam/Proposal3.doc) ,Consulté le 15/09/2009

وعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة *Mody and Sinha* لعام 1998 أن تكاليف العامل غير المدرب لم تكن جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر الياباني، بل كانت نوعية العمل هي العامل المؤثر، وكذلك وجدت دراسة *Iizaka and Parker* (2000) أن متوسط تكاليف الأجور لم تكن معنوية ولكن نوعية العمل كانت معنوية للاستثمار الأجنبي المباشر الياباني والأمريكي في الصين.<sup>1</sup>

### 3-7- العائد على الاستثمار:

يعد العائد على الاستثمار احد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لان المستثمر الأجنبي لا يقوم بالاستثمار في الخارج إلا توقعاً للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية مع الأخذ بالمحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في الدولة معينة.<sup>2</sup>

### 4- المحددات المالية والتمويلية

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دوراً هاماً في جذب الاستثمار الأجنبي لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضاً عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار، وتمثل هذه الحوافز في:<sup>3</sup>

**4-1- الحوافز المالية:** تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة لإثمانات ضريبية الاستثمار، الاستهلاك المعجل للأموال الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

**4-2- الحوافز التمويلية:** تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأمين والمصادرة.

<sup>1</sup> سامية عمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر، سلسلة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 23، جامعة القاهرة، مارس 2005، ص ص 11-12.

<sup>2</sup> دلال بن سميحة، مرجع سابق، ص 33.

<sup>3</sup> أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص ص 39-40.

**4-3- الحوافز الأخرى:** تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، تزويد المستثمر معلومات عن السوق، توفير المواد الخام، تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج وفن التسويق، المساعدة في التدريب تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من ارض ومبان ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف لإنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع. هناك بعض الحوافز الأخرى التي تمنح لغرض دعم الربحية للمشاركة الأجنبية أي دعم الفروع الأجنبية منها:<sup>1</sup>

❖ **تخصيص إعانات للبنية التحتية:** يتم تقديم تخصيصات بأقل من الأسعار التجارية للأراضي والعقارات وللمصانع والاتصالات والنقل والكهرباء والماء.

❖ **تخصيصات للخدمات:** والتي تتمثل في خدمات مالية، إدارة تنفيذ المشاريع ودراسات اقتصادية معلومات عن السوق، جودة ورقابة جودة على المنتج.

❖ **أفضلية السوق:** حماية من منافسة خارجية.

❖ **تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي:** أسعار صرف خاصة، معدلات ملكية، قروض أجنبية خاصة، أفضليات في معالجات أخطار سعر الصرف.

إن هذه الحوافز لا تعد مسألة نظرية إنما هي مسألة تطبيقية بحتة وتخضع للتقويم الخاص بالكلف والمنافع.

## 5- المحددات الاجتماعية والثقافية

يتعاضد اهتمام المستثمرين بالجانب الاجتماعي والثقافي للدولة المضيفة من خلال تعرفهم على نمط المعيشة، نظام التعليم ومستوياته، نسبة الأمية، نمط الاستهلاك وأذواق المستهلكين، عدد المواليد والوفيات، الفقر والبطالة، وكذلك العادات والتقاليد السائدة، مستوى الإعلام، النقابات العمالية ودورها، الدين... الخ<sup>2</sup>.

وتعتبر العوامل الاجتماعية من أخطر وأهم العوامل المحددة لجذب الاستثمارات، وتشمل الموقف الكلي للمجتمع اتجاه مسألة استقطاب الاستثمار الأجنبي بكافة أشكاله. وبعبارة أخرى، لكي

<sup>1</sup> سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص172.

<sup>2</sup> Charles-Albert Michalet, *op-cit*, P74.

يتعدى المستثمر الحدود فإنه يحاول دائماً فهم ومعرفة نظرة المجتمع وموقفه تجاه طبيعة تلك الاستثمارات ومصادرها.<sup>1</sup>

وضمن أحد الدراسات الحديثة لـ *Sekkat 2013* التي تعنى بدراسة محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين البلدان العربية بالمقارنة مع التدفقات من دول غير عربية، ولهذا الغرض يجري تحليل عينيتين على حدة : الأولى تخص الاستثمارات العربية البينية المباشرة والأخرى تركز على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العرب من دول غير عربية. ولقد بينت النتائج فرقا في محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية اعتماداً على الموردين (عربية أو غير عربية) وأن العرب يستثمرون أكثر مما ينبغي في غيرها من الدول العربية.

ومع ذلك فإن النتيجة الأكثر إثارة للانتباه تكمن في الفرق الموجود بين محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي العربي والموارد المستقطبة، ويشير مثل هذه الفرق أن رأس المال البشري ونوعية المؤسسات والبنية التحتية والانفتاح لا يؤثر على قرار المستثمر العربي لتحديد موقع بلد عربي معين في حين أنها تؤثر على المستثمرين من غير العرب وبالتالي فإن لأي دولة عربية لجذب المزيد من الاستثمار العربي المباشر لا تحتاج بالضرورة لتتوافق مع الأدبيات بقدر ما تلعب المحددات الاجتماعية والثقافية دوراً رائداً في توجيه مثل هذا النوع من الاستثمار.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> موقف أحمد السيدية، و بشار ذنون محمد الشكرجي، مرجع سابق، ص 238.

<sup>2</sup> Khalid Sekkat, is there Anything special With intra-Arab capital Flows ?, *Working Paper*, N.812, Economic Research Forum, 2013, PP1-20.

**خلاصة الفصل الأول :**

من خلال هذا الفصل، تتضح درجة تنامي دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية بشكل خاص، فهو يمثل لها بديلاً ومصدراً هاماً يعوضها عن سلبيات مصادر التمويل الدولية الأخرى، كالقروض الأجنبية والإعانات والتي أثقلت كاهل هذه الدول وقوضت فرص التنمية الممكنة، نظراً لارتفاع تكلفة تمويلها. وبالتالي يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل فعالة للدول النامية وآلية ناجعة لمجابهة العجز في موازين مدفوعاتها، وأداة لها قدرة متناهية في القضاء على البطالة، كما تلعب دوراً في جلب التكنولوجيا الحديثة ونقل المعرفة من خلال تعليم وتدريب الموارد البشرية، ويعمل على رفع درجة المنافسة مع الشركات المحلية مما يؤدي إلى تنمية قدراتها التنافسية وفتح المجال أمام المنتجات المحلية لغزو الأسواق الدولية. و توفير مصدر متجدد للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية.

وفي سبيل الظفر بهذا النوع من الاستثمارات وجدت جل الدول نفسها ملزمة بالاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحرير التجارة الخارجية وإتباع فلسفة اقتصاد السوق، مما أجبرها على ضرورة مراجعة وهيكله نظمها وقوانينها الداخلية، وتقديم جملة من الضمانات والتحفيزات المغرية، فضلاً على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي من خلال وضوح السياسات الاقتصادية، وتحقيق التوازنات الكلية، وتمتعها بالديمقراطية، قصد تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير المناخ الاستثماري الملائم .

## **الفصل الثاني:**

**جدلية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر  
والنمو الاقتصادي**

**توهيد:**

يزخر الأدب الاقتصادي في تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بكثير من الاختلاف والجدل، إذ تم اعتبار النمو الاقتصادي بمثابة متغير خارجي، حيث أن توافر معدل نمو مرتفع ربما يساعد على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تنظر دراسات أخرى إلى أن معدل النمو الاقتصادي عبارة عن متغير داخلي، بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ربما يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع، أو كما أوضحت نظريات التبعية من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع في الأجل القصير، لكنه سوف يخلق ويعجل بحدوث تشوهات في الأجل الطويل في الدول المضيفة.

تأسيسا على ما سبق، يتضح أن هناك جدال دائر ومتواصل بين فريقين لكل منهما حججه وبراهينه على اعتبار النمو الاقتصادي متغير داخلي أم خارجي، كما أن الدراسات الاقتصادية تحمل في طياتها تنبؤات متباينة بشأن الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث توصلت العديد من الدراسات إلى وجود آثار ايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، من خلال تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وتعظيم الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، بالمقابل تقر دراسات أخرى بحجم الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، نظرا لما يسببه من مزاحمة للاستثمار المحلي.

عموماً يتغذى هذا الجدل الدائر بين أوساط المختصين من النقاش الفكري الدائر حول مسألة جدوى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة التنمية في الدول النامية بشكل عام والنمو الاقتصادي خاصة، وعليه يحاول هذا الفصل مناقشة جدلية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول يتناول مفهوم النمو الاقتصادي ومؤشرات قياسه، ويدرس الثاني التفسير الكتري و النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو، ويعنى الثالث بالتفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو.

## المبحث الأول :

### مفهوم النمو الاقتصادي ومؤشرات قياسه

منذ كتابات آدم سميث إلى يومنا هذا، والنمو الاقتصادي يحتل في أذهان كثير من الاقتصاديين وصناع القرار أهمية بالغة، إذ تسعى جل الدول من خلال برامجها الاقتصادية إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية، تفضي إلى تحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع، كما أن شقاً معتبراً من الدراسات الأكاديمية أصبحت تركز على دراسة النمو الاقتصادي طويل الأجل. مقارنة بظاهرة النمو قصير الأجل، ذلك لأن البحث في النمو ينصب على مدى قدرة الاقتصاد على توفير السلع والخدمات بوتيرة متزايدة وخلال فترة زمنية طويلة. وعليه سيخصص هذا البحث من أجل تحديد تعريف النمو الاقتصادي، وبيان أنواعه ومصادره، بالإضافة إلى إبراز أهم المؤشرات المستخدمة لقياس هذه الظاهرة، والاختلاف الكامن بينها والتنمية الاقتصادية.

### المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه

يعد النمو الاقتصادي مصطلحاً حديثاً نسبياً في التاريخ البشري، تسعى غالبية الدول إلى تحقيقه وذلك سواء تعلق الأمر بالدول النامية أو المتقدمة. وعليه سيخصص هذا المطلب لتعريف بالنمو الاقتصادي وبيان أنواعه.

#### 1- تعريف النمو الاقتصادي

يعرف *S.Kuznets* النمو الاقتصادي للدولة بأنه : "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"<sup>1</sup>. وحسب *DIEMER* يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "زيادة مستدامة في الحجم، مصحوبة بتغيرات هيكلية، بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة. كما يعتبر هذا المؤشر دليل على حجم التغير في الاقتصاد، وغالبا ما تستخدم المجاميع الاقتصادية لقياس النمو الاقتصادي مثل: الناتج المحلي الإجمالي، والناتج الوطني الإجمالي"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ميشيل تودار، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسني و محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص175.

<sup>2</sup> Arnaud DIEMER, *ECONOMIE GENERALE, ECONOMIE – GESTION, IUFM AUVERGNE, P95.*

[www.oeconomia.net/.../cours/economiegenerale/.../04.croissance.pdf](http://www.oeconomia.net/.../cours/economiegenerale/.../04.croissance.pdf),

Consulté le 12/11/2011.

و يقصد بالنمو الاقتصادي حسب أوجست سوانينبيرج : "الزيادة في الدخل الوطني أو نمو إجمالي الناتج المحلي لدولة ما، ويعد نمو إجمالي الناتج المحلي أمراً أساسياً لتحسين مستوى المعيشة، الذي يتم قياسه بواسطة إجمالي الناتج المحلي للفرد، بالإضافة إلى ذلك، يعد النمو الاقتصادي دليلاً عاماً على نجاح النشاط الاقتصادي لأية دولة"<sup>1</sup>.

وحسب *Bourdonne te Martos* : "النمو الاقتصادي عملية معقدة، تعتمد على التقييم طويل الأجل، الذي يترجم من خلال زيادة الأبعاد المميزة للاقتصاد والتحول الهيكلي للمجتمع، ويتم قياس ذلك باستخدام التغيرات الحاصلة في مؤشر الإنتاج معبر عنه بالحجم (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)"<sup>2</sup>. ويعتبر *Bourdonne te Martos* أن السبب في الأخذ بالأسعار الثابتة هو التغيرات الحاصلة في الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية والراجعة في الأساس إلى التغيرات السعرية، لذا هو يرى ضرورة استبعاد أثر تغير الأسعار من الناتج المحسوب بالأسعار الجارية حتى يصبح مؤشراً مقبولاً في عملية قياس النمو.

وقد لخص *Nicolas Kaldor* سنة 1958 العوامل التي تؤدي إلى النمو المستمر في الآتي:<sup>3</sup>

- الناتج الحقيقي للفرد ينمو بمعدل ثابت تقريباً عبر فترات طويلة من الزمن؛
- مخزون رأس المال الحقيقي ينمو بمعدل ثابت تقريباً يزيد على المعدل نمو العمل؛
- تميل معدلات نمو الناتج الحقيقي ومخزون السلع الرأسمالية لأن تكون متساوية على نحو يؤدي إلى أن معامل رأس المال - الناتج لا يبين أي اتجاه؛
- لمعدل الربح (الربح/رأس المال) اتجاه أفقي؛
- يمكن لمعدل نمو الناتج الفردي أن يتغير تغيراً معتبراً من بلد لآخر؛
- تميل الاقتصاديات التي تعرف أنصبه عالية للأرباح في الدخل إلى أن يكون لديها معامل (استثمار/الناتج) مرتفع.

ويعرف نزار سعد النمو الاقتصادي بأنه: "زيادة الإمكانيات أو الطاقات الإنتاجية وتقاس عادة بمعدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي أو الصافي ... ويعتبر النمو الاقتصادي إحدى المشكلات الاقتصادية التي تواجه أقطار العالم في بحثها المتواصل عن طريقه يمكن بواسطتها تحقيق مستويات أعلى

<sup>1</sup> أوجست سوانينبيرج، الاقتصاد الكلي بوضوح، ترجمة: خالد العامري، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008، ص187.

<sup>2</sup> *Matouk Belataf, Economie du développement, office des Publications universitaires, Alger, 2010, P7.*

<sup>3</sup> روبرت سولو، نظرية النمو، ترجمة: ليلي عبود، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003، ص44.

للمعيشة لسكانها. وهي لذلك تسعى لرفع معدلات النمو في إمكاناتها الإنتاجية بقدر ما تسمح لها مواردها وما يواجهها من مشكلات أخرى"<sup>1</sup>.

في حين عرف عماد الدين النمو الاقتصادي على أنه: " الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من كمية السلع والخدمات (الناتج المحلي الإجمالي) ونوعيتها المعروضة، في الاقتصاد من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية"<sup>2</sup>.

وعموماً لا تختلف الكتابات الاقتصادية الأكاديمية كثيراً في تحديدها تعريف للنمو الاقتصادي حيث يلاحظ أن معظم الآراء قد اتفقت على أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة حديثة نسبياً تعبر عن الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو متوسط دخل الفرد الحقيقي، مما يؤدي إلى تحسن في مستوى المعيشة.

ومن خلال قراءة التعاريف السابقة، يمكن القول أن تعريف النمو الاقتصادي يتضمن تحقق الشروط الأساسية الآتية:<sup>3</sup>

- أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، أي أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالباً ما يشكل هذا الأخير عائقاً أمام النمو الاقتصادي، لذلك يتوجب على الدول الاهتمام بمعالجة تزايد السكان وإلا فإن مجدها لن تؤدي إلى تقدم يذكر، وعليه يمكن كتابة المعادلة الآتية:

**معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني - معدل النمو السكاني**

والجدير بالذكر أن بعض الاقتصاديين يركز على أهمية السكان وتركيباتهم في النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم عوامل الإنتاج، فالمشكلة لا تكمن في حجمهم بقدر ما ترتبط بمؤهلاتهم وكفاءتهم، فعلى سبيل المثال الصين على الرغم من امتلاكها تعداد سكاني كبير إلا أنها حققت نهضة اقتصادية يقند بها.

<sup>1</sup> نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 41.

<sup>2</sup> عماد الدين أحمد المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، (غير منشورة)، 2008، ص 14.

<sup>3</sup> كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013، ص ص 17-18.

- يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار ( التضخم)، فكثيراً من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، ما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي بقيت إسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات. وعليه يمكن كتابة المعادلة الآتية:

**معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي - معدل التضخم**

-من الضروري أن تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو متوسط نصيب الفرد مستمرة و للأجل الطويلة وليست عابرة، أي أن معدل النمو لا يزول بزوال الأسباب التي أدت إلى حدوثه لأنها تعتبر عوامل عارضة أو ظرفية. بمجرد زوالها ينخفض معدل النمو، وخير مثال على ذلك ما حدث إبان الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي؛ حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج الوطني الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، مما أدى إلى زيادة نصيب الفرد منه. كما يعمل النمو الاقتصادي على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني. بما يحقق معدلاً مرتفعاً في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع، أو بمعنى آخر فالنمو الاقتصادي يعمل على الإسراع بمعدلات النمو للوصول إلى مستويات معيشية أعلى من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها، ويكمن مفتاح تحقيق ذلك في التقدم الفني والتكنولوجي، والتركيز على معدل نمو الادخار والاستثمار.

- وقد تمت الإشارة، في التعريف الأخير إلى مسألة النوعية لكي تعكس القدرة التنافسية لكل سلعة أو خدمة معروضة في الاقتصاد. وتبرز أهمية الجودة في ظل الإنتاج الخدمي (التعليم والصحة، الخدمات الحكومية،...)؛ التي تمثل في جوهرها مخرجات الجهاز الإنتاجي الخدمي مدخلات في الجهاز الإنتاجي السلعي لاسيما قطاع التربية والتعليم وقطاع الصحة<sup>1</sup>. لذا فإن نوعية هذه المخرجات تمثل قوة دافعة للقدرة التنافسية، وأداة فعالة تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي وتعظم فرص استدامته للأجل الطويلة.

<sup>1</sup> عماد الدين أحمد المصباح، مرجع سابق، ص 14.

## 2- أنواع النمو الاقتصادي

تعدد المعايير التي يمكن استخدامها لتحديد أنواع النمو الاقتصادي، كما أنها في تطور مستمر بسبب حجم الدعم والاهتمام الفكري من طرف الأكاديميين، وكذا صناع القرار على مستوى الدولة، و سنتنصر على تقسيم أنواع النمو وفقاً لمعيار درجة التخطيط، و معيار درجة حدة النمو.

## 2-1-التصنيف حسب درجة التخطيط من عدمه

يمكن تقسيم النمو الاقتصادي وفقاً لهذا المعيار إلى الأنواع الآتية:<sup>1</sup>

أ-النمو الطبيعي: وهو النمو الذي يتحدد بشكل عفوي بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون تدخل الدولة، أو دون إتباع تخطيط علمي ، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخياً بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، وتتلخص العمليات الموضوعية لهذا التحول في أربع عمليات يمكن إيجازها فيما يلي:

❖ **العملية الأولى:** هي عملية التتابع في التقسيم الاجتماعي للعمل، بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية فالصناعة الآلية الكبرى.

❖ **العملية الثانية:** هي عملية تراكم أولي لرأس المال في بادئ الأمر كان مركزاً على خدمة التجارة الخارجية للدولة ليتحول بعد ذلك إلى الصناعة.

❖ **العملية الثالثة:** هي عملية سيادة الإنتاج السلعي والانتشار الواسع للعملية الإنتاجية، ليس بهدف إشباع حاجيات المنتج نفسه بل بهدف المبادلة في السوق ثم ومن خلال المداخل المحققة يتم اقتناء سلع الاستهلاك. إن هذا التحول الذي يطرأ على المنتجات بتحويلها إلى سلع تتداول في السوق، وليست للاستهلاك الذاتي فحسب إضافة إلى سيادة العلاقات السلعية النقدية الدافعة إلى نمو المجتمعات تاريخياً.

❖ **العملية الرابعة:** وهي عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي، بمعنى أن يتشكل سوق محلي فيصبح لكل إنتاج سوق فيها عرض وطلب، كما يتكفل هذا السوق بالتمهيد لقيام السوق وطني واسع.

إن المتبع للتطور الحاصل في المجتمعات النامية، يلاحظ بأن هذه المجتمعات لم تحدث بها العمليات السابقة إلا بصورة جزئية، وذلك نظراً لعدم تفوق الإنتاج السلعي وعدم سيادته، كما أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة بها لم تتطور إلى نظام رأسمالي.

<sup>1</sup> حبيب كميل والبي حازم، دراسات في الإنماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 1997، ص ص 17-18.

إن هذا النمط من النمو ذو مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي للبلدان الرأسمالية المتطورة بحيث تنتقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر، بموجب الترابطات الأمامية والخلفية وكذا أثر كل من المضاعفات والمعجل.

**ب- النمو العابر:** وهو النمو الذي لا يملك صفة الاستمرار والثبات، وإنما يظهر في ظروف استثنائية كنتيجة لعوامل طارئة خارجية في العادة لا تلبث أن تزول معيدة النمو إلى معدله السابق.

يسود هذا النمط من النمو بشكل كبير في الدول النامية؛ حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية، لكنه سرعان ما يتلاشى بنفس السرعة التي ظهر بها، وكون هذا النمو يحصل على بني اجتماعية وثقافية فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل، وهو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية والتي تسود في المجتمعات النامية.

**ج- النمو المخطط:** وهو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطاً وثيقاً بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط أيضاً بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته.

وتجدر الإشارة إلى أن التخطيط أصبح نشاطاً واسعاً تمارسه دول عديدة. وغدت التنمية بذلك هدفاً غالياً تسعى لتحقيقه كافة دول العالم، لذلك سعت العديد من الدول الرأسمالية الكبرى لتعظيم استفادتها من بعض أدوات التخطيط لرسم سياسات الطلب الفعال، وتحقيق مستوى التشغيل الكاملة وفقاً لإملاءات النظرية الكثرية الرامية إلى معالجة الأزمات الدورية.

## 2-2- التصنيف حسب درجة حدة النمو

ويمكن تصنيف أنواع النمو حسب درجة حدة النمو إلى:<sup>1</sup>

**أ- نمو واسع النطاق:** ويتم الحصول عليه من خلال زيادة حجم عوامل النمو الاقتصادي، كتوظيف المزيد من العمالة أو الآلات أو المواد....

**ب- النمو المكثف:** وهو ما يعني أن النمو المتحقق بشكل رئيسي راجع إلى استخدام أكثر كفاءة للقوة الإنتاجية: زيادة القيمة المضافة /عامل، إدماج التقدم التقني داخل الاقتصاد، كفاءة الآلات، إعادة هيكلة داخلية للإنتاج.

<sup>1</sup> Matouk Belattaf, *op-cit*, PP15-16.

ج- النمو المحتمل: هو أقصى معدل نمو ممكن للمؤشرات الاقتصادية وذلك بالنظر إلى الموارد المتاحة، حيث يتم الاستفادة القصوى من جميع المعدات وكذلك تأهيل الموارد البشرية من أجل تحقيق الإنتاجية المثلى.

د-النمو المتوازن : ويشير إلى النمو الذي يتم الحصول عليه في ظل تحقق التوازنات الاقتصادية الكلية التقليدية والمتمثلة في: توازن الميزانية العامة وميزان المدفوعات؛ التشغيل الكامل، غياب الضغوط التضخمية.

ه-النمو المتسارع : يعني أن النمو يتزايد بنسبة ثابتة، على سبيل المثال إذا كان الناتج الوطني الإجمالي هو المؤشر المعبر عن النمو الاقتصادي، فيتحقق النمو المتسارع في حالة تزايد بمقدار ثابت بين كل فترتين متتاليتين، وعادة ما يطلق على هذا النوع بالنمو الهندسي.

و- النمو الصفري: يرجع ظهور معدل النمو الصفري إلى الدراسة التي قام بها نادي روما تحت إشراف *Dennis Meadows*. (في معهد ماساشوستيس للتكنولوجيا MIT)، وتشير إلى أن معدل نمو السكان يتزايد بشكل آسي قياساً بالمعروض من الغذاء الذي يتناقص بمرور الزمن، كما أن الإنتاج الصناعي سوف ينخفض أيضاً نتيجة نضوب الموارد المعدنية في باطن الأرض والنفط لتنتشر المجاعة بنهاية المئة السنة المقبلة، وعموماً يعبر معدل النمو الصفري على ذلك المعدل الذي يحافظ على التوازن البيئي من خلال تنمية نشاطات القطاعات التي تحافظ على البيئة، كما يشترط أن يخضع معدل النمو إلى تزايد ثابت ومستمر.

### المطلب الثاني : مصادر النمو الاقتصادي

إن التحديد الدقيق لمصادر النمو الاقتصادي، يسهم في معرفة الآليات والإجراءات الواجب انتهاجها لتحفيز النمو الاقتصادي؛ حيث لا يتمكن أي بلد من زيادة الدخل إلا من خلال زيادة أو تحسين مدخلات العملية الإنتاجية داخل الاقتصاد، إذ أن استخدام تكنولوجيا جديدة أو موارد بشرية تتمتع بالمهارة تؤدي إلى إحداث النمو الاقتصادي المنشود. وعموماً يمكن عرض مصادر النمو الاقتصادي في النقاط الآتية:<sup>1</sup>

#### 1- رأس المال :

ينقسم رأس المال لقسمين :

- رأس مال مادي والمتمثل في مخزون الآلات والمعدات والمواد المستخدمة في الإنتاج فهي تأخذ شكل رأس مال إنتاجي؛

<sup>1</sup> أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 74.

- رأس المال البشري يتمثل في القوى العاملة المتدربة والماهرة التي تأخذ شكل قوة العمل، فعند زيادة مخزون المجتمع من رأس المال بشقيه هذا يعني أنه قادر على زيادة التراكم الرأسمالي<sup>1</sup>.  
والجدير بالذكر أن الدول النامية تتميز بفضالة مدخراتها المحلية، وبالتالي هي تعاني من ندرة رأس المال الذي يشكل عنصراً أساسياً للتنمية الاقتصادية، كما أن الدول التي تمتلك ثروات كالنفط أو معادن أخرى فافتصادتها تتسم بالتبعية لهذا المورد، فهي بحاجة ملحة إلى تحقيق تنمية في بنية الاقتصاد وجعله متنوع بشكل يؤدي إلى تكوين رأس المال. ولذلك يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الأدوات التعويضية التي تعمل على سد فجوة تمويل التنمية، وتوفير الوقود الكافي لتحريك عجلة التنمية بأنسب التكاليف مقارنة بمصادر التمويل الخارجية<sup>2</sup>.

وعلاوة عما سبق، يشير الاقتصادي *Gary Becker* الحاصل على جائزة نوبل لأبحاثه عن رأس المال البشري أن إجمالي حجم التعليم والتدريب والمهارات وحتى صحة الأفراد يشكل نحو 75% من ثروة الاقتصاد الحديث. ولم يذكر بيكر شيئاً عن الماس أو النفط أو الذهب، بل المعلومات التي نحملها في عقولنا، حيث يقول: "يجب أن نسمي اقتصادنا باقتصاد رأس المال البشري، لأن هذا هو حاله حقاً. ويبقى رأس المال البشري هو الأكثر أهمية في حين تنطوي سحت أنواع رأس المال الأخرى على جانب آخر من الأهمية، مثل رأس المال المادي الذي يظم الآلات والمصانع ورأس المال النقدي ورأس المال البشري وبالفعل فإن رأس المال البشري في الاقتصاد الحديث يعد أهم نوع من أنواع رأس المال الذي يزيد الثروة ويدفع عجلة النمو"<sup>3</sup>.

## 2- التقدم التكنولوجي:

التقدم التكنولوجي هو ثاني أهم مصدر من مصادر النمو الاقتصادي ويمكن أن يتحقق هذا التقدم أما من خلال بناء القدرات الذاتية في تطوير المنتجات وأساليب الإنتاج أو الاستفادة من التقدم التقني الذي تحقق في بلدان أخرى. وفي كلتا الحالتين يتطلب التقدم التقني استثمارات إضافية ومتزايدة أما بشكل سلع تؤدي إلى بناء مؤسسات وقدرات علمية لأغراض البحوث والتطوير، و أما بشكل سلع إنتاجية متطورة تقنيا تستورد من بلدان متقدمة. في هذا المضمار وبالنظر لضعف الإمكانيات

<sup>1</sup> بدر شحدة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو الاقتصادي الفلسطيني 1995-2010، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص13.

<sup>2</sup> عباس جبار الشرع، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي-دراسة للجانب الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 17، كانون الثاني: 2006، ص 44.

<sup>3</sup> تشارلز ويلان، الاقتصاد عارياً عرض طريف ومشوق للمفاهيم الاقتصادية، ترجمة: زينب حسن البشاري، كلمات عربية، بيروت، دون سنة للطبع، ص148.

الاستثمارية في البلدان النامية فأما لا تستطيع تحقيق التقدم التقني السريع الذي يساعدها في زيادة إنتاجيتها وتحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي. ولا يعتبر امتلاك التكنولوجيا شرطاً كافياً لاستمرار النمو الاقتصادي، إذ لو كان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع، لأن التكنولوجيا مال عام، يمكن التحصل عليه<sup>2</sup>.

وعموماً يعتبر التقدم التكنولوجي من وجهة نظر الكثير من الاقتصاديين عنصراً هاماً لدفع التنمية الاقتصادية في الدول النامية، لذلك فإن استقبال فنون العلم والتكنولوجيا يؤدي إلى تنمية الموارد البشرية، فضلاً على تطويع الموارد الطبيعية بالشكل الذي يؤدي في المحصلة إلى خدمة التنمية الاقتصادية، وضمن هذا السياق يمكن أن يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أبرز الطرق التي يمكن انتهاجها من طرف العالم النامي من أجل الحصول على التكنولوجيا<sup>3</sup>.

### 3- النمو السكاني:

يعني النمو السكاني الزيادة النهائية في قوة العمل، والذي يعتبر في نظر الكثير من المختصين أحد العوامل الإيجابية لدفع النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين تتزامن مع زيادة في الاستهلاك أي في حجم الطلب، وبالتالي زيادة حجم السوق، ورغم مقدار الحجج المؤيدة لهذه الفكرة لكن قد يؤدي النمو السكاني المتزايد إلى آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وعموماً يتوقف شكل التأثير النمو السكاني على النمو الاقتصادي إيجاباً أو سلباً على مدى قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية التي يتسبب النمو السكاني في بروزها<sup>4</sup>.

وتعاني الدول النامية من مشكلة ارتفاع معدلات النمو السكاني، وذلك كنتيجة حتمية لارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات السنوية؛ حيث من المعلوم أن مجتمعات البلدان النامية تتصف بمعدلات عالية للولادة مقارنة بالمجتمعات المتقدمة لأن الأطفال يعتبرون من وجهة نظرهم ضماناً لمستقبل العائلة ومصدر من مصادر معيشتها، لذا ففي المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية

<sup>1</sup> نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 375.

<sup>2</sup> محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 10.

<sup>3</sup> عباس جبار الشرع، مرجع سابق، ص 44.

<sup>4</sup> ميشيل تودار، مرجع سابق، ص 171.

ونتيجة ظروف العناية الصحية واهتمام الحكومات بالقضاء على الأمراض المتوطنة والمتفشية في البلدان النامية، تنخفض عادة معدلات الوفيات وترتفع معدلات النمو السكاني بحيث تكون ضغوطا إضافية على عملية النمو الاقتصادي، لأن كمية رأس المال المستخدم في الإنتاج سوف يتوزع على عدد أكبر من العاملين، وبالتالي فإن المحافظة على المستوى الإنتاجية للعاملين أو زيادته تتطلب تراكم رأسمالي أكبر لتحقيق الاستثمار الذي يتلاءم والاحتياجات المطلوبة، ولا تمتلك البلدان النامية رأس المال اللازم لذلك بل أهما تعاني أصلاً من فجوة تمويلية حادة<sup>1</sup>.

#### 4- الموارد الطبيعية:

تمثل وفرة الموارد الطبيعية أحد المحددات الهامة في أي بلد لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كتوفر مصادر الطاقة، مثل البترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، ولا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما حدوث نمو اقتصادي بل أن الأمر مرهون بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية. فسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ، المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة، يؤدي إلى تدني الوضع الاقتصادي<sup>2</sup>. وبالتالي تعاني مثل هذه الدول من لعنة الموارد التي ترسم معالمها العلاقة الكامنة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وتعرف لعنة الموارد على أنها: ظاهرة تفشت في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يكون مستوى النمو الاقتصادي والأداء الحكومي أسوأ ما يمكن، وعليه تصبح هذه الموارد الطبيعية عائقا حقيقيا ومثبطا لتحقيق النمو الاقتصادي التي تصبوا مثل هذه الدول لتحسينه<sup>3</sup>. ووفقا لنظرية *staple of Théorie of Growth*، فإن الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد النفطية والمعدنية يمكنها التغلب على إشكالية نقص الموارد المالية من خلال جذب الشركات الأجنبية لاستغلال مواردها الطبيعية وبناء قطاع للصناعة الاستخراجية، وبمجرد بدء الإنتاج فإن الأرباح المتحصل عليها من هذا القطاع يتم استثمارها في بناء البنية التحتية، وكذلك معالجة وإضافة قيمة إلى النفط أو المعادن قبل أن يتم تصديرها إلى الدول الغنية، مما يتيح للدولة تصنيع الموارد الأولية قبل تصديرها، وبالتالي فإن النتيجة النهائية ستكون تحقيق نمو يعتمد على هيكل اقتصادي متنوع<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص ص 376-377.

<sup>2</sup> بدر شحدة سعيد حمدان، مرجع سابق، ص 14.

<sup>3</sup> Adam Wellstead, *The (Post) Staples Economy and the (Post) Staples State in Historical Perspective*, *Canadian Political Science Review*, Vol 1(1), June 2007, p 8. [www.cfs.nrcan.gc.ca/bookstore\\_pdfs/27351.pdf](http://www.cfs.nrcan.gc.ca/bookstore_pdfs/27351.pdf), Consulté le 10/11/2010.

<sup>4</sup> Michael Ross, *Extractive sectors and the poor*, Oxfam American Report, October 2001, P6. [www.sscnet.ucla.edu/polisci/faculty/ross/oxfam.pdf](http://www.sscnet.ucla.edu/polisci/faculty/ross/oxfam.pdf) Consulté le 9/10/2009.

والجدير بالذكر أن لعنة الموارد على ارتباط وثيق بمصطلح المرض الهولندي الذي أطلقت عليه هذه التسمية نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950، بعد اكتشاف النفط و الغاز في بحر الشمال، حيث هجع للترف والراحة واستلطف الإنفاق الاستهلاكي البذخي، ولكن دفع ضريبة ذلك بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فسمي ذلك بالمرض الهولندي. وهو تعبير داخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي، وأول من نشر هذا المصطلح مجلة الإيكونوميست البريطانية في 1977/11/26.<sup>1</sup> ويقول البروفيسور *Joseph Stiglitz* وهو اقتصادي حاصل على جائزة نوبل: "بعد اكتشاف هذه الموارد الطبيعية السخية اكتشف الهولنديون أنهم يواجهون معدلات متزايدة من البطالة، ومن تفشي ظاهرة الإعاقة بين صفوف القوى العاملة، فالغريب أن العمال الهولنديين الذين فشلوا في البحث عن وظائف اكتشفوا أن استحقاقات العجز والإعاقة أفضل لهم مادياً من الاكتفاء باستحقاقات البطالة. وزاد من تفاقم الظاهرة إلى أن أدت حصيلة الموارد الطبيعية من الطاقة إلى ارتفاع أسعار صرف العملة الوطنية في هولندا، فكان أن ارتفعت أسعار السلع التي أنتجتها هولندا، ما أفضى إلى عجز هذه السلع عن المنافسة في أسواق التصدير، بل جعل الواردات من الخارج أقل سعراً ومن ثم أصبحت أفضل اختياراً للمستهلك المحلي. وكانت نتيجة هذا كله اضمحلال النشاط الإنتاجي - الصناعي بالذات، وتلك ظاهرة يطلق عليها وصف اللا تصنيع"<sup>2</sup>. وصفوة القول أن الاقتصاديين حذروا من خطورة اعتماد الدول على موارد طبيعية فقط، لأن ذلك ينشأ عنه دول غنية ومواطنين فقراء، وهذا هو جوهر الإصابة بالمرض الهولندي.

علاوة عما سبق، ثمة علاقة قوية متبادلة بين مستوى رأس المال البشري في دولة ما وبين تقدمها الاقتصادي، ولا توجد علاقة متبادلة بين الموارد الطبيعية ومستوى المعيشة. فعلى سبيل المثال تعد اليابان وسويسرا من أغني دول العالم، مع أن كلا منهما تمتلك موارد طبيعية شحيحة نسبياً. أما نيجيريا فحالتها عكس ذلك، حيث لم تسهم ثروتها الضخمة من النفط في رفع مستوى معيشة

<sup>1</sup> Ghislain Nzini, *Maladie hollandaise, un problème d'ajustement : cas du Congo*, Institut de Recherche et d'Enseignement sur la Paix, thinking africa, NAP n° 8 – 31 juillet 2013, P2.

<sup>2</sup> Joseph Stiglitz, *We Can Now Cure Dutch Disease*, Guardian, August 18, 2004, [https://www0.gsb.columbia.edu/faculty/jstiglitz/download/opeds/We\\_Can\\_Now\\_Cure\\_Dutch\\_Disease.htm](https://www0.gsb.columbia.edu/faculty/jstiglitz/download/opeds/We_Can_Now_Cure_Dutch_Disease.htm); Consulté le 9/10/2009.

مواطنيها بصورة نسبية، كما جرى استنزاف الثروة المعدنية في أفريقيا على الحروب الأهلية الوحشية التي لم تكن لتستمر لولا أن مولتها تلك الثروة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث : مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

على الرغم من وجود العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها لقياس معدل النمو الاقتصادي في بلد ما، إلا أنه سيتم التركيز على المؤشرات الأكثر انتشاراً في قياس النمو.

#### 1- الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه : " القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة ضمن البلاد في فترة زمنية معينة، نموذجياً، يهتم المحللون وصناع السياسة العامة بالمقاييس السنوية للناتج المحلي الإجمالي، لكنهم يقومون أيضاً بعمل تقديرات فصلية. إن الهدف هو تقدير التدفق العام للإنتاج الحالي ضمن شعب ما، والدخل الذي يولده، خلال الوقت. قد يقول البعض أنه مثل قراءة "نبض" الاقتصاد، لكن يجب أن نكون مهتمين جداً باستعارتنا هنا، فالاقتصاد ليس مثل جهاز القلب والأوعية الدموية ... إلا أنه حتى في ضوء كل تعقيدات النظام الاقتصادي الحديث، مع ملايين القرارات التي تتخذ في الدقيقة أكثر الاقتصاديين واثقون من أن مفهوم الناتج المحلي الإجمالي يعطينا بعض التوجيهات بالنسبة إلى مدى جودة أداء الاقتصاد بشكل إجمالي"<sup>2</sup>.

ويعتمد تعريف الناتج المحلي الإجمالي على العناصر التمييزية الآتية:<sup>3</sup>

- عند حساب الناتج المحلي الإجمالي يتم حصر السلع والخدمات المحتسبة بالمنتجات النهائية فتمثل المواد الوسيطة المستخدمة في عمليات الإنتاج سواء كانت مواد خام أو شبه مصنوعة أو تامة الصنع، وذلك قصد التخلص من مشكلة ازدواجية الحساب ؛

- يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بشكل لصيق بالنشاطات الممارسة من طرف المقيمين داخل البلد أو الإقليم المعين؛

- عادة ما يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة واحدة، وقد تعتمد دول أخرى حسابه كل ثلاثة أشهر، بهدف تكوين صورة واضحة على حجم الإنفاق الوطني خلال تلك الفترة الزمنية،

<sup>1</sup> تشارلز ويلان، مرجع سابق، ص148.

<sup>2</sup> بيتر بيتكي و ديفيد بريشيتكو، طريقة التفكير الاقتصادية، ترجمة : ليندا الحمود، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2008، ص ص 391-392.

<sup>3</sup> تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص 38-39.

وكذلك حصر إجمالي السلع والخدمات المنتجة والداخلية في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي بشرط استبعاد السلع والخدمات التي أنتجت في الفترة السابقة ؛

- ينصب اهتمام الناتج المحلي الإجمالي على السلع والخدمات الخاضعة للتبادل، إذ تهمل عند احتسابه المنتجات المخزونة والمهملة من عمليات التسويق؛

- يشتمل احتساب الناتج المحلي الإجمالي السلع والخدمات المنتجة والمباعة على حسب القوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية أو المشروعة اجتماعياً، وبالتالي تهمل النشاطات غير المشروعة أو التي تنسب إلى ما يعرف بالاقتصاد الخفي؛

- اعتماد القيمة السوقية (أو الحقيقية) للناتج المحلي الإجمالي حسب الهدف من إعداد الحقائق حيث يمكن أن يحتسب هذا الناتج بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة ولاشك بأن القيم الحقيقية أدق في حالات التشخيص والمقارنة والتنبؤ من القيم الاسمية.

وتستخدم بعض الأدبيات والدراسات التطبيقية مؤشر الناتج الوطني الإجمالي كبديل عن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ويختلف الناتج الوطني الإجمالي عن غيره في أنه "يتضمن كل السلع والخدمات المنتجة من طرف المواطنين الدائمون في بلد ما في فترة زمنية معينة، بمعنى آخر أنه يشمل الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الدخول المتأتية من الاستثمارات الأجنبية"<sup>1</sup>.

ويعد الناتج الوطني الإجمالي المقياس الأكثر شيوعاً في حساب الدخل الوطني لتحديد الأداء الاقتصادي الكلي، ولكن منذ عام 1991 حاول محاسبو الدخل الوطني وصناع السياسة العامة تركيزهم إلى مقياس الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي، لأن الاختلافات الكمية بينهما ليست بتلك العظيمة على سبيل المثال: الاختلاف بين الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي والناتج الوطني الإجمالي الأمريكي أقل من 0,1%.<sup>2</sup>

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة ما تم اعتبار الربع المتأتي من بيع النفط والموارد الطبيعية الأخرى دخلاً، فإننا نكون قد دخلنا في أكبر مغالطة، ذلك لأن هذا النوع من الدخل لا يمثل سوى عملية لتحويل الأصول الثابتة إلى أصول سائلة، كأن الأمر أشبه بمن باع أثاث بيته، ولقد تنبه في هذا المجال الاقتصادي: *Joseph Stiglitz* إلى جانب من هذه المغالطة حين قال: "الناتج المحلي الإجمالي، يمثل المقياس الاقتصادي الأهم، عفى عليه الزمن وأصبح مضللاً. فهو أشبه بتقويم شركة بناءً

<sup>1</sup> Mohamed Haddar, *Macroéconomie, deuxième édition, centre de Publication Universitaire, Tunisie, 2006. P49.*

<sup>2</sup> بيتر بيتكي و ديفيد بريشيتكو، مرجع سابق، ص ص 393-394.

على سيولتها النقدية الحالية وإغفال الاستهلاك في الأصول والكلف الأخرى<sup>1</sup>. وبالتالي يخفي الناتج المحلي الإجمالي استهلاك الأصول الثابتة، بالإضافة إلى الصافي الخارجي، لذلك فهو يعتبر مقياس مضلل ولا يبين ما إذا كانت الدولة تعظم الثروات الوطنية أم تعري الوطن من ثرواته. كما أن هناك مشكلة حساسة لا تبرزها المحاسبة الوطنية تتعلق باحتساب عوائد بيع الموارد الطبيعية ضمن تركيبة الناتج المحلي الإجمالي من دون أن تأخذ بعين الاعتبار النضوب الحاصل في المصادر الطبيعية. ونظراً لتلك التحفظات تم استحداث مقياس أدق يصطلح على تسميته بالدخل الوطني الصافي المنقح والذي يحسب وفقاً للعلاقة الآتية:

الدخل الوطني الصافي المنقح = الناتج المحلي الإجمالي + الدخل الصافي الخارجي - استهلاك رأس المال الثابت - استهلاك رأس المال الطبيعي.

إن استخدام مثل هذا المقياس، سيظهر مقدار التآكل الحاصل في ثروة البلدان المعتمدة على الموارد الطبيعية رغم مظاهر الرفاه والبدخ المالي الذي تعيشه هذه البلدان (على سبيل المثال دول الخليج). كما يعتبر مقياس الدخل الوطني الصافي المنقح القياس الصحيح لمقدار نمو الدخل الوطني، واستخدامه يمثل بداية حقيقية لتحقيق الإدارة ورقابة ومحاسبة أفضل في المستقبل بهدف حماية مصالح الأجيال القادمة<sup>2</sup>.

تؤكد معظم الإحصائيات والدراسات الاقتصادية على أهمية استخدام الناتج المحلي الإجمالي لقياس النمو الاقتصادي لأنه يعبر بصورة أفضل عن حالة النشاط الاقتصادي في بلد ما، لكن يجب استعماله بحذر لأنه يتأثر بالتغيرات الحاصلة في الأسعار، وعليه يفرق الاقتصاديون في هذا المجال بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي؛ ويعبر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على الناتج المحسوب بالأسعار الجارية لسنة القياس، في حين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يمثل الناتج المحسوب بالأسعار الثابتة أي أسعار سنة الأساس، ويهدف القياس بهذه الطريقة إلى تجنب التقلبات الحاصلة في الأسعار بين سنة القياس (أي سنة المقارنة) وسنة الأساس. وتستخدم الأرقام القياسية لتحويل القيمة النقدية إلى قيمة حقيقية، ولعل من أبرزها المكش الضمني للناتج المحلي الإجمالي (*déflateur*) الذي يمثل

<sup>1</sup> عمر الرزاز، من الربيع إلى الإنتاج: الطريق الصعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد، في: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر، 2012، ص 195.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 196.

حاصل قسمة الناتج الاسمي على الحقيقي، حيث يؤدي استخدام هذا المؤشر إلى معرفة درجة التغير في مستوى الأسعار وبالتالي هو يعتبر كمقياس للتضخم أو لقيمة النقود المتغيرة<sup>1</sup>.

على الرغم من وضوح وسهولة الحصول على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الكثير من الاقتصاديين يؤكدون على حجم المشاكل والصعوبات التي يواجهها هذا المقياس (بالأخص عند اعتماده لحساب النمو الاقتصادي)، والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية<sup>2</sup>:

- ضعف وعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الاقتصادية؛ حيث قد تغفل الإحصاءات الرسمية على ذكرها، فالأمر يحتاج إلى بنية تحتية متطورة وخبرات معرفية دقيقة حتى يتسنى الحصول على أرقام موثوقة بما تمثل الناتج المحلي الإجمالي؛

- مشكلة حساب المدفوعات التحويلية والتي يقصد بها المبالغ التي يحصل عليها الأفراد دون مقابل كالإعانات والهبات والمهدايا. وهذه المدفوعات يجب استثناءها وعدم إدراجها ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي؛

- صعوبة تقدير ريع المنازل التي يقطنها مالكوها، حيث يجب تقدير قيمة هذه الإيجارات والريوع وإضافتها إلى حساب الدخل، حتى تكون النتائج فعلية وحقيقية ويتم ذلك بحساب أجره البناء؛

- صعوبة حساب قيمة السلع القديمة والمستعملة، فالسلع المعمرة التي تباع وتشتري لأكثر من مرة لا تدخل قيمتها في حسابات الدخل، نظرا لأن قيمتها تحتسب في سنة الإنتاج، لذا فإن تكرار حسابها مرة أخرى يدخلنا في مشكلة الازدواجية لذا يجب تفادي ذلك؛ كما تبرز هذه المشكلة عند حساب قيمة السلعة أكثر من مرة لاسيما السلع الوسيطة، ومثل هذه الوضعية تؤدي إلى تضخيم الناتج المحلي الإجمالي؛

- إن الناتج المحلي الإجمالي ليس سوى أداة قياس، ولكن من الصعب التعبير عن مجموعة كيانات معقدة في رقم واحد. ولذلك، هناك الكثير من المآخذ على الناتج المحلي الإجمالي كمقياس على التقدم الاجتماعي فهو لا يقيس أي نشاط اقتصادي يجري بدون مقايضة مالية، مثل العمل الذي تقوم به ربة المنزل في تحضير العشاء والاعتناء بالأطفال وترتيب المنزل، وهذا يعني أن هذا النوع من العمل الإنتاجي يدر دخلا ولكنه مهمل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي<sup>3</sup>، بالإضافة إلى صعوبة قياس قيمة

<sup>1</sup>Gregory N. Mankiw and Mark P. Taylor, *Principes de l'économie*, 2<sup>e</sup> Edition européenne, Nouveaux Horizons, Paris, 2011, PP 636-637.

<sup>2</sup> تومي صالح، مرجع سابق، ص 51-52.

- نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 166-169.

<sup>3</sup> تشارلز ويلان، مرجع سابق، ص 207.

المنتجات والخدمات التي يستهلكها مالكوها، كالصناعات الترفيهية، والاستهلاك الشخصي للمزارعين لجزء من المحصول على سبيل المثال؛

- لا يشمل الناتج الوطني الإجمالي الأعمال غير القانونية كالأعمال التي لا يصرح بها أو الصفقات التجارية التي لا تعلن لأسباب التهرب من دفع الضرائب أو الرسوم الجمركية وما شابه ذلك ففي بعض الأفطار يقدر إنتاج هذه الأعمال بنسبة كبيرة من الناتج الوطني، ويطلق عليه إنتاج اقتصاد الظل ففي إيطاليا مثلاً يقدر هذا الإنتاج بـ: 25%-30% من الناتج الوطني الإجمالي، وفي الأرجنتين يقدر بنسبة تصل إلى 60% من الناتج الوطني الإجمالي الرسمي.

- لا يمكن الاعتماد على معدلات النمو المحسوبة على أساس مؤشر الناتج الوطني، لمعرفة نمط توزيع الدخل بين فئات المجتمع. فهو لا يعتبر أداة لقياس درجة التفاوت في توزيع الدخل، حيث كلما زادت الفروق في الدخل بين طبقات المجتمع الواحد زاد الاختلاف في مستويات رفاهيتها، لذا لا يمثل هذا المؤشر مقياس دقيق لتحديد مستويات الرفاهية في المجتمع؛

- نظراً لصعوبة تقدير اهتلاك رأس المال على مستوى الاقتصاد ككل، لاسيما مشروعات رأس المال الاجتماعي، مما يؤدي إلى إعفاء الناتج الوطني الصافي من تحمل تكاليف حقيقية، وينجر عن ذلك تقييم الاقتصاد بمستوى أداء أعلى من الحقيقي؛

- تغير وتقلب مستوى الأسعار من سنة لأخرى يؤدي إلى تباين الناتج المحلي الإجمالي، واختلاف معدلاته النمو، ويمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال حساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كما سبق الإشارة إلى ذلك.

## 2- مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر المقياس الأكثر توضيحاً من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتم الحصول عليه من خلال تقسيم الناتج المحلي الإجمالي على إجمالي السكان من أجل الحصول على مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: "ويعكس هذا المؤشر متوسط الدخل لمواطني البلد، ويستخدم كمؤشر للتعبير على مستويات المعيشة والتنمية باعتباره يشير إلى كمية السلع والخدمات المتاحة في البلد ومقارنتها مع البلدان الأخرى وكذلك عبر السنوات. ويرى الأكثرية من العلماء أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يمثل أنسب المعايير للدلالة على درجة التقدم الاقتصادي عند الدول المتخلفة، حيث أنه لا يهمل عامل السكان"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Gérard Cornilleau, croissance économique et bien-être, *Revue de l'OFCE*, n96, Janvier 2006, P13.

وعلى الرغم من الاستخدام الواسع لهذا المؤشر في غالبية دول العالم، إلا أن الدول النامية خاصة تواجه جملة من الصعوبات لحساب هذا المؤشر، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- عدم توفر إحصائيات دقيقة عن التعداد السكاني والدخول ؛

- اختلاف أسعار الصرف وتقلبها بشكل مستمر، مما يؤدي إلى صعوبة استخدام هذا المؤشر للمقارنة بين الدول.

- عدم تحديد أي الطرق تحسب للتحليل، حيث على سبيل المثال اختلاف المختصين حول تحديد نوع السكان الذين ينسب إليهم الدخل لحساب متوسط دخل الفرد، فمنهم من يرى ضرورة تقسيم الدخل على إجمالي السكان سواء العاملين منهم أو غير العاملين، لأن ذلك يقدم صورة واضحة عن مستوى المعيشة في الدولة، وهناك فريق آخر يرى ضرورة تقسيم الدخل على السكان المشتغلين، وحتهم في ذلك أن هذا المتوسط يقدم صورة عن مستوى الإنتاجية للدولة. وهناك إجماع على حجية وجهة النظر الأولى، وذلك على اعتبار أن الاهتمام في قياس النمو الاقتصادي ينصب على تحديد مستوى المعيشة، وليس مستوى الإنتاجية، وهو ما يعني التركيز على الدخل المنفق وليس المنتج<sup>1</sup>.

وقد بين *S.Kuznets* في مقالته الصادرة سنة 1955 العلاقة الموجودة بين التباين في توزيع الدخل والمستوى المحقق من التنمية الاقتصادية التي أطلق عليها فرضية المنحنى المنقلب (-Inverse-U)، حيث عمل على المقارنة بين الهند وسيريلانكا وبورتوريكو وبريطانيا والولايات المتحدة. وقد لاحظ أن درجة التفاوت في توزيع الدخل تزداد في حالة البلدان النامية. وعليه أقترح وجود منحنى له شكل U؛ حيث أكد أن التباين في توزيع الدخل يزداد في المرحلة الأولى من التنمية ثم يصل إلى أقصى درجاته، ليعاود الارتفاع مرة أخرى، أي تبدأ درجة التفاوت بالانخفاض مع التقدم في التنمية<sup>2</sup>.

وتستخدم أغلب الأبحاث التطبيقية مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) في دراسة محددات واتجاهات النمو الاقتصادي، ويمكن حساب النمو بشكل بسيط من خلال مقارنة متوسط دخل الفرد الحقيقي للسنة المعنية بسابقتها، بمعنى استخدام المعادلة الآتية:

<sup>1</sup> كامل بكرى وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 389-390.

<sup>2</sup> عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 104.

$$g = \frac{PIBHR_t - PIBHR_{t-1}}{PIBHR_{t-1}}$$

حيث:

$PIBHR_t$ : متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في السنة t.

$PIBHR_{t-1}$ : متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في t-1.

g: معدل النمو الاقتصادي

والجدير بالذكر أنه يمكن حساب معدل النمو الاقتصادي المتوسط المعبر عن فترة زمنية معينة، قصد استخدامه في تقييم الخطط الحكومية المتوسطة والطويلة الأجل. فإذا أشرنا إلى معدل النمو المركب بالرمز G فإن حسابه يكون وفقا للمعادلة التالية:

$$G = \sqrt[N]{\frac{PIBHR_n}{PIBHR_0}} - 1$$

بحيث أن :

$PIBHR_n$ : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في نهاية الفترة n؛

$PIBHR_0$ : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في بداية الفترة؛

N: تعني طول الفترة الزمنية.

### 3- مقارنة القوة الشرائية :

إن المعضلة التي تواجه المحللين وصناع السياسات الذين يحتاجون إلى إجراء مقارنات بين البلدان تكمن في تمتع كل دولة بعملة خاصة بها، فضلا عن اختلاف الأوضاع الاقتصادية من بلد إلى آخر نظرا لتعدد الهيكل الاقتصادي لكل بلد ومرحلة التنمية التي تمر بها. ويوفر نظام الحسابات الوطنية إطارا لكل بلد، يضمن وضع تدابير للوصول إلى تحقيق الأداء الاقتصادي المنشود، من خلال تقدير الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي والمجاميع الخاصة بهم. ولا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق مقارنات دولية إلا من خلال تحويل الناتج المحلي الإجمالي والمجاميع إلى عملة موحدة باستخدام تعادل القوة الشرائية أو أسعار الصرف<sup>1</sup>. وعلى هذا الأساس تعمل منظمة التعاون والتنمية OCDE والمنظمات الدولية الأخرى على نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي من خلال مقارنة

<sup>1</sup> Frederic A. Vogel, *What Is a Purchasing Power Parity?*, world bank ,P1. site web [http://siteresources.worldbank.org/ICPINT/Resources/270056-1255977254560/6483625-1338834270350/FVogel\\_WhatIsPurchasingPowerParity.pdf](http://siteresources.worldbank.org/ICPINT/Resources/270056-1255977254560/6483625-1338834270350/FVogel_WhatIsPurchasingPowerParity.pdf), Consulté le 9/10/2009.

الناتج المحلي الإجمالي للبلدان عند عملة مرجعية عادة ما تكون الدولار الأمريكي؛ حيث على سبيل المثال تنشر منظمة التعاون والتنمية مجموعات من معدلات تعادل القوة الشرائية كل ثلاث سنوات، اعتماداً على مقارنات تفصيلية للأسعار الدولية. تفضي إلى ترتيب البلدان من حيث درجة التخلف والتقدم، بمعنى أن مقياس تعادل القوة الشرائية (*Purchasing Power Parity (PPP)*) يسهم في تحديد درجة الرفاهية الاقتصادية بشكل نسبي بين دول العالم<sup>1</sup>.

وحسب *OCDE* يعرف تعادل القوة الشرائية بأنه الأسعار النسبية، والتي تظهر نسبة أسعار بالعملة الوطنية من نفس السلعة أو الخدمة في بلدان مختلفة. بمعنى آخر تعادل القوة الشرائية هو معامل تحويل يعبر عن عدد وحدات عملة البلد المطلوبة لشراء نفس الكميات من السلع والخدمات في السوق المحلية، أي كما يشتريها الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة. تُمكن النسبة (*PPP*)، من مقارنة تكلفة مجموعة السلع التي تشكل إجمالي الناتج المحلي في مختلف البلدان. وهي تشير إلى عدد الدولارات اللازمة لشراء سلع بقيمة دولار في البلد المعني مقارنةً بالولايات المتحدة<sup>2</sup>. ومن الأمثلة المعروفة للمقارنة منتج واحد هو مؤشر: *BigMacCurrency* التي تقوم مجلة الإيكونوميست بنشره تحت اسم "*burgernomics*"، حيث تعادل القوة الشرائية *BigMac*<sup>3</sup> يعبر عن معدل التحويل الذي يلزم لشراء هذا النوع من الهامبرغر خارج الولايات المتحدة الأمريكية. فقد ورد في الموقع الإلكتروني للمجلة بتاريخ 25 جوان 2011. أن تعادل القوة الشرائية بين استراليا والولايات المتحدة بالنسبة لسلعة *BigMac* هو الثمن المدفوع في استراليا من عملتها الوطنية مقسوماً على السعر المدفوع في الولايات المتحدة ( $1.12 = 4.07 / 4.56$ )، مما يعني المستهلك يدفع \$ 1.12 لإجراء عملية شراء في استراليا التي من شأنها أن تكلف \$ 1,00 في الولايات المتحدة<sup>4</sup>.

وتعتمد المنظمات والمؤسسات الدولية عند نشرها تقارير خاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، على مقياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بسعر الدولار الأمريكي، والجدول والشكل الموالي يبين ترتيب العشر الدول الأولى من حيث قيمة هذا المؤشر خلال سنة 2014.

<sup>1</sup> Paul Schreyer and Francette Koechlin, *Purchasing power parities –measurement and uses*, STATISTICS BRIEF, N3, OCDE, March 2002, P1.

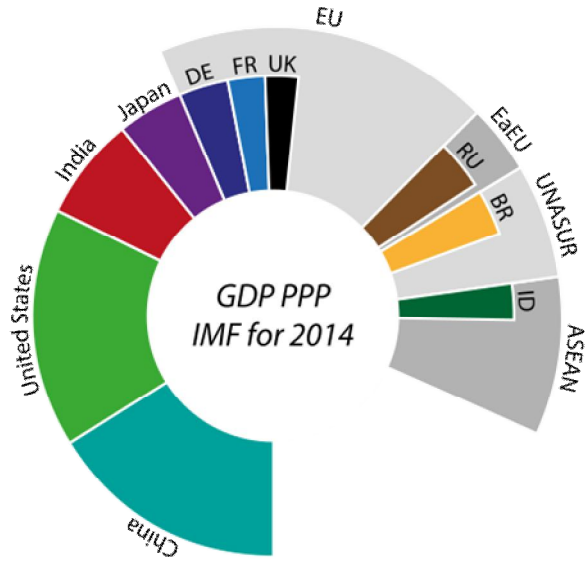
<http://www.oecd.org/std/prices-ppp/2078177.pdf> Consulté le 4/09/2010

<sup>2</sup> *Ibid*, P1.

<sup>3</sup> نوع من الهامبرغر المباعة من قبل مطاعم ماكدونالدز في جميع أنحاء العالم.

<sup>4</sup> Frederic A. Vogel, *OP-Cit*, P1.

الجدول رقم (1-2): ترتيب العشر الدول الأولى ضمن مؤشر تعادل القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2014		
الترتيب	الدول	(millions of international dollars)
1	China	18,030,932
2	United States	17,419,000
3	India	7,393,076
4	Japan	4,630,941
5	Russian Federation	3,745,157
6	Germany	3,689,840
7	Brazil	3,263,866
8	Indonesia	2,676,109
9	France	2,571,970
10	United Kingdom	2,524,728



الشكل رقم (1-2): العشر الدول الأولى ضمن مؤشر تعادل القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2014

Source : <http://data.worldbank.org/data-catalog/GDP-PPP-based-table>

من خلال الجدول (1-2) والشكل (1-2)، يلاحظ أن الصين قد تمكنت أن تتفوق لأول مرة على الولايات المتحدة الأمريكية، ضمن هذا المؤشر ويرجع ذلك في نظر الكثير من المختصين إلى تزايد حجم الاحتياطات بالدولار الأمريكي والارتفاع الذي تشهده قيمة عملة الين في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى وتيرة النمو الاقتصادي المتزايدة والمتنامية بشكل ملفت للنظر، كما أن الأوضاع الخاصة التي تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، ورغبتها في تخفيض قيمة الدولار قصد اكتساب أسعار تنافسية وتحفيز الصادرات، كل هذه الأمور شكلت الأسباب التي جعلت من الصين تأخذ الصدارة على مستوى هذا المؤشر.

ويعاب على مقياس تعادل القوة الشرائية (PPP) ربطه بطريقة تعسفية بين الأداء الاقتصادي ومعدل تبادل العملة المحلية بالدولار الأمريكي، وبالتالي هو يتأثر بشكل كبير بالتقلبات

الحادة التي تشهدها الأسواق الدولية لأسعار الصرف، لذا تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يعد مضللاً لأنه يخفي الكثير من الحقائق الاقتصادية خاصة إذ تعلق الأمر بالدول النامية بشكل خاص، لذلك تم الاستعاضة عنه بالاعتماد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع: النمو الاقتصادي والتنمية

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على أبرز التطورات الحاصلة في مفهوم التنمية، ثم التعريف بالتنمية الاقتصادية، وذلك بهدف تكوين فكرة عن هذا المفهوم، وذلك تمهيداً لعرض الفروق الجوهرية بين التنمية والنمو الذي يمثل حجر الزاوية في أغلب الدراسات البحثية.

#### 1- مراحل تطور مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد مر مفهوم التنمية الاقتصادية بالعديد من المراحل، حيث تم التركيز في بداية الأمر على جانب النمو الاقتصادي، مما يعني أن التنمية تمثل الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل ولمدة زمنية طويلة، وبهذا المفهوم لا يمكن إلا اعتبار التنمية مرادف للنمو الاقتصادي السريع، وامتدت هذه المرحلة من الحرب العالمية الثانية إلى غاية منتصف العقد السادس من القرن العشرين وتميزت بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع كمدخل لزيادة الدخل الوطني وتحقيق معدلات نمو اقتصادي سريع<sup>2</sup>. وقد شهد عقد السبعينات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية، حيث أصبح أكثر شمولاً من مجرد التحقيق المستمر للزيادة السنوية في الناتج الوطني الإجمالي، فقد ثبت من تجارب التنمية الاقتصادية في معظم البلدان النامية (وبخاصة في أمريكا اللاتينية) أن الكثير من هذه البلدان استطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج الوطني الإجمالي، إلا أن مستويات المعيشة بالنسبة لغالبية السكان بقيت منخفضة بل تدهورت إلى مستويات أدنى في بعض الدول، ويدل هذا بأن التنمية بمفهومها الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات المزمنة المتمثلة في الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل، لذلك بدأ الاهتمام منذ عقد السبعينات يتحول باتجاه التنمية الشاملة وذلك من خلال تبني سياسات ترمي إلى إزالة أو التخفيف من الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، وقد أصبحت هذه الأهداف تشكل المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة الاقتصادية المنتهجة في أي بلد<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عماد الدين أحمد المصباح، مرجع سابق، ص 19.

<sup>2</sup> بدر شحدة سعيد حمدان، مرجع سابق، ص 11.

<sup>3</sup> عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 18.

وعموماً تميزت هذه المرحلة بتعدد الأهداف وتضاربها مما صعب مسألة التوافق بينها، وبالتالى تحقيق هدف التنمية الشاملة أصبح يمثل معادلة صعبة أو مستحيل، ولقد ساهمت هذه الوضعية على سطوع مفهوم التنمية المستدامة، حيث احتل هذا المفهوم مكاناً مرموقاً من الجدال منذ النصف الثانى من ثمانينيات القرن الماضى، وبالتحديد بعد نشر تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية عام 1987، وحسب هذا التقرير جاء تعريف التنمية المستدامة بأنها تلك: "التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية من دون إعاقة مقدرة الأجيال المستقبلية في مقابلة احتياجاتها"<sup>1</sup>. وعليه تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي لعملية التنمية، ونظراً لأن البيئة بمختلف أبعادها هي المحيط الذي يمارس فيه الإنسان نشاطه الكفيل بضمان بقاءه، فإنها هي المتضرر الأكبر، بسبب عجزه عن تحقيق التوليفة المتوازنة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية، ومنه سيصبح الوفاء بمتطلبات الأجيال الحاضرة سبباً في عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات الأجيال المستقبلية، وهذا كله يعود إلى سعي الإنسان لتحقيق التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى على حساب البيئة<sup>2</sup>.

وقد قدم محبوب الحق الاقتصادي الباكستاني نقداً لاذعاً لهذا التعريف وذلك باستناده إلى منطق التنمية البشرية، إذ يجب استدامة الحياة الإنسانية، والبيئة الطبيعية تعتبر وسيلة لتحقيق هذه الاستدامة ولا تمثل بأي حال من الأحوال غاية في حد ذاتها، وفي ظل هذا يتوجب على كل جيل مقابلة احتياجاتها دون أن يترتب على ذلك ديون لا يمكن الوفاء بها، ويقصد بهذا الطرح البديل تفادي تراكم الديون البيئية (النشأة عن تلويث البيئة واستنفاد الطبيعة)، والديون المالية (الراجعة إلى الإقراض غير الرشيد)، والديون الديموغرافية (السماح بتزايد بالنمو السكاني غير المنتظم ومعدلات التحضير العالية)، والديون الاجتماعية (إهمال الاستثمار في تنمية الإنسان)<sup>3</sup>.

علاوة عما سبق، يوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تلازم التنمية البشرية مع التنمية المستدامة، حيث يقصد بالتنمية البشرية إفساح المجال أمام الإنسان لعيش حياة مديدة، تتميز بحصوله على التعليم، الصحة، وتحقيق ذاته، أما التنمية المستدامة فتعني إفساح المجال أمام أجيال الغد، ويتوسع التقرير في توضيح تلازم القضيتين. بملاحظة أن التنمية البشرية بتركيزها على تعدد أبعاد التنمية: "تكمل النهج التقليدية للاستدامة، وتذكرنا بأن المناقشات حول كيفية الاستدامة لا تقل أهمية عن

<sup>1</sup> *Rapport de la Commission mondiale sur l'environnement et le développement, de l'ONU, présidée par Madame Gro Harlem Brundtland, Avril 1987, p43.*

<sup>2</sup> محمد عبد البديع، الاقتصاد البيئي والتنمية، دار الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص 316.

<sup>3</sup> علي عبد القادر علي، ملاحظات استكشافية على النمو المستدام والتنمية في الدول العربية، في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر، 2012، ص 50.

معرفة ما الذي يجب أن يكون مستدامًا. وتعني التنمية البشرية توسيع حريات الإنسان وخياراته، بحيث يتمكن من تلبية حاجاته وتحقيق رغباته وطموحاته... ووفقا لمفهوم التنمية البشرية لا يقل الإنصاف بين الأجيال الحالية والمستقبلية أهمية عن الإنصاف بين أفراد الجيل الواحد<sup>1</sup>.

## 2- مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد تباينت وجهات النظر في تحديد مفهوم دقيق للتنمية الاقتصادي ، حيث يرى فرنسوا بيرو بأن التنمية عبارة عن : "التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان، بهدف جعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة، وذلك لأنه مهما كان النظام الاقتصادي المطبق، فإن النمو - الذي هو ضروري للتنمية - المتصل أو الدائم والحقيقي في هذه الاتفاقيات تعوقه عديد من السمات الفكرية والاجتماعية للسكان"<sup>2</sup>.

وبحسب *Amartya sen* الفيلسوف الهندي والحامل لجائزة نوبل للاقتصاد تعد: "عملية توسيع حريات البشر الغاية الأساسية للتنمية، والوسيلة الرئيسة لتحقيق التنمية المرغوبة. ويمكن فهم الغاية الأساسية باعتبارها الدور البنائي للحرية في عملية التنمية... ويعني الدور البنائي بأهمية الحريات الحقيقية في إثراء حياة البشر، وتشمل هذه الحريات المقدرات الأولية لتفادي مختلف أنواع الحرمان (الجوع، وسوء التغذية، واعتلال الصحة، والوفاة المبكرة) والاستمتاع بمختلف أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم والمشاركة السياسية. بينما يعني الدور الأدواني للحرية بالطريقة التي تساهم فيها مختلف أنواع الحقوق والفرص والاستحقاقات في توسيع حريات البشر"<sup>3</sup>.

كما يعرف أحد المختصين التنمية بأن : "تتضمن معنى الموازنة بين أحوال العيش الفعلية والأحوال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها. وهناك أربعة معايير يمكن تقدير التنمية على أساسها هي:

- النمو الذي يتم بين فترة وأخرى، مما يدل على ازدياد متوسط استهلاك الفرد عبر الزمن. وينبغي أن يكون هذا الازدياد مستمرا ومتواصلا ؛

- التقويم المبني على الموازنة بين الأشخاص. ويجب أن يؤدي النمو في هذه الحالة إلى تقليل الفوارق بين مستويات المعيشة لمختلف فئات المجتمع؛

<sup>1</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم: مقررات تمهيدية للتنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة، 2010، ص 19.

<sup>2</sup> محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص 13.

<sup>3</sup> علي عبد القادر علي، مرجع سابق، ص ص 46-47.

-المقارنات الدولية التي تحدث عموما في الفترة ذاتها. والتنمية يدل عليها هنا ارتفاع مستويات المعيشة بشكل عام وتقليص التفاوت بين الدول بالنسبة لمتوسط الاستهلاك الفردي؛  
-التقويم على أساس الموازنة بين الأنظمة. ومعياري تقويم التنمية يستند إلى إمكان الوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى باستخدام جميع ما يتوافر من المعرفة والتكنولوجيا استخداما كاملا<sup>1</sup>.  
إن المعايير السالفة الذكر، تبين أن عملية التنمية ليست بالضرورة لصيقة بتحسين مستوى المعيشة بصورة عامة فقط، بل أنها تؤكد على وجوب حدوث تبديلات اقتصادية واجتماعية عامة، وإعادة توزيع الناتج الوطني من أجل تقليل التفاوت بين الدخول الحقيقية للأفراد داخل المجتمع الواحد.

ومن خلال ما تقدم من تعاريف للتنمية، يمكن القول أنها عبارة عن نقلة نوعية مركبة تستهدف إلى جانب تحقيق معدلات للنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج عن طريق الاستغلال الأفضل للموارد المتاحة، تحقيق تطوير جوهري في مستوى رفاهية المجتمع. وتقليل حجم التفاوت الموجود في الدخول الحقيقية بين أفراد المجتمع، ومن أجل الوصول إلى ما تصبو إليه عملية التنمية لا بد أن يتمتع البشر بالحرية فهي تمثل صمام الأمان لتحقيق التحول السهل والمنظم للمجتمع.

### 3- التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية

تركز حل مؤلفات التنمية الاقتصادية على التفرقة بين التنمية والنمو الاقتصادي، ويحاول كل مؤلف جاهدا إضافة المزيد من الفروق بين المفهومين، إلا أن هؤلاء المؤلفين يتفقون على أن النمو الاقتصادي يعني النمو الكمي لكل من الناتج المحلي والدخل الوطني، كما يستخدم المفهوم عند الإشارة للبلدان المتقدمة، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو بالإضافة إلى النمو الكمي يجب إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنى المجتمعات بهدف توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع كما أنه لصيق بالبلدان المتخلفة، وبناء على ما سبق يمكن القول أن التنمية مفهوم أشمل وأعم من النمو.<sup>2</sup>  
ويميز بونيه بين المفهومين النمو والتنمية حيث يقول "أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطورا فعالا وواعيا أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة"، أما جوركنسون فيقول: "أن الفرق بين نظريات التنمية ونظريات النمو يكمن في أن نظريات التنمية تركز اهتمامها على الموازنة بين تراكم رأس المال وزيادة السكانية في حين

<sup>1</sup> عصام حوري و عدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، 2000-2001، ص 214.

<sup>2</sup> فايز إبراهيم الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 399-427.

تركز نظريات النمو على التوازن بين التوظيف والادخار<sup>1</sup>. ويقدم شومبيتر في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" تفسيراً لكل من مفهوم النمو والتنمية إذ يرى أن النمو هو تغير تدريجي منتظم يحدث في الفترة الطويلة نتيجة الزيادة العامة في الموارد أما التنمية فهي نتاج قوى تعمل في داخل النظام عندما تكون العوامل الأخرى ثابتة، وهي بذلك تغير تلقائي غير متصل يظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة. وتؤكد أوسولا هيكس على أن "مفهوم النمو ينطبق على البلدان المتقدمة اقتصادياً والتي تتميز باستغلال مواردها المعروفة استغلالاً شبه كامل أما مفهوم التنمية ينطبق على البلدان المتخلفة والتي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها"<sup>2</sup>.

في حين حاول الاقتصادي فلاديمير كوسوف تقديم تعريف لكل من النمو والتنمية مفاده أن النمو يشير إلى التغيير في حجم الاقتصاد، في حين أن التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه، بل أيضاً على التغيرات في هيكله القطاعي لصالح القطاعات الأكثر تعظيماً لإنتاجية العمل الاجتماعي. أي لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره، وهي القطاعات الأكثر حركية (ديناميكية) على امتداد أجل طويل. والقطاعات الأكثر حركية تعني بمعناها النسبي في الزمن والمكان<sup>3</sup>.

وعلى العموم إن حدوث النمو الاقتصادي (أي الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي) ليس قرينة كاملة ولا كافية على حدوث تنمية بهذا المعنى الواسع، ويمكن بيان ذلك كالآتي<sup>4</sup>:  
- النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقروناً بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول إن التنمية إنما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق الزيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الوطني الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية، فالمفهوم العكسي للتنمية للتخلف؛

<sup>1</sup> عماد الدين أحمد المصباح، مرجع سابق، ص ص 23-24.

<sup>2</sup> عصام حوري و عدنان سليمان، مرجع سابق، ص 220.

<sup>3</sup> مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 73، الكويت، يناير / كانون الثاني 1984، ص 211.

<sup>4</sup> جمال حلاوة و علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 30-32.

- من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والاقتصادية، والتي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية والقدرات الإبداعية للناس، وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات؛

- ومن الجائز أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع متمثلاً في تزايد الاختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كتزايد الخلل في التكوين القطاعي للنتائج الوطني الإجمالي (بتزايد نصيب الخدمات والتوزيع على حساب نصيب القطاعات السلعية مثلاً) وفي التوزيع الإقليمي للإنتاج والخدمات (أي توزيعها بين أقاليم الدول المختلفة)، وفي توزيع الدخل والثروات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، في إشباع الحاجات الأساسية للناس، وفي سوق العمل (باتتشار البطالة من جراء الاختيار الشيء للتكنولوجيا مثلاً)؛

- يمكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكبت الحريات والتعدي على الحقوق المدنية للمواطنين في الدول النامية، هذا بينما تتطلب التنمية إشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة السياسات الوطنية والمحلية، كهدف في حد ذاته من أجل تحقيق الذات، وكوسيلة لاستقطاب جهودهم وتعبئتها في عملية إعادة البناء الوطني؛

- ويقال أن التنمية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة إذا كان ذلك النمو مصحوباً أو متبوعاً بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وبتفاقم أوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية الدولية المرتبطة به، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من قيود التبعية وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعى المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة<sup>1</sup>؛

- إن النمو الاقتصادي عفوي تلقائي، ولكن التنمية جهد قصدي، فهي توجيه وتدخل من قبل الدولة والشعب، فالنمو لا يحتاج إلى وضع البرامج والخطط الإستراتيجية المختلفة فيأتي بصورة عفوية تلقائية دونما إعداد أو تخطيط مسبق؛

<sup>1</sup> إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص 32.

- يحصل النمو حتى في ظل الاحتلال أو الاستعمار، أما التنمية فلا حدوث لها في ظل الاحتلال أو الاستعمار، لان الاحتلال يأتي ليهدم لا يبني، ويأخذ ولا يعطي، وهذا ما يتجلى بوضوح شديد في فلسطين التي عانت ومازالت تعاني منذ عقود مضت من قصور مجالات التنمية بكافة أشكالها، فما زالت تفتقر إلى كثير من عناصر البنية التحتية في كافة الجوانب والميادين، لكن ذلك لم يمنع من نمو وزيادة في عدد السكان والمصانع والمباني، والمؤسسات التعليمية، ودخل الأفراد رغم أنهم تحت الاحتلال.

### المبحث الثاني :

## التفسير الكنزي و النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر

### والنمو

سيتم من خلال هذا المبحث التركيز على النظرية الكثرية والتي تعتبر في نظر الكثير من المختصين بمثابة تمهيداً، لعرض وجهة نظر التحليل النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، كما سيتم الاستعانة بالدراسات التطبيقية بهدف إثبات أو نفي صحة النظريات التي ترسم معالم هذه العلاقة المدروسة.

## المطلب الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل

### التحليل الكنزي ونموذج هارود -دومار

يعنى هذا المطلب بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل النظرية الكثرية، وذلك تمهيد لعرض نموذج هارولد ودومار الذي يناقش العلاقة في ظله بتفصيل أكبر.

### 1- التحليل الكنزي

لم يصل كينز إلى حد وضع نموذج في مجال النمو الاقتصادي على غرار النماذج المشهورة، بل جاءت تحليلاته متمثلة في سياسات وأدوات اقتصادية أكثر من كونها نظرية للنمو، ولكن أفكاره قد ساعدت الكثيرين في ما بعد لصياغة نظريات النمو الاقتصادي، لذا سنعكف على عرضها قصد تمهيد الطريق لفهم نظريات النمو التي عنيت بتفسير طبيعة العلاقة بين الاستثمار و النمو الاقتصادي. وقد ركز تحليله على دراسة التوازنات على المدى القصير من أجل وضع الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية. فقد أهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال.

وقد رأى كيتز أن العنصر الأساسي في النشاط الاقتصادي هو الاستثمار، الذي يعتبر المؤشر الأساسي في التوسيع الطاقة الإنتاجية، والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل<sup>1</sup>.

وأنتقد كيتز الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية وأهمها قانون ساي ومبدأ تحقيق التوازن الكامل في الاقتصاد الكلي عند مستوى العمالة الكاملة، وأكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل، حيث يتحدد مستوى الاستخدام من خلال الطلب الفعال، الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار، ويعتمد الدخل والتشغيل أساساً على مستوى الاستثمار والذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة<sup>2</sup>.

باختصار شديد "ركز ( كيتز ) على جانب الطلب الكلي لتحديد مستوى الدخل التوازني ويرى أن أي تغير في حجم الإضافات (الاستثمار - الإنفاق العام - الصادرات ) يكون له أثر مباشر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبيًا أو إيجابًا في حجم الناتج وإجمالي الصادرات"<sup>3</sup>. ويصف ( كيتز ) من خلال مفهوم المضاعف أن حدوث تغير معين في حجم الإضافات (الاستثمار مثلاً ) سيؤدي إلى إحداث تغير أكبر منه في حجم الدخل أو الناتج وفي نفس الاتجاه (علاقة طردية)، وذلك من خلال الآثار الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار<sup>4</sup>. وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكتري والتي تعطي بالصيغة الآتية :

$$\Delta y = K_I \times \Delta I$$

بحيث أن:

$\Delta y$ : التغير في الدخل ،  $K_I$ : المضاعف ،  $\Delta I$ : الزيادة في الاستثمار

وبالتالي حسب النظرية الكتريية يعتبر الطلب الفعال العامل الموجه لكل من الاستثمارات والتشغيل والإنتاج، وقد أدخل كيتز متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان والتحول

<sup>1</sup> رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي - دراسة حالة: تونس، الجزائر، المغرب -، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008، ص 77.

<sup>2</sup> هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 381-382.

<sup>3</sup> عمر عثمان زروح، عبد الله إبراهيم فائد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي لدول شمال أفريقيا (حالة ليبيا، تونس و مصر) للفترة (1986-2005)، بحوث و مناقشات المؤتمر الذي نظمه معهد التخطيط العربي تحت عنوان: الاستثمار الأجنبي الفرص والمخاطر، ليبيا، طرابلس، 2007، ص 6.

<sup>4</sup> أبديجان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 294-295.

التكنولوجي. وبالتالي فإن التحليل الكتري لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث ترك كيتز موضوعات النمو والتنمية الاقتصادية مفتوحة.

## 2- الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في ظل نموذج هارود - دومار

### 2-1- عرض نموذج هارود - دومار *Harrod- Domar*

لقد تزايد الاهتمام بنظريات النمو الاقتصادي بوصفها أحد أبرز فروع النظرية الاقتصادية، ويرجع الفضل إلى ذلك للجهود المبذولة من طرف الكثير من الباحثين، ولعل على رأسهم Domar في مقاله الشهيرة: "التوسع الرأسمالي، معدل النمو والعمالة" التي نشرت عام 1936. وكذا الاقتصادي روي هارود Roy Harrod في مقاله الشهيرة "محاولة صياغة النظرية الحركية" التي نشرت عام 1939 ومن النتائج التي تربت على صدور هاتين المقالتين إتساع الاهتمام بنظرية النمو الاقتصادي سواءً أكان ذلك على المستوى الكلي أو على مستوى التشابك الصناعي<sup>1</sup>. وقد نشر هارود نموذجه لاقتصاد مغلق إذ ربط توسع رأس المال بالنمو الاقتصادي لبيان ديناميكية النظام الكيتري مركزاً على الدور المزدوج الذي يقوم به الاستثمار المتمثل في الطلب الفعال من ناحية، وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من ناحية أخرى<sup>2</sup>. وتقوم هذه النظرية على الفرضيات الآتية:<sup>3</sup>

❖ ثبات الميل الحدي للادخار؛

❖ الاقتصاد مغلق؛

❖ الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار؛

❖ ثبات المستوى العام للأسعار. بمعنى أن الدخل النقدي هو الدخل الحقيقي، وكذلك ثبات أسعار الفائدة؛

❖ هناك توازن أي تحقق الاستخدام الكامل؛

❖ ثبات معامل (رأس المال / الناتج)، فعلى سبيل المثال إذا افترضنا وجود علاقة اقتصادية بين

رصيد رأس المال (K) وإجمالي الناتج (Y). بمعنى انه إذا لزم ما قيمته 3 مليون دولار من رأس

المال الثابت (آلات وأجهزة) لإنتاج يساوي ما قيمته مليون دولار من الناتج، فإن هذا يعني

<sup>1</sup> أبي محمد صبري الوتار و أنيل عبد الجبار الجومرد، مدخل إلى الاقتصاد الرياضي، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1993، ص 199.

<sup>2</sup> هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 383.

<sup>3</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 74-75.

أن أي إضافة رصيد رأس المال ( من خلال الاستثمارات الجديدة) سوف تعطي ناتجا سنويا بنفس النسبة 3/1 وهذه النسبة تسمى معامل رأس المال كما تعتبر مقياساً لكفاءة رأس المال<sup>1</sup>.

وعموماً فقد حاول نموذج Harrod-Domar أن يحدد معدل النمو التوازني، أي ذلك المعدل الذي يضمن الاستمرار في تحقيق التشغيل الكامل لموارد المجتمع، ويتحقق ذلك عند تساوي جانبي العرض والطلب بالمجتمع، وتستمر المحافظة على المعدل التوازني إذا تساوى معدل التغير للجانبين عبر الزمن. وقد تم صياغة أفكار Harrod-Domar في شكل نموذج رياضي يعبر عنه كمايلي<sup>2</sup>:

$$g = \frac{s}{K/y}$$

حيث تعبر الرموز:  $y, K, s, g$  على التوالي على: معدل النمو، معدل الادخار، رأس المال، الدخل أو الناتج.

وقصد فهم كيفية صياغة معادلة النموذج يمكن إتباع الخطوات الآتية:<sup>3</sup>

$$S = sy \dots \dots \dots (1)$$

لدينا الادخار الإجمالي (S): هو عبارة عن دالة تابعة للدخل.

بحيث: S: الميل المتوسط للادخار.

$$I = \Delta K \dots \dots \dots (2)$$

في حين يعرف الاستثمار بالمعادلة (2) بأنه التغير في رصيد رأس المال.

أما  $v$  يمثل معامل رأس المال وهو عبارة عن حجم الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل، أو أنه حجم رأس المال اللازم لزيادة الناتج بوحدة واحدة.

$$v = \frac{K}{y} \dots \dots \dots (3) \Rightarrow K = v.y \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta k = v.\Delta y \Rightarrow v = \frac{\Delta K}{\Delta y} \dots \dots \dots (5)$$

وبمفاضلة المعادلة رقم (4) نحصل على:

وبما أن شرط توازن الاقتصاد يتمثل في التساوي بين الادخار الإجمالي مع الاستثمار.

$$I = S \dots \dots \dots (6)$$

وباعتماد المعادلة رقم (5) يمكننا أن نصل إلى:

$$I = \Delta K = v\Delta y \dots \dots \dots (7)$$

<sup>1</sup> محمد عجمية و آخرون، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 157.

<sup>2</sup> محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 91-93.

<sup>3</sup> Frédéric Teulon, *Croissance crises et développement*, collection Major, 9<sup>e</sup> edition, puf, France, 2010, P112.

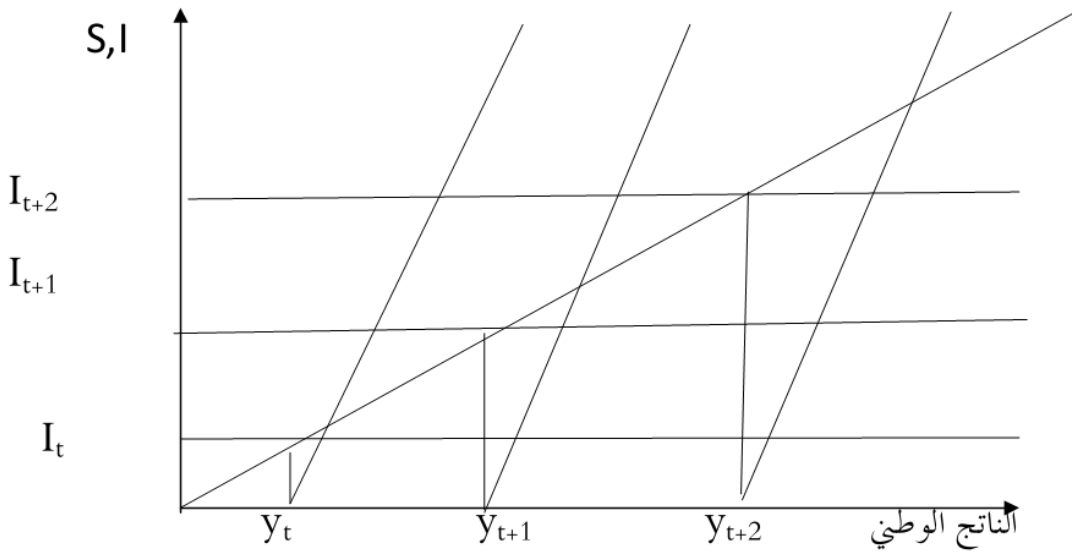
وبتعويض المعادلة رقم (7) و(1) في (6) يمكن التوصل إلى النتيجة الآتية:

$$sy = v\Delta y \dots\dots\dots(8)$$

$$g = \frac{\Delta y}{y} \text{ وبما أن معدل النمو } g \text{ هو:}$$

$$g = \frac{s}{v} = \frac{s}{K/y} \dots\dots\dots(9) \quad \text{ومنه نكتب:}$$

ومن العلاقة السابقة يتبين أن شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت والتي انطلق منها هارود -دومار والذي يظهر أن معدل النمو يساوي معدل الادخار مقسوماً على نسبة رأس المال على الناتج. وبناء على ذلك يسود الاقتصاد حالة من التوازن الحركي حينما ينمو ذلك الاقتصاد بمعدل مساو لحاصل ضرب نسبة الطاقة الإنتاجية إلى رأس المال في متوسط الادخار للمجتمع. ويمكن تفسير المتحصل عليها سابقاً هندسياً من خلال الاستعانة بالشكل (2-2) البياني الآتي:



الشكل رقم (2-2) : عرض هندسي لنموذج هارود-دومار في النمو الاقتصادي

المصدر: أبي محمد صري الوتار و أثيل عبد الجبار الجومرد، مرجع سابق، ص 209.

من خلال الشكل البياني، يتحقق المستوى التوازني في الزمن  $t$  عند النقطة  $a$ ؛ حيث يتساوى الاستثمار  $I_t$  مع الادخار  $S_t$ ، ولكي تستغل الطاقة الإنتاجية بكاملها عند بدء الفترة  $t+1$  يجب أن يكون مستوى الاستثمار مساوياً لـ  $I_{t+1}$  هذا المستوى من الإنفاق الاستثماري يؤدي بدوره إلى إضافة طاقة إنتاجية جديدة، ويترجم ذلك من خلال الانتقال إلى نقطة التوازن  $b$  وهكذا ودواليك. إن ضمان التوازن المستمر للاقتصاد مرهون بنمو الاستثمار، ونمو رصيد رأس المال بمعدل

مساو لحاصل ضرب نسبة الطاقة الإنتاجية إلى رأس المال في الميل الحدي أو المتوسط للادخار للمجتمع.

والجدير بالذكر أن خصوصيات هذا النموذج تكمن في إهماله للجانب النقدي والمالي، بالإضافة إلى أن نموذج هارود يقترب من نموذج دومار، ذلك على الرغم من أن تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، ويتغاض كلية على شرط التوازن في سوق العمل، بالمقابل فإن تحليل هارود أكثر انسجاما وتكاملا، نظرا لأنه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن ضمن السوقين، فضلا على طبيعة العقبات المواجهة لتحقيق التوازن الآني فيهما، وعلى الرغم من تلك الاختلافات المفصلية إلا أن التحليلان يحققان نفس النتيجة المذكورة أنفا<sup>1</sup>.

وقد ميز هارود في نمودجه بين ثلاثة تصورات لمعدل النمو هي:<sup>2</sup>

- **معدل النمو الفعلي: (g)** الذي يتحدد استناداً إلى كل من نسبة الادخار ونسبة رأس المال إلى الناتج، أي معامل رأس المال.

- **معدل النمو المضمون أو المرغوب: (g<sub>w</sub>)** وهو المعدل الذي يستخدم كامل مخزون رأس المال، و يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف.

- **معدل النمو الطبيعي: (g<sub>n</sub>)** وهو عبارة عن أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية وحجم السكان والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل وأوقات الفراغ.

وبهدف استمرار تحقيق التشغيل الكامل، يتطلب الأمر نمو الإنتاج بمعدل طبيعي، و يعني ذلك ضمناً حدوث مساواة بين معدلات النمو السابقة، ويعد هذا الأمر مستحيل لان العوامل المتعلقة بنمو العمالة ونمو الإنتاجية وتراكم رأس المال تعد خارجية ومستقلة، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى استحالة الحصول على التشغيل الكامل بصفة مستمرة. أما في الوضعية التي يكون فيها معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المضمون، يصبح الاقتصاد يعاني من حالة من الانكماش المتتالي، وبالتالي سيكون معدل النمو المرغوب أكبر من معدل النمو الفعلي، ومن أجل تفادي هذا الفأض يجب أن ينمو الاقتصاد بنفس مقدار معدل النمو المرغوب، ومن أجل تحقيق التوازن بين معدل النمو المرغوب ومعدل النمو الطبيعي، يجب تخفيض معدل الادخار نظراً للكساد، أما في الوضعية المعاكسة عندما يكون معدل النمو الطبيعي أكبر من معدل النمو المرغوب فإن قوى السوق تعمل على دفع معدل نمو الاقتصاد إلى تحقيق معدلات نمو أكبر من المستهدفة، مؤدية إلى حالة من النقص في رأس المال،

<sup>1</sup> Gilbert Abraham-Frois, *Dynamique Economique*, 7 édition, Dalloz, 1991, PP181-186.

<sup>2</sup> Frédéric Teulon, *op-cit*, P111.

واقتراب لمعدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، عادة ما تؤدي مثل هذه الوضعية إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة.<sup>1</sup>

## 2-2- طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وفقا لنموذج هارود-دومار

لقد بين التحليل السابق نظرية النمو الاقتصادي لنموذج هارود-دومار، وحتى تتمكن من فهم طبيعة العلاقة الكامنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل هذا النموذج لابد من الأخذ بعين الاعتبار رأس المال الأجنبي، وكما هو معلوم فإن رصيد رأس المال يتكون من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي أي:<sup>2</sup>

$$K = I_d + I_f$$

بحيث:  $I_d$  : الاستثمار المحلي، أما  $I_f$  : الاستثمار الأجنبي (مباشر، وغير مباشر). وبالتالي يصبح معدل النمو كالتالي:

$$g = \frac{(I_d/y + I_f/y)}{v}$$

$$g = s/v + \frac{(I_f/y)}{v}$$

$$s = \frac{I_d}{y}$$

ونستنتج أن :

ومن خلال هذا النتيجة تبرز أهمية كل من رأس المال (محلي، أجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو، ونظرا لأن الادخار يتسم بالانخفاض (خاصة في الدول النامية)، الأمر الذي يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي (مباشر غير مباشر) لسد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي، إذ يتعين على الدول التي تعاني من انخفاض في مدخراتها المحلية المفاضلة بين البدائل الآتية:<sup>3</sup>

❖ التنازل عن معدل النمو المستهدف؛

<sup>1</sup> صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص38.

<sup>2</sup> Glenn Firebaugh , *Growth Effects of Foreign and Domestic Investment*, *American Journal of Sociology*, The University of Chicago Press, Vol. 98, No. 1 ,July, 1992, P128. <http://www.jstor.org/www.sndll.arn.dz/stablepdf2781194.pdf>acceptTC=true, Consulté le 06/09/2010

<sup>3</sup> شوقي جباري و محمد محبوب الحداد، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال أفريقيا دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر)، مجلة الإستراتيجية و التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد: 04، جانفي 2013، ص 213.

- ❖ رفع المدخرات المحلية عن طريق رفع سعر الفائدة على الودائع؛
  - ❖ اللجوء إلى الاقتراض المحلي و/ أو الخارجي؛
  - ❖ تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة وتحقيق مزيد من الاستقرار في اقتصادياتها وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي .
- ويلاحظ أن البديل الأول يعد غير منطقي لأن أي دولة في العالم لا يمكنها الرضا بمعدل نمو منخفض يزيد من قيمة السخط الاجتماعي ويهدد استقرارها، أما البديل الثاني فيواجه العديد من الصعوبات إذ قد يؤدي إتباعه إلى حدوث تأثير سلبي على الاستثمار المحلي (في حالة رفع سعر الفائدة)؛ مما يؤثر سلباً على الرفاهية، أما البديل الثالث فهو يحمل الدولة أعباء باهظة لخدمة الدين بالشكل الذي يؤثر سلباً على رفاهية الأجيال القادمة، أما البديل الرابع فقد أصبح مطروحاً بقوة لدى اقتصاديات الدول النامية، لاسيما في ظل المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر بالخصوص تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

والجدير بالذكر أن العديد من الدراسات الاقتصادية تستند إلى نموذج هارود-دومان (Harrod-Domar) لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية إلى التمويل الخارجي؛ حيث استهدف النموذج بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات استثمار رأس المال، أي على الفجوة ما بين الاستثمار المرغوب ومستوى الادخار المحلي، والتي أطلق عليها فجوة الادخار ( Saving Gap) أو فجوة الموارد المحلية (Domestic Resources Gap)، ولتغطية النقص الفادح في الادخار فإنها تستعين بالمساعدات الأجنبية أو الاستثمار الخاص الأجنبي، ويعد هذا النموذج من أكثر التحليلات، أهمية في إبراز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية.<sup>2</sup>

ولقد أوضح Firebaug عام 1992 في إطار نموذج Harrod-domar أن هناك تكامل ينشأ بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث أن زيادة التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة وأن هذه النتيجة تشير ضمناً إلى فكرة التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والتي عكف رواد الفكر الاقتصادي الحديث على مناقشتها بأكثر استفاضة. ويقصد بالتكاملية في هذا المجال أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز على مزيد من الاستثمار المحلي، دون أن

<sup>1</sup> جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراة في اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2002، ص ص 127-128.

<sup>2</sup> ميشيل توادرو، مرجع سابق، ص ص 128-129.

يعتبر عاملاً مثبطاً له، وبالتالي يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر ضروري للقضاء على ضعف المدخرات المحلية خاصة في الدول النامية بسبب حجم الفجوة الكبيرة بين الادخار و الاستثمار، والتي ينشأ عنها بطء مزمّن في معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول.<sup>1</sup>

والجدير بالذكر أنه في مجال تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو قام *Bisat* وآخرون، بدراسة لتوضيح العلاقة بين النمو والاستثمار والادخار في 13 دولة عربية (الجزائر، البحرين، مصر، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، السعودية، سوريا، تونس، الإمارات) وخلال الفترات: (1974-1985)، (1986-1996)، (1971-1996) وقياس الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج تم الحصول على النتائج الملخصة بالجدول (2-2) الموالي:

<sup>1</sup> Glenn Firebaugh, *op.cit*, pp114-157.

الجدول رقم (2-2): متوسط معدلات النمو السنوية للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج للدول محل الدراسة خلال فترات مختلفة

الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج			الدولة
(1996 - 1986)	(1985 - 1974)	(1996-1971)	
7,9 -	0.8-	3,6 -	الجزائر
1,1-	1.7-	0.9 -	البحرين
0,3	1.7	0.8-	مصر
-7,5	1.5	2,9-	الأردن
1.2	7.5-	3.0-	الكويت
4.8-	2.0-	2.3-	لبنان
0.7-	0.1	0.2-	المغرب
0.9	5.7	2.4-	عمان
2.2-	4.5-	2.8-	قطر
0.1-	4.6-	1.1-	السعودية
1.0-	2.6 -	1.4	سوريا
0.7	1.1	1.4	تونس
0.9-	5,8-	3.2-	الإمارات

Source : Amer Bisat., Mohamed A.El-Erian. and Thomas. Helbling, Growth Investment, and Saving in the Arab Economies, IMF working paper WP/97/85, july 1997, P19. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp9785.pdf> Consulté le 4/06/2009

لقد بررت الدراسة وجود المعدلات السالبة لنمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في الكثير من الدول بانخفاض الاستثمار في تلك الدول، وما لذلك من تأثير سلبي على النمو الاقتصادي مقاسا بنمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، بالإضافة إلى ما تعانيه معظم الدول من هياكل ديموغرافية مختلفة مثل انخفاض متوسط أعمار قوة العمل وانخفاض التوظيف بالشكل الذي ينعكس على انخفاض الإنتاجية.

كما خلصت الدراسة إلى تحديد أبرز العناصر التي يجب التركيز عليها لتحفيز النمو في الدول العربية والتي تتمثل في:<sup>1</sup>

- ❖ ضرورة تحقيق الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية الكلية؛
- ❖ التعجيل بالإصلاحات الهيكلية؛
- ❖ استثمار أكثر كفاءة في القطاعات الاجتماعية؛
- ❖ بناء وتطوير قاعدة مؤسسية ومعلوماتية.

ويستلزم هذا الأمر زيادة التكوين الرأسمالي الثابت عن طريق زيادة مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الاقتصاد ذلك لما لهذا العامل من تأثير مباشر وغير مباشر على تحفيز النمو الاقتصادي، كما يجب العمل على زيادة المدخرات المحلية بالشكل الذي يؤدي إلى تحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي بالتبعية، علاوة عن تحقيق التكاملية في تمويل الاستثمار اعتماداً على الاستثمار الأجنبي المباشر.

### 2-3- الانتقادات الموجهة لنموذج Harrod-Domar

من جملة الانتقادات التي وجهت إلى النموذج، يمكن سرد النقاط الآتية:<sup>2</sup>

- يعتبر افتراض ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية وذلك نظراً لإمكانية تغيرهما خاصة في الأمد الطويل، وعليه يشكل تغير الفن الإنتاجي تأثيراً واضحاً على إنتاجية رأس المال والعوامل الإنتاجية الأخرى؛

- عدم إهتمام النموذج باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة؛

- فرضية ثبات نسب إستخدام كل من رأس المال و العمل غير واقعية بسبب إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، بالإضافة لتأثير التقدم التقني؛

- تعتبر فرضية المساواة بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية، لاسيما إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

وتجدر الإشارة إلى أن إحدى خصائص النموذج الأساسية والذي تعرض بسببها إلى انتقادات في السنوات الأخيرة من قبل نظرية النمو الجديدة، هي تأكيده بأن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأمد. لأن زيادة في معدل الادخار أو الاستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معدل رأس المال الناتج، تاركاً معدل النمو طويل الأمد دون تغيير. إن هذه فكرة تعتمد على انخفاض

<sup>1</sup> Amer Bisat, Mohamed A.El-Erian. and Thomas. Helbling, *op-cit*, PP.27-33.

<sup>2</sup>مدحت القريشي، مرجع سابق، صص 76-77.

إنتاجية رأس المال عند حصول زيادة في معامل رأس المال الناتج، لكن هذه الفكرة ترفضها نظرية النمو الجديدة التي تقول بأنه إذا كانت هناك آليات تمنع الانخفاض في إنتاجية رأس المال عند تزايد الاستثمارات فإن هذه الاستثمارات تؤثر في النمو طويل الأمد وبالتالي فإن النمو يصبح داخلياً.

## المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في ظل نموذج سولو

### 1- عرض نموذج سولو Solow

يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاماً حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، وهو الأمر الذي أدى إلى حصول سولو على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1986، تتبع النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة من نموذج هارود-دومار ويعتبر النموذج روبرت سولو من أهم الأعمال لتفسير النمو الاقتصادي خلال القرن العشرين، وكان هدف سولو تقديم حلاً للمشكلة التي واجهت هارود-دومار حيث يقول: "في الخمسينات سعيت إلى تتبع الخط الذي تم تحديده في شان مسألة النمو بواسطة من هارود و دومار وقد شعرت بعدم ارتياح في شأن هذا الخط فقد بدأ على كل من هارود دومار أنهما يجيبان عن سؤال مباشر : متى يكون الاقتصاد الوطني قادراً على تحقيق النمو المتواتر عند معدل ثابت ؟ حيث وصلا بطرق مختلفة إلى إجابة تقليدية بسيطة مؤداها أن:

معدل الادخار الوطني = معامل رأس المال الناتج .معدل نمو القوى العاملة

كما كانت كتابات هارود بصفة خاصة مليئة بادعاءات غير مبلورة بان النمو المتواتر يمثل في أي وضع نوعاً من التوازن الذي يتسم بعدم استقرار كبير، وأي انحراف صغير عن هذا الوضع سيكون مصيره التضخم المتناهي بعملية بدأت وكأها تعتمد أساساً على تعميمات غامضة في شأن سلوك التنظيم"<sup>1</sup>.

عموماً يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود-دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل) ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي، وحاول سولو تطوير النموذج لتفسير النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة<sup>2</sup>. حيث قام باختبار الفرضية التي اعتقدها معظم الاقتصاديين أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي

<sup>1</sup> روبرت سولو، مرجع سابق، ص 14-15.

<sup>2</sup> ميشيل تودار، مرجع سابق، ص 150.

لزيادة إنتاجية ساعة العمل، وأنه مع تراكم رأس المال ترتفع حصة كل عامل من رأس المال مع مرور الوقت .

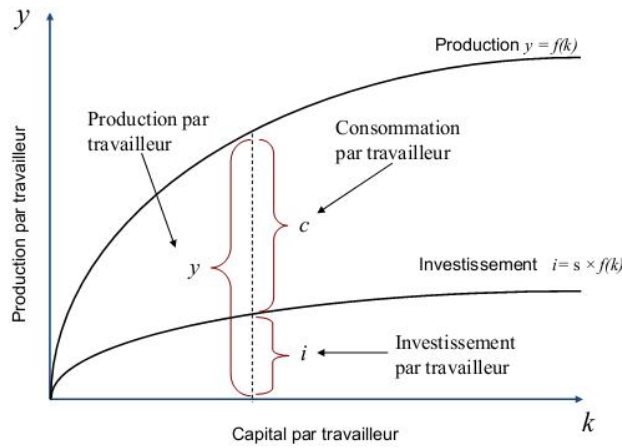
وقد قام سولو باختبار هذه الفرضية بناء على التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة ما بين الأعوام (1909-1949)، من خلال تحليل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحدة إلى جزأين منفصلين :

❖ الجزء الأول: مرتبط بزيادة رأس المال الموظف لكل ساعة عمل.

❖ الجزء الثاني: الجزء الذي لا يمكن أن يرجع لزيادة رأس المال.

ولقد جاءت النتائج مفاجئة للعديد من الاقتصاديين، حيث أظهرت الدراسة أن (12,5%) فقط من تغير الإنتاجية على المدى الطويل يعود لزيادة رأس المال الموظف، في حين يعود الجزء المتبقي من نمو الإنتاجية لما سماه سولو **بالتحول التقني**، ويمكن أن يحتوي هذا الجزء على العديد من العوامل، إلا أن التطورات التكنولوجية الحاصلة في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر العامل الحاسم في نمو الإنتاجية<sup>1</sup>.

ومن أجل التعرف أكثر على نظرية سولو في النمو في شكلها الرياضي ، يمكن الاستعانة بالشكل البياني (2-3) التالي لمعرفة دالة الإنتاج والاستثمار.



الشكل رقم (2-3): دالة الإنتاج و الاستثمار

Source : Achour Tani Yamna , *L'analyse de la croissance économique en Algérie, THESE De Doctorat en Sciences Option : Finances Publiques, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algérie, 2013-2014, P91.*

<sup>1</sup> فريديريك شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة: علي أبو عمشة، الطبعة الأولى، العبيكات، السعودية، 2002، ص ص40-41.

-دالة الإنتاج: تبين دالة الإنتاج لكل عامل العلاقة بين المخرجات (الناتج) لكل فرد ونسبة رأس المال لكل عامل. ومن خلال الشكل (2-3) يلاحظ انه مع ارتفاع رصيد رأس المال لكل عامل (K) يرتفع الناتج لكل عامل (y) نتيجة لتكثيف رأس المال الذي يزيد من إنتاجية العامل، ولكن الزيادة المتحققة في الإنتاج لكل عامل عند المستويات العليا لكثافة رأس المال اقل منها عند المستويات الدنيا بسبب تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال. ويعبر عن دالة الإنتاج بالمعادلة الآتية:

$$y = f(K, L) \dots \dots (1)$$

بحيث أن: K: رأس المال، أما L: العمل.

وتتميز هذه الدالة الإنتاج بالخصائص الآتية:<sup>1</sup>

-الخاصية الأولى: الإنتاجية الحدية متناقصة

$$\forall K > 0, L > 0, \begin{cases} \frac{\partial F}{\partial K} > 0, \frac{\partial^2 F}{\partial K^2} < 0 \\ \frac{\partial F}{\partial L} > 0, \frac{\partial^2 F}{\partial L^2} < 0 \end{cases}$$

وبما أن المشتقة الثانية أقل من الصفر، فإن ذلك يؤكد على تناقص الإنتاجية الحدية.

-الخاصية الثانية: غلة الحجم ثابتة

حسب سولو فإن غلة الحجم ثابتة، أي أن كل زيادة في عوامل الإنتاج تؤدي إلى نفس الزيادة

في حجم الإنتاج وهو ما تترجمه العلاقة التالية:

$$F(\lambda K, \lambda L) = \lambda F(K, L), \forall \lambda > 0$$

وهذا يعني أن دالة الإنتاج متجانسة ومن الدرجة الأولى.

-الخاصية الثالثة: تحقق شروط *Inada* عام 1963 وهي ترجع إلى الاقتصادي الياباني *-Ken-*

*Ichi Inada*

$$\begin{cases} \lim_{K \rightarrow 0} F_K = \lim_{L \rightarrow 0} F_L = \infty \\ \lim_{K \rightarrow \infty} F_K = \lim_{L \rightarrow \infty} F_L = 0 \end{cases}$$

-دالة الادخار: يعبر عنها بالمعادلة التالية:  $E = s.y \dots \dots (2)$

<sup>1</sup> Achour Tani Yamna , *op-cit*, PP87-88.

حيث تشير (S) إلى الميل الحدي (أو المتوسط) للادخار، و (y) تمثل دخل الفرد وافترض أن الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل، لذلك فإن الادخار للفرد يساوي (sy)، كما أن المعادلة السابقة تدل على أن نسبة من الناتج ستدخر وتستثمر.

$$\dot{k} = s.y \dots \dots (3) \Rightarrow \dot{k} = s.f(K, L) \dots \dots (4)$$

وبما أن  $f(K, L)$  دالة متجانسة ومن الدرجة الأولى يمكن كتابة المعادلة السابقة كمايلي :

$$\dot{k} = s.f\left(\frac{K}{L}, L\right) \dots \dots (5)$$

وباعتبار أن رأس المال للفرد يساوي  $k = \left(\frac{K}{L}\right)$  فإن:

$$\left(\frac{K}{L}\right) = s.f(k) \dots \dots (6)$$

$$k = \left(\frac{K}{L}\right) \Rightarrow \log(k) = \log(K) - \log(L) \Rightarrow \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L}$$

$$\dot{k} = s.f(k) - k \frac{\dot{L}}{L} \dots \dots (7) \quad \text{فإن:}$$

وقد افترض سولو أن معدل الزيادة في اليد العاملة  $\frac{\dot{L}}{L}$  ثابتة وقيمتها تعادل  $n$ :

$$\dot{k} = s.f(k) - kn \dots \dots (8)$$

يحسب تراكم رأس المال بتخفيض  $\delta \times K$  من المعادلة رقم (8) وتصبح معادلة النمو

$$\dot{k} = s.f(k) - (n + \delta)K \dots \dots (9)$$

حيث أن  $\delta$ : معدل اهتلاك رأس المال .

وتعني المعادلة رقم (9) أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة ثلاث عوامل<sup>1</sup>:

❖ الاستثمار للفرد والذي تؤدي الزيادة فيه إلى ارتفاع نسبة رأس المال للفرد؛

❖ معدل اهتلاك رأس المال للفرد  $\delta \times K$  الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس

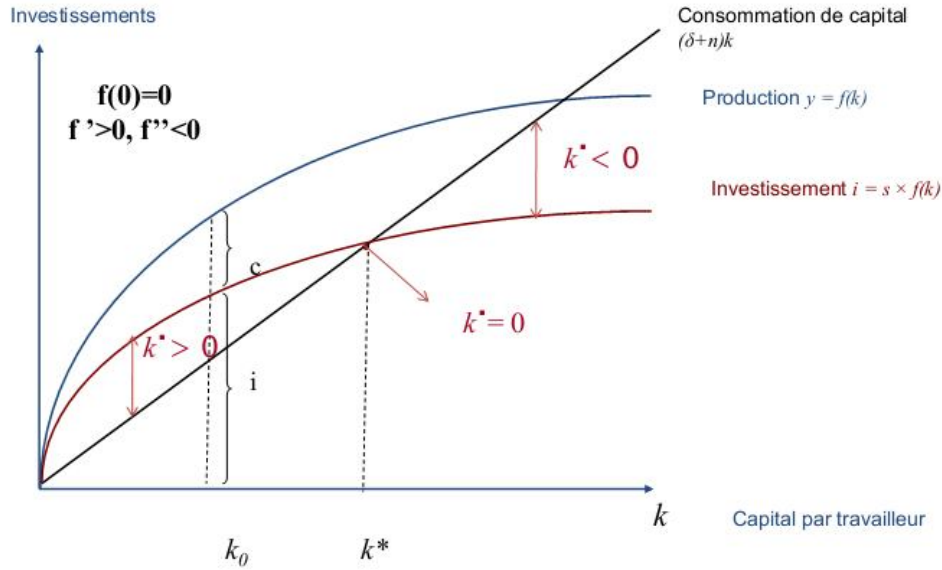
المال للفرد؛

❖ معدل انخفاض رأس المال نتيجة للنمو السكاني، والذي تؤدي إلى الزيادة فيه إلى

انخفاض نسبة رأس المال للفرد.

<sup>1</sup> رفيق نزاري، مرجع سابق، ص ص 61-62.

و يمكن توضيح النتيجة السابقة المتوصل إليها في المعادلة رقم 9 بالاستعانة بالشكل (2-3) التالي:



الشكل رقم (2-4): الحالة المستقرة للاقتصاد في نموذج سولو

Source : Robert J.Gordon, *Macroeconomics, 11th Edition*, PEARSON Addison Wesley, New York, 2009, P330.

ويتضح من الشكل السابق الذي يمثل الحالة المستقرة للاقتصاد، إن الادخار الإفراد هو نسبة ثابتة من دخولهم، وأن منحني الادخار يبين مستوى الادخار عند كل مستوى نسبة رأس المال للفرد (K). أما الخط المستقيم  $(n+\delta)K$  يظهر مقدار الاستثمار اللازم عند كل نسبة من رأس المال العامل. وذلك للإبقاء على نسبة رأس المال إلى العمل ثابتة وذلك بتوفير الآلات والمعدات اللازمة لإحلالها محل التالف منها، وتوفير الكمية اللازمة منها أيضاً للعمال الجدد الداخلين في القوى العاملة. يعد التحليل السابق لصيق بظاهرة النمو الاقتصادي قصير الأجل، أما بالنسبة للمدى الطويل فيكون النمو الاقتصادي مستقراً في حالة نمو عوامل الإنتاج بمعدل ثابت، ويمكن ملاحظة الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في رأس المال مساوياً للصفر، حيث كلما كانت نسبة رأس المال أقل من الحالة المستقرة كلما كان معدل النمو أكبر.

## 2- طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وفقاً لنموذج سولو

ويرتكز هذا النموذج على فرضية استخدام المزيد من عنصري العمل ورأس المال، طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد الحدية وحتى يتم التساوي بينهما، حيث نجد أن نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي قدمه سولو يستخدم فكرة تناقض الغلة (تناقص العوائد) ورأس المال<sup>1</sup>. ونظراً لافتقار الدول النامية لعنصر رأس المال مقارنة بالدول الصناعية، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال

<sup>1</sup> ميشيل توادرو، مرجع سابق، ص 150.

تكون مرتفعة في تلك الدول، الأمر الذي يشجع عملية انتقال رأس المال من الدول الغنية إلى النامية سواء كان ذلك في شكل مباشر (استثمار أجنبي مباشر) أو غير مباشر (استثمار في المحفظة المالية). ولقد استطاع *Solow* بناء نموذج جديد لقياس النمو الاقتصادي أطلق عليه المنهج المحاسبي للنمو *The growth Accounting Approach* من خلال معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عنصرا جديدا أضيف إلى دالة الإنتاج ومن ثم أمكن صياغة دالة الإنتاج على النحو التالي:<sup>1</sup>

$$y = A(K, L, F, Z)$$

حيث أن:

*Y* : تشير إلى الناتج كمتغير عن النمو الاقتصادي.

*K* : تمثل رأس المال المحلي.

*L* : تشير إلى عنصر العمل.

*F* : تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل.

*A* : تشير إلى كفاءة الإنتاج بفعل التكنولوجيا.

*Z*: تمثل العوامل الأخرى المؤثرة في الناتج مثل: الصادرات، الواردات، المتغيرات الوهمية.

لقد ركز *Solow* في تحليله على الاستثمار في رأس المال البشري مقاسا بنسبة الطلاب في الجامعات والعملية التكنولوجية *Technological Progress* معبرا عنها بالإنفاق على البحوث والتطوير، وأهمية هذين العنصرين في تحفيز النمو في الدول المضيفة النامية بصفة خاصة. ويلاحظ أن الاستثمار الأجنبي يعوض الدول النامية عن الندرة في هذين العنصرين، وذلك عكس النماذج النيوكلاسيكية الأخرى التي أولت اهتمامها بالاستثمار في رأس المال البشري فقط دون أخذ التقدم التكنولوجي بعين الاعتبار.<sup>2</sup>

أكد نموذج *Solow* على أن معدل النمو طويل الأجل يعتمد بالكامل على التغير التكنولوجي، في حين أكدت النماذج الأخرى أن التقدم أو التغير التكنولوجي يعتبر بمثابة متغير داخلي في نماذج النمو الداخلية، وذلك استنادا إلى أن التغير التكنولوجي ينتج عن نشاط البحث العلمي والتنمية الهادفة إلى البحث والتطوير.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> De Mello R. Luiz, *Foreign Direct Investment in Developing Countries and Growth A Selective Survey*, *The Journal of development Studies*, Vol 34, N1, October 1997, PP10-12.

<sup>2</sup> Yu.Hsing and Wen-Jen Hsing, *Testing The Augmented Solow Growth Model The Case Of Taiwan*, *Risec*, Vol.44, No.3, 1997, P 601.

<sup>3</sup> De Mello R. Luiz, *op-cit*, PP8-10

أوضح *Solow* أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي محدود في الأجل القصير ويقتصر تأثيره على مستوى الدخل تاركاً معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير ورغم محدودية التأثير في الأجل القصير في ظل تناقص العائد على رأس المال المادي، فقد نوه سولو إلى دور الاستثمار الأجنبي في تعظيم عوائد الإنتاج بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية الموجبة والتي تؤدي إلى تعظيم عوائد الإنتاجية بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له.

وعلى النقيض لما أورده سولو فيما يتعلق بمحدودية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي قررت النماذج الكلاسيكية بصفة عامة عكس ذلك، حيث أوضحت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل بفعل التكنولوجيا المصاحبة له و/أو نمو نسبة العمل / السكان، وبالتالي تعتبر من العوامل الخارجية.<sup>1</sup> كما تلعب السياسة الحكومية دوراً كبيراً في هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية عن طريق نقل المعرفة التكنولوجية ورفع المهارات الإدارية للعاملين.<sup>2</sup>

علاوة عما سبق، أوضح النيوكلاسيكيون أن التقدم التكنولوجي يصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن هذا الاستثمار يعالج أوجه القصور في الدول المضيفة فيما يتعلق بالعنصر التكنولوجي كما أشاروا إلى ضرورة تواجد العملية التي هي أساس التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة دون ارتباط ذلك بالاستثمار الأجنبي المباشر كشرط أساس.

لقد اتضح عند اختبار نموذج سولو أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تأثر طردياً بنصيب الفرد من رصيد رأس المال ونصيب الفرد من العمالة ونصيب السكان الذين أتمو التعليم العالي ودرجة الانفتاح. كما تم اختبار تأثير دور الحكومة (معبراً عنه بنصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي) والتشوهات الضريبية (معبراً عنها بضرائب العمل وضرائب رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتوصلوا إلى عدم معنوية معاملات المتغيرات سالفة الذكر. كما تم التوصل في إحدى نتائج دراسة *Hsing and Hsieh* إلى أن رأس المال والعمل غير المدرب فسرا 32% و13% بنفس الترتيب، كما فسر رأس المال البشري نسبة 45% من نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأن 10% من النمو تعود إلى انخفاض تشوه الضريبية وكفاءة البنية الأساسية الحكومية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 124.

<sup>2</sup> Amer Bisat, Mohamed A.El-Erian. and Thomas. Helbling, *op-cit*, P15.

<sup>3</sup> Yu.Hsing and Wen-Jen Hsing, *op-cit*, P602.

ومن هنا تبرز أهمية رأس المال البشري في تلك الدراسات والذي أعطاه سولو قدرا من الاهتمام على النقيض من ذلك لوحظ تضائل نصيب العمل غير المدرب (العمل غير الماهر) لقد اتضح عند اختبار فكرة نموذج سولو وبالتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري وذلك بالتطبيق على الدول غير البترولية والدول متوسطة الحجم ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صحة نموذج سولو (بالتطبيق على 98 دولة) إذ أدى تطبيق نموذج سولو إلى زيادة القوة التوسعية للانحدار من 60% إلى 80% ومع ذلك فإن النتائج بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كانت ضعيفة بسبب عدم أخذ التقدم التكنولوجي في الاعتبار لنقص البيانات<sup>1</sup>.

كما أشارت الدراسة السابقة انه عند اختبار نموذج سولو في النمو وبالتطبيق على تايوان أخذنا في الاعتبار دور التقدم التكنولوجي والاستثمار في رأس المال البشري والبدء بدالة (كوب -دوجلاس) أن نسبة مساهمة كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري في زيادة الدخل بلغت 32%، 29% على الترتيب، كما نتج على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري حدوث تحسن في البحوث والتطوير والتقدم التكنولوجي، ومن خلال ما تقدم لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل فكرة نموذج سولو القائمة على أهمية رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي في خلق نمو اقتصادي متواتر<sup>2</sup>.

والجدير بالذكر أن نظرية سولو قد تبني فرضية التقارب وذلك يرجع في الأساس إلى اعتبارين<sup>3</sup> :  
**الاعتبار الأول** : أن التراكم الرأسمالي في البلدان الفقيرة يؤدي لنمو أسرع، لصغر حجم التراكم فيها مما يقلل من تأثير تناقص الغلة .

**الاعتبار الثاني** : إمكانية زيادة إنتاج البلدان الفقيرة بنفس معدلات الزيادة في البلدان الغنية بسبب التقدم التكنولوجي، وهو لا يكون حكرا على احد فأى بلد تستطيع الاطلاع على مبتكرات العلم، وقادر على تطبيق التكنولوجيا عن طريق الانفتاح التجاري والاستثماري.  
ولكن جاءت تجارب النمو الاقتصادي التطبيقية في العالم مخالفة لفرضية التقارب، خاصة في فترة السبعينات ومطلع الثمانينات، حيث سجلت معدلات النمو في بعض بلدان آسيوية (كوريا -هونغ كونغ-سنغافورة) معدلات عالية جدا أعلى من معدلات نمو البلدان الصناعية ولفترة طويلة، بالإضافة لعدم قدرة البلدان النامية على تقليص فجوة الدخل بينها وبين البلدان الصناعية الغنية.

<sup>1</sup> Ibid,P602.

<sup>2</sup> Ibid,PP602-605.

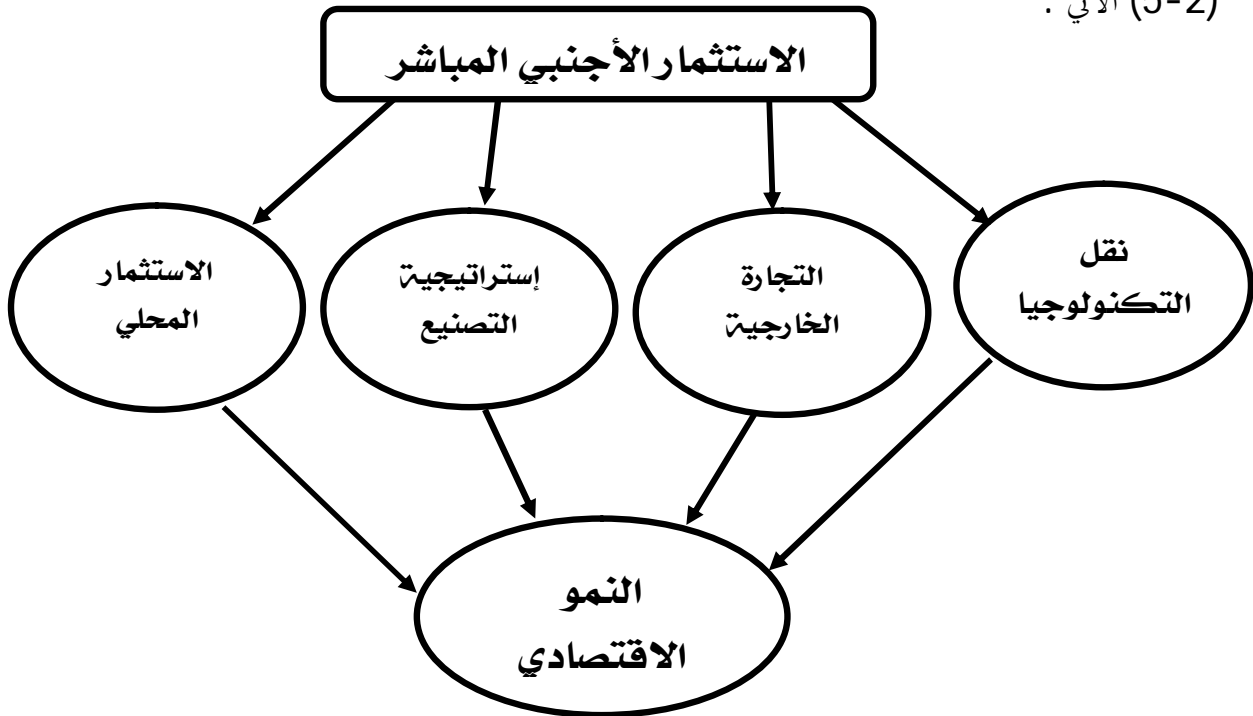
<sup>3</sup> بدر شحدة سعيد حمدان، مرجع سابق، ص ص35-36.

تأسيسا على ما سبق، فإن فشل نظرية التقارب قد دفع إلى ظهور النظرية الحديثة والتي تستند إلى فكرة الاعتماد على التقارب المشروط، حيث حاول الكلاسيكيون الجدد إضافة متغيرات أخرى تفسيرية لمعدلات النمو كالنمو السكاني والتعليم والبحث والتطوير والتجارة والاستقرار السياسي<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث:

#### التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو

لقد أرجع التحليل النيو كلاسيكي أسباب النمو إلى أهمية التقدم التقني في تحفيزه، لكنه أهمل بيان الآلية التي يعمل من خلالها التقدم التكنولوجي المرافق للاستثمار الأجنبي المباشر على دفع النمو، وقد ساهم هذا الانتقاد الجوهرى في وضع اللبنة الأساسية للتحليل الحديث الذي يعنى بتحديد معالم العلاقة بين التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي. ليس ذلك فحسب بل إنصب على دراسة العديد من القضايا التي تحاول تحديد عوامل أخرى لها دور في بيان طبيعة العلاقة الكامنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. عموما يمكن حصر أهم مجالات اهتمامها من خلال الشكل البياني (2-5) الآتي :



الشكل رقم (2-5): اهتمامات الفكر الحديث في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو

المصدر: من إعداد الباحث.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص36.

**المطلب الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي**

ضمن الأدبيات الاقتصادية قد تكون عملية نقل التكنولوجيا، الآلية الرئيسية التي من خلالها توجد ذريعة لتواجد شركات أجنبية، لأنه في العادة ما يتم تسويق عملية دخولها للدول النامية من خلال الأثر الإيجابي للتكنولوجيا التي يتم نقلها. وعليه فيعرض هذا الجزء القنوات التي يستخدمها الاستثمار الأجنبي المباشر لنقل التكنولوجيا، ل يتم بعد ذلك مناقشة عوائد التكنولوجيا التي يخلفها هذا النوع من الاستثمار.

**1- قنوات نقل التكنولوجيا وفقا للاستثمار الأجنبي المباشر**

يرجع أصل لفظة تكنولوجيا "إلى اللغة اليونانية وهو مكون فيها من كلمتين هما: techno وتعني الفن أو الصناعة، logos وتعني الدراسة أو العلم، وبمزج الكلمتين في بعضهما فإن المصطلح يعني في أصله الإغريقي علوم أو دراسات الصنائع أو فنونها"<sup>1</sup>. أما إصطلاحا فليس من اليسير وضع تعريف جامع مانع للتكنولوجيا نظراً لتعدد مجالاتها، فهناك على سبيل المثال: تكنولوجيا المعلومات وهي في ذاتها تنوع إلى ثلاثة أنواع: تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا نظم المعلومات والمعرفة، وهناك تكنولوجيا المواد الجديدة (التخليقية) وتكنولوجيا الفضاء والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية وتكنولوجيا صناعة الدواء، والصناعات البترولية والكيمائية، وتكنولوجيا الطاقة النووية والتكنولوجيا العسكرية وتكنولوجيا المحركات وغيرها الكثير. بما يسمح أن تكون لكل صناعة تقنياتها المستقلة. وعموماً يمكن تعريف التكنولوجيا بأنها: "الجهد المنظم الذي يتضمن استخدام نتائج البحث والتطوير العلمي في تطوير أساليب و وسائل أداء العمليات الإنتاجية بمعناها الواسع الذي يشمل الخدمات والنشاطات كافة، والذي يفترض في كونها أكثر جدوى للاقتصاد والمجتمع وأفراده"<sup>2</sup>.

ولعل من أبرز الأدوات لنقل التكنولوجيا نجد الاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما وأن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم، لأن إجمالي نفقاتها على البحث والتطوير يعادل حوالي: 80% من مجموع النفقات المخصصة لهذا الغرض في كافة أنحاء العالم؛ وتأمل البلدان النامية من خلال تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار داخلها من توليد الآثار غير المباشرة لنقل التكنولوجيا المصاحبة لها، حيث يتوقف تأثير التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي على مدى مساهمتها في إحداث

<sup>1</sup> جمال العيص، إشكالية نقل التكنولوجيا وتوطينها في الوطن العربي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، دون سنة، ص 6.

<sup>2</sup> فليح حسين خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2010، ص ص 197-198.

عوائد لدى الشركات المحلية أو ما يسمى بالآثار الخارجية الموجبة وعلى مدى الإحلال أو التكاملية بين التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا المطبقة في الشركات المحلية في الدول المضيفة<sup>1</sup>.

وتتحقق الآثار غير المباشرة الموجبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي إذا صاحب هذه الاستثمارات آثار خارجية تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصري العمل ورأس المال في هذه الدول. وتحقق الآثار الخارجية الموجبة التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربع قنوات هي:<sup>2</sup>

**1-1- قناة المنافسة:** تركز قناة المنافسة على أن دخول الشركات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول، الأمر الذي يدفع الشركات الوطنية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بطرق أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقاً للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال إنتاج الشركات المنافسة لها.

**1-2- قناة التقليد:** تقوم قناة التقليد على فكرة مفادها أن الشركات المحلية في الدول المضيفة، سوف تصبح أكثر إنتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيات الأكثر تقدماً أو الممارسات الإدارية للشركات الأجنبية المتاحة في هذه الدول. وتحدث آثار التقليد من خلال انتقال العمالة من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية تلك العمالة التي حظيت بقدر وافر من التدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الشركات الأجنبية في الدول المضيفة.

**1-3- قناة التدريب:** إن نقل التكنولوجيا من الشركة الأم للفروع العاملة في الدول المضيفة لا يتجسد فقط في الآلات والمعدات والبراءات، ولكن ينطوي أيضاً على نقل للمهارات الإدارية والفنية والتدريب لعناصر العمل من البلد المضيف، بل لا يقتصر الانتقال لتلك المهارات على العاملين في الشركة ذاتها، وإنما يمتد إلى العاملين في الشركات المحلية التي تتعامل مع تلك الشركة الأجنبية. وتزايد الحاجة إلى قناة التدريب لرأس المال البشري في الدول المضيفة في حالة إدخال تكنولوجيا جديدة، حيث أن تطويع التكنولوجيا للظروف المحلية لا يتأتى إلا مع تواجد يد عاملة مدربة ومؤهلة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب واستخدام هذه التكنولوجيا، كما أن المنافسة التي تفرضها

<sup>1</sup>Evis Sinani and Klaus E. Meyer, *Spillovers of technology transfer from FDI: the case of Estonia Journal of Comparative Economics*, 32, 2004, pp445 -466.

[http://www.klausmeyer.co.uk/publications/2004\\_sinani\\_meyer\\_JCE.pdf](http://www.klausmeyer.co.uk/publications/2004_sinani_meyer_JCE.pdf) Consulté le 12/11/2011.

<sup>2</sup> مجدي الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في *المنتدى العلمي الدولي الثاني: إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005*، ص ص 263-262.

الشركات الأجنبية تحفز الشركات المحلية على تدريب العمالة الخاصة بها، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من العمالة المدربة والمؤهلة التي تنتقل من الشركات الأجنبية إلى الشركات الوطنية يساهم في تعظيم فرص<sup>1</sup>.

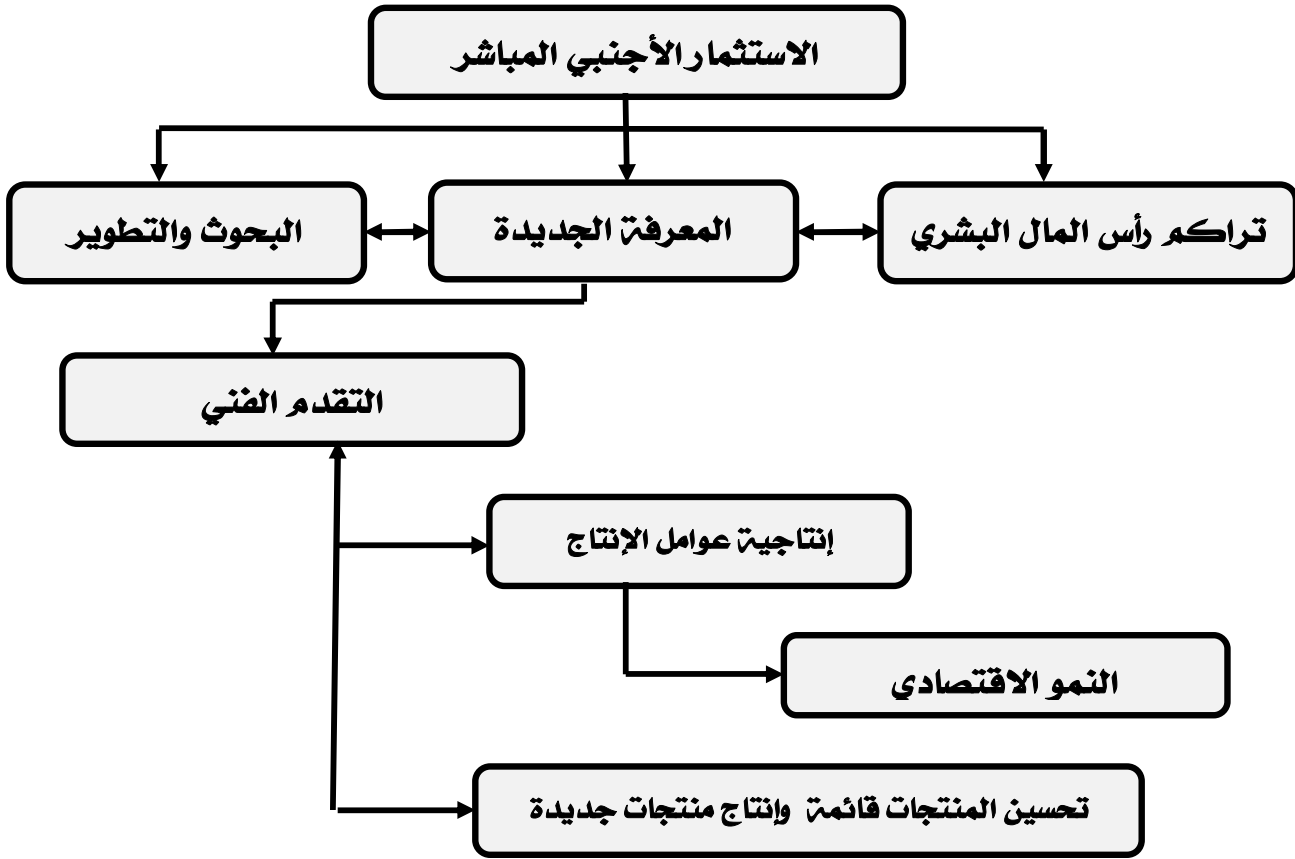
**1-4- قناة الروابط:** إن عملية نقل التكنولوجيا ونشرها تجري من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي تحدث بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، فبالنسبة للروابط الأمامية فتنشأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية المباشرة مع العملاء، وتؤدي هذه الروابط إلى زيادة التقدم الفني للشركات المحلية، فالشركات الأجنبية تقوم بالإنفاق على البحث والتطوير بالقدر الذي يؤدي إلى إنتاج منتجات جديدة، ويحفز هذا الأمر الشركات المحلية الراغبة في المنافسة على زيادة نفقاتها من البحوث والتطوير، أما الروابط الخلفية، فتنشأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية مع الشركات المحلية وتؤدي هذه الروابط إلى نقل التكنولوجيا الجديدة إلى الشركات المحلية من خلال الحصول على مواردها من المواد الخام والسلع الوسيطة من الموردين الوطنيين (الشركات المحلية)، ومن أجل تحقيق التأثير الإيجابي لهذا النوع من الروابط يستوجب الأمر وجود روابط خاصة مع منابع الموردين وأماكن العمل في البلدان النامية، وكذا عمل الشركات متعددة الجنسيات على توفر المساعدة التقنية والتدريب وغيرها من المعلومات لتحسين جودة المنتجات والبائعين. وفي ذات السياق فإن العديد من الشركات متعددة الجنسيات يساعدون الموردين المحليين على شراء المواد الخام والسلع الوسيطة وتحديث أو تحسين مرافق الإنتاج<sup>2</sup>.

## 2- عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر

تعمل البلدان النامية جاهدة على تشجيع تدفق المزيد من رأس المال الأجنبي المباشر للحصول على رأس المال الأجنبي، والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية المصاحبة له، فالشركات الأجنبية تجلب التكنولوجيا الحديثة من أجل تحفيز الشركات المحلية الراغبة في المحافظة على حصتها السوقية والصمود أمام الشركات الأجنبية التي تتمتع بقدرات تنافسية كبيرة، وتتمكن الشركات المحلية من تحقيق ما تصبو إليه عن طريق تطوير أساليب الإنتاج المحلي، أو عمليات المحاكاة. وتأخذ الآثار الموجبة والتي يتم من خلالها نقل التكنولوجيا من الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاث أشكال كما هو مبين في الشكل (2-6) الموالي :

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل: "دروس من التجارب العالمية وخاصة التجربة الماليزية"، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الكويت، مارس 2006، ص 28.

<sup>2</sup> OCDE, *L'investissement direct étranger au service du développement Optimiser les Avantages Minimiser les couts, synthèse, 2002, P14.*



الشكل رقم (2-6): أشكال نقل التكنولوجيا باستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر : مجدي الشوربجي، مرجع سابق، ص 264.

ومن خلال الشكل السابق (2-6)، فإن أنشطة البحوث والتطوير التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى خلق منافسة داخل الدول المضيفة، مما يؤدي إلى تشجيع الشركات المحلية على زيادة أنشطة البحوث والتطوير الخاصة بهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المعرفة الجديدة ويترتب على هذا تحسين جودة المنتجات القائمة وإنتاج منتجات جديدة من ناحية وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

ويشير الواقع العملي إلى أن نشاطات البحث والتطوير الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات لا تتم أبدا خارج البلد الأصلي للشركة الأم، ويرجع ذلك إلى أن امتلاك الشركات المتعددة الجنسيات لهذه التكنولوجيا يشكل في حد ذاته مصدرا لقوتها الاحتكارية، حيث تفضل هذه الشركات وبلداتها الأم غالبا الاحتفاظ بموقعها الاحتكاري بغية حماية نفسها من مخاطر المحاكاة أطول فترة ممكنة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Evis Sinani and Klaus E. Meyer, *op-cit*, p467.

وفي الدول النامية هناك وسيلة أثبتت نجاحها في نشر التكنولوجيات والمتمثلة في جملة المهارات المنعكسة من جراء الاستعمال لمنتجات الشركات متعددة الجنسيات؛ حيث تنتهي هذه العملية ببزوغ منتج توأم للمنتج الأصلي بتكاليف أقل ومطور بفضل الجهود المحلية، وتبدأ جملة المهارات المنعكسة عن الاستعمال أثناء إشراف الطرف المحلي على مراحل بسيطة من مراحل الإنتاج مثل: عمليات التجميع أو أثناء مراحل الإنتاج منخفضة القيمة المضافة، وكلما تطورت وتوسعت العمليات الموكلة للطرف المحلي زادت قدرته على التقاط التكنولوجيا وصولاً إلى أعلى المراحل استخداماً للتكنولوجيا الحديثة مثل: الإنتاج والتصميم، و أكبر دليل على أهمية المهارات المنعكسة في مسار التنمية التكنولوجية يمكن الأخذ بتجربة الشركات الكورية واليابانية خلال الفترة ما بين ( 1950-1970)<sup>1</sup>.

عموماً يعتمد نقل التكنولوجيا بين الاستثمار الأجنبي المباشر والدول المضيفة على مدى تحقق شروط الوضع المفضل لنقلها، ويرتبط هذا الأمر بشكل وثيق بخصائص التكنولوجيا في حد ذاتها (على سبيل المثال: العمر، والتعقيد،...) وملامح البلد المضيف، المتمثلة في : مستوى تعليم القوى العاملة، ومهارات العمل، ومتطلبات نقل التكنولوجيا، والمنافسة، ويشكل رأس المال البشري أبرز هذه الملامح على الإطلاق<sup>2</sup>. وضمن نفس السياق تعتبر نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة على حد سواء رأس المال البشري أحد المحددات التي تؤثر على النمو وتحفيزه، وذلك من خلال تأثيره على زيادة التكوين الرأسمالي والعمليات التكنولوجية، فتراكم رأس المال البشري بمرور الزمن يؤدي إلى حدوث مؤثرات خارجية وعوائد في دالة الإنتاج، و لذلك فإن قدرة رأس المال البشري على تحفيز النمو في الدولة المضيفة تعتمد بصفة أساسية على العوامل الإيجابية الكامنة في تلك الدولة. وينعكس اختلاف تلك العوامل من بلد إلى آخر على مدى تأثير التكنولوجيا على خلق العوائد التي قد تكون موجبة أو سالبة<sup>3</sup>.

ويعد تكوين الموارد البشرية في الشركات متعددة الجنسيات مفيداً، لكنه لا يعوض مستوى التعليم العام للمهارة في البلد، غير أن توجه الشركات متعددة الجنسيات في البلد المضيف يمكن أن

<sup>1</sup> Selin Ozyurt, *les investissements direct s étrangers entraînent –ils des effets de débordement vers les pays en développement ?*, laboratoire Montpelliérain d'économie Théorique et Appliquée .Faculté de Sciences Economique Université Montpellier 01 .France .02 Septembre2008.P03.

<http://www.lameta.univ-montpl.fr/Documents/ES2008-01.pdf> Consulté le 06/10/2011.

<sup>2</sup> Evis Sinani and Klaus E. Meyer, *op-cit*, p468.

<sup>3</sup> Enric Fernandez, and Paolo. Mauro, *The Role of Human Capital in Economic Growth: The Case of Spain*, *IMF Working Paper*, WP/00/8, IMF, January 2000, p3. <https://www.imf.org/external/.../wp/2000/wp0008.pdf> Consulté le 12/05/2009.

يكون له آثار نافعة على مهارة العمال المحليين على اعتبار أن طلب هذه الشركات على اليد العاملة المؤهلة يسمح لسطات البلد المضيف بالتعرف على المهارات والكفاءات المرغوب فيها. وبدورها تلعب المخصصات من رأس المال البشري ذات المستويات العالية، دوراً محفزاً للآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، فمستوى رأس المال البشري وعوائده على الاقتصاد تضل مرهونة بمدى انتقال التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتستفيد الاقتصاديات ذات المستوى المرتفع من رأس المال البشري من الآثار التكنولوجية بصورة سهلة.<sup>1</sup> وبالتالي يشكل المستوى الأفضل للتعليم عاملاً من العوامل الضرورية التي تسمح بالتحقيق الجيد لجزء من مساهمات الشركات الأجنبية وعوائد الإيجابية لتوطنها، غير أن المفارقة هنا تكمن في أن العديد من البلدان النامية والتي طبقت برامج التعديل الهيكلي، عملت على تقليص الميزانيات الخاصة بالتعليم، الأمر الذي خلف تأخراً فادحاً في عنصر رأس المال البشري. ومن هذا المنطلق تبدو البلدان الإفريقية الأقل جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup>

وقد أكدت الكثير من الدراسات المعدة عن الصين على الدور المحوري لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو المبهرة التي شهدتها الصين خلال العقد الأخيرين، فقد ترتب على نقل التكنولوجيا الارتقاء بمستوى الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الصيني ككل، وكذا على مستوى كفاءة أداء العنصر البشري.

وفي دراسة هامة أجريت على عدد من الدول من بينها الهند لوحظ أن هناك فرصة كبيرة لنقل التكنولوجيا من خلال هجرة العاملين من الشركات الأجنبية العاملة بالهند للعمل في شركات وطنية، أو لإنشاء شركات خاصة بهم كما هو الحال في صناعة البرمجيات الهندية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>OCDE, *Investissement Direct Etranger sur Service du Développement : Optimiser les Avantages Minimiser les Coûts* :op-cit, p56

<sup>2</sup>Claire Mainguy , *L'impact des Investissements Direct Etrangers sur les Economies en Développement* , *Revue Région et Développement* ,N20-20045, 2004, p88.

<sup>3</sup>راجع أكثر: -رضا عبد السلام، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل: مرجع سابق، ص 30-33

- Magnus Blomström & Ari Kokko, *Human Capital and Inward FDI*, CEPR Research Network on FDI and MNC Funded by the European Commission, Paper No. 167, 2003. <http://www2.hhs.se/eijswp/167.pdf> . Consulté le 10/12/2009.

- Matthew J. Slaughter, *Does Inward Foreign Direct Investment Contribute to Skill Upgrading in Developing Countries?*, CEPA Working paper No. 8, 2002. <http://www.economicpolicyresearch.org/cepa/publications/workingpapers/2002/cepa200208.pdf>, Consulté le 05/11/2009.

- Sumon Kumar Bhaumik et al., *Determinants of employment Growth at MNEs: Evidence from Egypt, India, South Africa, and Vietnam*, Discussion paper No. 1272, Institute for the Study of labor, Germany, 2004. <ftp.iza.org/dp1272.pdf> Consulté le 10/08/2009.

كما توصلت دراسة *Kokko* وآخرون لاختبار العوائد الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات المحلية في الأوروغواي إلى أن الشركات المحلية استفادت من تلك العوائد لكن في الوقت اختلف التأثير باختلاف الفجوة التكنولوجية فيما بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية<sup>1</sup>.

وأوضحت دراسة *Richardson* أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا من خلال دوره في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له ودوره في زيادة صادرات تلك الدول، يتطلب تحقيق المزايا سالفة الذكر ضرورة توافر عمالة ماهرة في الدول المضيفة، وبيئة تكنولوجية تسمح بتلك الاستفادة، ويؤدي ما سبق إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في نمو الإنتاجية والصادرات في الدول المضيفة<sup>2</sup>.

وأكد *Hong* عام 1997 في هذا المجال، من خلال دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا مدى تأثير نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية المصاحبين له، وقد أوضحت الدراسة نجاح قطاع الإنتاج الكوري في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال استفادته من التكنولوجيا والمهارات الإدارية الناتجة عن تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>3</sup>.

كذلك أشار *Blomström and Kokko* إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى ارتفاع الإنتاجية في القطاعات التي اتسمت بمساهمة أجنبية كبيرة في فترويلا خلال الفترة (1976-1989) ومع ذلك لا يمكن تعميم هذه النتيجة، لاسيما أن تلك العوائد قد لا تحدث إذ تركزت المساهمة الأجنبية في قطاعات تتسم أصلا بارتفاع الإنتاجية، والخلاصة الهامة في هذا الإطار أن الأثر الفعال للاستثمار الأجنبي المباشر يظهر بشكل واضح في القطاعات التي تتسم بانخفاض إنتاجيتها قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>4</sup>. وبالتالي يتطلب الأمر انتقاء وتفاضلية بين القطاعات الاقتصادية

<sup>1</sup>Ari Kokko, Ruben Tansini and Mario Zejan, *Local technological capability and productivity spillovers from FDI in the Uruguayan manufacturing sector*, *The Journal of Development Studies*, Vol.32, no.4, April 1996, pp.602-611.

<sup>2</sup>Pete Richardson, *Globalization and Linkages Macro structural challenges and opportunities*, *Working Paper*, N 181, OCDE, PARIS, 1997, P19.  
<http://www.oecd.org/eco/outlook/1864056.pdf>, Consulté le 10/12/2009.

<sup>3</sup>Kyttack Hong, *Foreign Capital and Economic Growth in Korea: 1970 -1990*, *journal of economic development*, Volume 22, Number 1, June 1997, PP79-88.  
<http://www.jed.or.kr/full-text/22-1/Hong.PDF>, Consulté le 10/06/2010.

<sup>4</sup>Magnus Blomström & Ari Kokko, *How Foreign Investment Affects Host Countries*, *World Bank Policy Research Working Paper No. 1745*, 1996, p23.  
[http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=620572](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=620572) Consulté le 11/06/2009.

للدول النامية، فهي مجبرة على تركيز جهود الإستراتيجية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن القطاعات التي تتمتع بانخفاض الإنتاجية.

على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين نقل التكنولوجيا وتواجد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، بالمقابل توجد هناك دراسات أخرى تؤكد على وجود آثار سلبية، ووفقا لدراسة: *Roolaht و Vissak* لعام 2005 فإن دخول التقنيات المصاحبة للشركات متعددة الجنسيات إلى البلد المضيف تؤدي إلى انخفاض مصلحة الشركات المحلية في إنتاج التكنولوجيات الجديدة. وبالتالي التأثير سلباً على النمو الاقتصادي، كما يضيف *Sen (1998)* أن الشركات المتعددة الجنسيات قد يكون لها رد فعل سلبي لاستضافة البلد المضيف لأنشطة البحث والتطوير، نظرا لرغبتها في الحفاظ على ميزتها التكنولوجية أطول وقت ممكن مقارنة بالشركات المحلية<sup>1</sup>.

وكشفت دراسة *Aitken et Harrison* خلال عام 1999 عن وجود تأثير سلبي للشركات الأجنبية على الشركات المحلية في فتزويلا، وذلك راجع في الأساس إلى عمل الشركات المتعددة الجنسيات على الاستيلاء على السوق من خلال تخفيض الحصة السوقية للشركات المحلية و منعهم من الاستفادة من وفورات الحجم. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى فقدان الشركات المحلية إلى حصتها في السوق إلى إجبارها على خفض ميزانية الإنفاق على البحث والتطوير وبالتالي تقليص فرص نقل التكنولوجيا إلى فتزويلا<sup>2</sup>.

وفي سبيل تمكن البلدان المضيفة من تحقيق الاستفادة من العوائد الإيجابية لتحويل التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، يجب توفر جملة من الشروط يمكن إيجاز أهمها الآتي<sup>3</sup>:

- دعم مؤسسات البحث العلمي، وتوسيع فرص التبادل العلمي مع المؤسسات المماثلة في الخارج وذلك من خلال اتفاقيات وعقود للتبادل الخبرات؛

- تطوير أساليب تكوين رأس المال البشري، وذلك خدمة لهدف تنمية القدرة لدى المورد البشري في استيعاب وتطويع التكنولوجيا الحديثة، ولن يتحقق ذلك إلى من خلال الرفع من ميزانية الإنفاق

<sup>1</sup> Rui Moura and Rosa Forte ,The effects of foreign direct investment on the host country economic growth - theory and empirical evidence, Submitted to the 11th ETSG Annual Conference July 2009,p5. <http://www.etsg.org/ETSG2009/papers/forte.pdf> , Consulté le 15/12/2012.

<sup>2</sup> Selin Ozyurt, *op-cit*.P4.

<sup>3</sup> محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 44.

- على التعليم والتدريب، وكذا العمل على تأمينها حتى لا تصبح ميزانية أرقام لا غير؛
- وضع ترسانة من القوانين والتشريعات التي تسهل عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة، وإلزام الشركات المتعددة الجنسيات بتنفيذ مختلف العقود المبرمة؛
- رسم معالم خطط دقيقة تحدد نوع التكنولوجيا وأولوياتها وأنسب الأساليب لنقلها إلى الدول المضيفة.

### المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية

من خلال هذا الجزء سيتم تناول أوجه التشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، ثم سيتم التطرق إلى طبيعة العلاقة الكامنة بينهما وربطها بالنمو الاقتصادي.

#### 1- أوجه التشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة

شهدت بداية الثمانينات ومنتصف التسعينات نمواً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة تفوق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية، إذ يشير التقرير الصادر عن منظمة الأونكتاد UNCTAD عام 1997 أنه خلال منتصف التسعينات فإن مبيعات الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات قد فاقت قيمة التجارة الدولية بما يزيد على 27%.<sup>1</sup> وعلى الرغم من الاختلاف بين هاذين المتغيرين، إلا أن هناك أوجه تشابه يمكن من خلالها فهم طبيعة العلاقة الموجودة بينهما، حيث نذكر منها:<sup>2</sup>

- تشابه محددات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، على غرار حجم السوق المراد الدخول فيه، القرب الجغرافي من مناطق الاستثمار ومدى وجود استقرار اقتصادي في البلدان المضيفة؛

- تعدد السياسة الاقتصادية الكلية المنتهجة في البلد المضيف عاملاً محمداً لكلا المتغيرين، فإجراءات تشجيع التجارة الخارجية تؤثر بشكل قوي على تدفق الاستثمارات الأجنبية كما تؤثر هذه الأخيرة بدورها على نمو التجارة الخارجية، كما أن السياسات الخاصة بتطوير وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر في حد ذاتها على مستوى الأداء التجاري الخارجي، وكمثال لذلك فإن فرض قيود معينة على الواردات من قبل البلد المضيف في إطار سياسة حمائية معينة، قد تؤثر بشكل إيجابي على زيادة

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: مرجع سابق، ص 89.

<sup>2</sup> عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أوبوكر بلفايد تلمسان، 2013-2014، ص 89.

التدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذا البلد، وذلك لأن المستثمرين الأجانب يدركون أهمية هذه الفرصة المتمثلة في نجاعة استثماراتهم في قطاعات إنتاجية محمية بهدف إحلال الواردات الخاصة بالبلد المضيف وذلك على الأقل خلال مدة معينة، لأن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هاته قد تلعب دورا في تخفيف أو إلغاء هذه القيود فيما بعد. لأن بقاء وتوطن هذه الاستثمارات يستلزم وجود حدود دنيا من الانفتاح الاقتصادي.

والجدير بالذكر أن الجهود الرامية إلى تكامل سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، إنما تسعى إلى إيجاد إطار يمكن الشركات المتعددة الجنسيات من النمو والتوسع عالميا بشكل أكبر، في ظل البيئة الجديدة المتميزة بظهور نظام الإنتاج الدولي المتكاملة، والتي تمثل تدفقات الاستثمار والتجارة الخارجية شريان الحياة بالنسبة لها، لذا تعمل المؤسسات الدولية العالمية والدول المتقدمة جاهدت على إنشاء اتفاقيات متعددة الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر يحظى بتنافسية جيدة من حيث أهمية للتجارة الدولية، وذلك بغية توفير إطار جديد تحافظ فيه الشركات متعددة الجنسيات على قدرتها التنافسية أو ترفعها، وبالتالي تزيد من درجة هيمنتها على الأسواق العالمية من خلال القناة الاستثمار والتجارة<sup>1</sup>.

- كل من المتغيرين يؤثر أحدهما على الآخر وهذا ما يفسر العلاقة السببية بينهما، فالسياسات الهادفة إلى تشجيع الصادرات مثل الحوافز والإعانات من شأنها أن تحفز على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف، أما ارتفاع الواردات في هذا الصدد لن يفسر إلا باستيراد تجهيزات الإنتاج الخاصة بنشاط المستثمرين الأجانب والتي لا تصنع محليا أو تصنع بجودة أقل، وفي المقابل يؤدي غالبا هذا الاستثمار إلى ارتفاع حجم الصادرات الخاصة بالبلد المضيف والمتعلقة بمنتجات المستثمرين الأجانب مثل فروع الشركات متعددة الجنسيات وحتى منتجات الشركة المحلية التي قد تحسن من جودة وكمية إنتاجها بفضل استفادتها من الشركات الأجنبية وفق أثر المحاكاة.

## 2- طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (إحلال أم توسع)

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي معقدة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يستبدل التجارة (أثر الإحلال) أو يخلق التجارة (أثر التوسع)، والأثر الذي سيسود يعتمد على طبيعة المشروع الاستثماري. فعلى سبيل المثال عندما تقوم الشركة متعددة الجنسيات بالإنتاج في دولة أجنبية استجابة للحواجز التجارية الموجودة حاليا أو المتوقعة مستقبلا التي تهدد

<sup>1</sup> محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 247.

صادرات فإنها في هذه الحالة تستبدل التجارة، وهذا ينطبق على الاستثمارات اليابانية في الولايات المتحدة في قطاع السيارات والالكترونيات المتريية. أما أثر التوسع للاستثمار الأجنبي المباشر فيحدث في قطاع الخدمات؛ حيث يكون الإنتاج في نفس الدولة هو السبيل الوحيد للدخول إلى الأسواق الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الشركات متعددة الجنسيات تعمل على توسع التجارة عندما تستثمر في الخارج لبناء صناعات متكاملة أفقياً وعمودياً، وبغض النظر عن كون الاستثمار الأجنبي المباشر يستبدل التجارة أو يخلفها في بعض الحالات فإنه من المؤكد أن الشركات متعددة الجنسيات مسؤولة عن نسبة كبيرة من التجارة الدولية، خاصة بالمنتجات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا، وتقوم هذه الشركات بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر بتدفقات تجارية ضخمة بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا ورأس المال طويل الأمد، والنتيجة أن هيمنة هذه الشركات في تزايد مستمر على الاقتصاد العالمي<sup>1</sup>.

وفي مجال تحليل فصول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة يعد *Robert Mundell* عام 1957 من بين الاقتصاديين الأوائل الذين تناولوا هذه الفكرة، حيث بني تحليله بالاعتماد على الإطار النظري التقليدي (*Hecksher-Ohlin-Samuelson (HOS)*) وبين أن علاقة الإحلال بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر تأتي كنتيجة للاختلافات في العائد على رؤوس الأموال بين البلدان. ولذلك، هناك إمكانية استبدال مثالية بين تدفقات الاستثمار والتجارة، حيث يتم استبدال الواردات من السلع كثيفة رأس المال عن طريق زيادة تدفقات رأس المال، وفي ظل وجود حرية للانتقال رؤوس الأموال بشكل كامل، فإن ذلك يؤدي إلى محو المزايا النسبية للدولة والتجارة الخارجية، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تقوية الوضع التنافسي للشركات المحلية في الأسواق الخارجية، خاصة في ظل تدني تكلفة عنصر العمل ومدخلات الإنتاج الأخرى لأنها تستخدم في منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>Matthieu Crozet et Pamina Koenig, *État des lieux du commerce international: Le rôle des Firmes multinationales dans le commerce international, Mondialisation et commerce international, Cahiers français, n° 325, 2004, pp14-15.*

[http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/libris/3303330403259/3303330403259\\_EX.pdf](http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/libris/3303330403259/3303330403259_EX.pdf) Consulté le 05/12/2010.

- هيثم أحمد ابراهيم الخشمان، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاد في ظل اقتصاد منفتح حالة الأردن للفترة 1970-2004، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 2006، ص ص 23-24.

<sup>2</sup>Raphaël Chiappini, *Un réexamen de la relation entre commerce et Investissement Direct à l'étranger (IDE) à partir d'un modèle en panel dynamique Le cas de l'Allemagne, la France et l'Italie, LAREFI Working Paper N°04, 2012, p9.*

ويحدث تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة بفعل حزمة الأصول الملموسة وغير الملموسة التي تصاحب الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول المضيفة، إذ عندما يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يكون مصحوباً بموارد تتسم بعدم المنافسة التجارية مثل: التكنولوجيا والعمالة الماهرة وإمكانية الدخول إلى شبكات الإنتاج الدولية، بالإضافة إلى العلامات التجارية المختلفة.<sup>1</sup>

وعلى العموم يهدف إيضاح طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة سيتم التمييز بين تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير وتأثيره على الواردات.

## 2-1- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

لمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر ويتمثل الأثر المباشر، في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، نظراً لما تمتلكه من تكنولوجيا حديثة، ومعرفتها بخبايا السوق الدولية، ومهاراتها التسويقية العالية التي تمكنها من إبرام عقود التصدير إلى الخارج. وتنعكس المزايا التي تتمتع بها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إيجاباً على القطر المضيف، إذ تؤدي إلى انتشار التكنولوجيات الحديثة إلى المياكل الإنتاجية والمنافسين المحليين، بالإضافة إلى إحلال الواردات، وتعزيز القدرة التصديرية، وسد العجز التمويلي، وتحفيز ودعم النمو الاقتصادي بشكل عام.<sup>2</sup>

أما بالنسبة للأثر غير المباشر على الصادرات والنمو فيرجع إلى مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي بالنسبة للشركات المحلية من خلال:<sup>3</sup>

- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية وبالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.

- استفادة الشركات المحلية من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات في الأسواق الخارجية، بالأخص أن عملية التصدير تكلفها تكاليف باهظة ترتبط بقدرتها على تقديم منتج تنافسي، وإدارة السوق الدولية، والقدرة على التوزيع وتقديم خدمات ما بعد البيع.

<sup>1</sup> UNCTAD, *International Investment Agreement Multilateral Framework on Investment*, March 2000, P2.

<sup>2</sup> Eric Vergnaud, *Investissements directs étrangers analyse des tendances récentes*, Bulletin édité par les Etudes économiques BNPPParabas, Paris, December 2005, PP36-38.

<sup>3</sup> شوقي جباري و محمد محبوب الحداد، مرجع سابق، ص 215-216.

## 2-2- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداتها من تلك المنتجات عند قدومه، وينطبق ذلك أيضا على الواردات من المنتجات النهائية والتي يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات المتعددة الجنسيات، أما الواردات من المنتجات الوسيطة والرأسمالية فيتوقع زيادتها، خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها من السوق المحلي للدولة المضيفة، بالتالي تبدو العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الدول المضيفة في غاية التعقيد الأمر الذي يجعل الوصول إلى مبدأ عام في غاية الصعوبة.<sup>1</sup>

فيما يتعلق بالدراسات التطبيقية في هذا المجال فقد أوضح *Thomsen* في دراسته عام 1999 وبالتطبيق على دول الآسيان، أن خبرة دول الآسيان في الاستثمار الأجنبي المباشر أظهرت نجاحا في التأثير الإيجابي على زيادة صادراتها الأمر الذي أدى إلى إحداث النمو الاقتصادي في تلك الدول، إذ لوحظ تضاعف صادرات الدول الأربع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1982 مع وجود اختلافات سنوية ضئيلة في الاتجاه طويل الأجل، كذلك تزايدت الصادرات في بعض القطاعات التصديرية مقارنة بغيرها من القطاعات بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري، وبالتالي أظهرت الدراسة قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات إذ تزايدت الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الثمانينات من 30,5% إلى 2,6% فيما بين عامي 1989، 1992 بفعل دور الشركات متعددة الجنسيات في زيادة صادراتها وبصفة خاصة في المنتجات الالكترونية.<sup>2</sup>

كذلك قام كل من *Kokko Tansini & Zejan* عام 1996، بدراسة حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروغواي، إذ اتضح أن التواجد الأجنبي (وجود شركات متعددة الجنسيات) ساهم في زيادة صادرات شركات أوروغواي المحلية فقط ودون حدوث تغيير أو زيادة تذكر في صادرات أوروغواي إلى الدول المجاورة لها مثل: الأرجنتين والبرازيل، حيث لم تتأثر الصادرات إلى هذه الدول بالتواجد الأجنبي، يدعم ما سبق حقيقة امتلاك الشركات متعددة

<sup>1</sup> زكية أحمد مشعل، زياد محمد أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الأردن،

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد (1)، يونيو 2007، ص 7.

<sup>2</sup> Stephen Thomsen, *Southeast Asia the Role of foreign Direct Investment Policies in Development*, Working Papers on International Investment, OECD, 1999, PP25-26.

الجنسيات حلقات توزيع المنتجات ومعرفتها بسلوك المستهلكين في الخارج، والتي ليس بالضرورة أن تتوافر في الدول الأخرى النامية<sup>1</sup>.

وتعد الروابط بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مظاهر العولمة، وقد تم تطوير إطار للعمل التحليلي من قبل OCDE بهدف استكشاف طبيعة هذه الروابط كميًا. ويعتبر هذا التقرير تجميعًا للأعمال السابقة، حيث توصل العمل إلى النتائج الآتية<sup>2</sup>:

- الروابط بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر تعد واحدة من السمات الرئيسية للعولمة، لكنها معقدة ولا يمكن حسمها من خلال التحليل النظري البحت؛
  - تظهر الدراسات التجريبية أنه حتى منتصف 1980، كانت التجارة الدولية تتسبب في توليد الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن بعد هذا الوقت يبدو أن العلاقة السببية قد انعكست وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير كبير على التجارة؛
  - تشير البيانات إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحفز زيادة الصادرات من بلدان المنشأ (الدول المستثمرة)، وبالتالي فهي تعتبر مكاملة للتجارة، فقد بين التحليل على مجموع 14 بلداً أن كل دولار يستثمر في الخارج ينتج ما يقرب من 2 دولار من الصادرات الإضافية، في المقابل البلدان المضيفة تؤدي الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها في المدى القصير إلى زيادة الواردات، أما زيادة الصادرات فتتحقق في المدى الطويل. وتجنح البلدان المضيفة في المدى القصير العديد من الفوائد من جراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل: نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، التعاقد من الباطن المحلي،... الخ؛
  - أظهرت النتائج التجريبية أن طبيعة وشدة العلاقة (التكامل إحلال) قد تختلف من بلد إلى آخر، فالاستثمارات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية لها آثار تكملية أكثر وضوحاً مقارنة بالاستثمارات الصادرة عن الدول الأوروبية الأخرى (مثل: فرنسا المملكة المتحدة).
- أوضح (Marino (2000) في دراسة مست 42 بلداً، حيث عمل على تقسيم البلدان على مجموعتين الأولى منها أكثر انفتاحاً على الاقتصاد العالمي باستخدام مؤشر التجارة الخارجية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمجموعة الثانية منغلقة على الاقتصاد العالمي، فوجد أن الاستثمار الأجنبي

<sup>1</sup> Ari Kokko, Ruben Tansini and Mario Zejan, *op-cit*, pp602-611.

<sup>2</sup> Lionel Fontagné, *l'investissement étranger direct et le commerce international : sont-ils complémentaires ou substituables ?*, Documents de travail sur la science, la technologie et l'industrie, Éditions OCDE, 1999, p5.

المباشر يتزايد في الدول الأكثر انفتاحا المجموعة الأولى، كما أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يعد إيجابيا على النمو الاقتصادي في المجموعة الأولى بينما يعتبر سلبا في المجموعة الثانية<sup>1</sup>.

كما قام كل من *Rugraff and Mainguy* عام 2004، بإعداد دراسة تعنى بتحليل مقارنة لكل من المجر و الفيتنام لبيان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية التجارة الخارجية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث توصلت الدراسة إلى أن الانفتاح من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المجر قد ساهم في توسيع التجارة الخارجية، في حين كان تأثيره متواضعا نوع ما في الفيتنام، نظر للانفتاح الحذر الذي قامت به الحكومة خاصة في مجال تقديم الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولعل من أبرز دلائل الآثار الإيجابية للانفتاح الاقتصادي للمجر أن الشركات الأجنبية تصدر أكثر من نصف الصادرات المجرية خلال سنة 1993، بينما تشير التقديرات إلى أنها كانت مسؤولة عن 85.9% من الصادرات خلال عام 1998<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في ظل اختلاف إستراتيجية التصنيع

يتم تناول خلال هذا المطلب المفاهيم النظرية المتعلقة بإستراتيجية التصنيع (إستراتيجية إحلال الواردات وإستراتيجية ترقية الصادرات)، كما سيتم التركيز على العلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ضمن كل إستراتيجية على حدا.

#### 1- الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في ظل إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات:

يقصد بإستراتيجية إحلال الواردات: إقامة بعض الصناعات التحويلية من أجل سد حاجة السوق بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج ولقد سعت الكثير من الدول النامية إلى إتباع هذه الإستراتيجية، "ولا يقصد بإستراتيجية إحلال الواردات الاكتفاء التام وتقليل حجم الواردات بكميات مطلقة، بل أنه يمثل عملية لتدني حصة السلع والتجهيزات الأجنبية من مجموع المستلزمات الإنتاجية. ومع تحقيق التعويض النسبي المنشود تستمر كميات الاستيراد في زيادتها، ولكن بمعدلات أقل من معدلات زيادة التاج المحلي"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>Frederique sachwald et Serge perrin, *Multinationales et développement le rôle des politiques nationales*, éd Magellan, Paris,2003,pp56-57.

<sup>2</sup> Claire Mainguy, Eric Rugraff, *Le rôle des Investissements directs étrangers dans l'évolution des échanges extérieurs des pays en Transition : une comparaison Hongrie – Viêt-nam*, *The European Journal of Development Research*, Volume 16, Issue 2, 2004, pp329-353.

<sup>3</sup>هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (إستراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي) طروحات فكرية وحالات دراسية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 42.

وترمي الدول النامية من خلال تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات إلى تحقيق مايلي:<sup>1</sup>

- زيادة معدلات الادخار والاستثمار، وذلك من خلال أن الحماية الموفرة للصناعة الإحلالية تسمح بتحقيق معدلات ربح عالية تحفز المستثمرين في القطاعات الأخرى بالانتقال إلى قطاع الصناعة الإحلالية، فتزداد بذلك الدخول المتحققة في هذا القطاع، فيرتفع معدل الادخار والاستثمار؛
- إقامة قاعدة صناعية متنوعة الأنشطة؛

-توفير عملة صعبة تسمح باستيراد السلع الوسيطة أو الرأسمالية.

وتتكون هذه الإستراتيجية من مرحلتين أساسيتين، حيث يتم في المرحلة الأولى إحلال الواردات محل السلع الاستهلاكية غير المعمرة ويكون الإحلال بواسطة إقامة صناعات خاصة لهذه السلع (مثل صناعة الملابس، الأحذية... )، بالإضافة إلى الصناعات التي تنتج المدخلات المطلوبة لإنتاجها (مثل الخامات الخاصة بصناعة النسيج والجلد والخشب)، وعادة ما توفر الدولة لهذه الصناعات الحماية الكافية وذلك لمنع منافسة المنتجات الأجنبية، ولضمان القدر اللازم من الأرباح للمستثمرين لتحفيزهم على إقامتها، أما المرحلة الثانية فتبدأ عندما يصل الإحلال في المرحلة السابقة إلى الدرجة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية بنسبة تفوق زيادة استهلاكها المحلي، أي أن السوق المحلية لم تعد قادرة على امتصاص المزيد من المنتجات الاستهلاكية لذلك يتم توجيهها نحو التصدير، وفي نفس الوقت يمكن البدء في إقامة بعض الصناعات الوسيطة والرأسمالية وذلك بمساعدة التقدم الصناعي الذي يكون قد تحقق في المرحلة الأولى<sup>2</sup>.

والجدير بالذكر أن هذه الإستراتيجية أثبتت فشلها في تحقيق التنمية في البلدان النامية، لأنها كانت تبدأ بالحد من الواردات وتنتهي باستيراد حتى الخامات والمواد الأولية ابتداء من وسائل الإنتاج من سلع ومنتجات نصف مصنعة إلى سلع الاستهلاك، وعموما يرجع فشل هذه الإستراتيجية في تحقيق ما كان مرجوا منها لعدة أسباب يمكن ذكر أبرزها في النقاط الآتية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> داود محمد صبح، إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، 1995، ص 12.

<sup>2</sup> محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1997، ص 44-48.

<sup>3</sup> مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 52-53.

-داود محمد صبح، مرجع سابق، ص 12-13.

-ارتفاع تكاليف الإنتاج والناجحة عن الحماية، يعيق عملية التصنيع ويحد من حجم السوق المحلي ويجعل الصناعات تعتمد في بقائها على استمرار الحماية؛ كما ينتج عن الحماية غالبا ارتفاع في أسعار السلع المنتجة و ارتفاع في الأجور، مما يعرقل عملية التصدير ويولد الضغوط التضخمية؛

-إن معظم السلع المنتجة في ظل هذه الإستراتيجية هي سلع استهلاكية كمالية أو شبه كمالية؛

-إن التصنيع الاستهلاكي في غالب الأحيان يعتمد على المواد الخام المستوردة الأمر الذي زاد من تفاقم حدة مشكلة النقص في العملة الصعبة، بالإضافة إلى مشكل التمويل الذي ظل يعتمد على الاقتراض والمساعدات الخارجية والتمويل بالعجز؛

-ارتفاع حدة عدم العدالة الاجتماعية، فقد بينت دراسات ميدانية أجريت على بعض الدول التي طبقت هذه الإستراتيجية أنها أدت إلى تعميق التفاوت في الدخل بين طبقة العمال والفلاحين، وطبقة الملاك وأصحاب رؤوس الأموال، التي أنصب استهلاكها على السلع الاستهلاكية المعمرة المستوردة من الخارج مما دفع بالإنتاج الصناعي الإحلالي إلى إنتاج هذه السلع، ولكن دون جدوى لأن نمط الاستهلاك لدى هذه الطبقة لم يسمح برفع الطلب المحلي على المنتجات المحلية من هذه السلع، بسبب رغبتها في شراء ما هو مستورد؛

-إهمال القطاع الزراعي مما أدى إلى عدم قدرته على تلبية الاحتياجات من الغذاء واحتياجات القطاع الصناعي من المواد الخام؛

- لم تساعد سياسة إحلال الواردات في حل مشكلة البطالة بسبب أن تخفيض تكلفة رأس المال شجع الصناعة على الاعتماد المكثف على رأس المال على حساب اليد العاملة، فضلا على استيراد التكنولوجيا الأجنبية بدلا من إنتاجها ؛

-تعميق التبعية للدول الرأسمالية في مجال السلع الرأسمالية، وبالتالي لم تحقق هذه الإستراتيجية هدفها في تقليل الواردات بل أحدثت فقط تغييرا في هيكلها بانخفاض حصة الواردات من السلع الاستهلاكية وزيادة حصة الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية.

أما فيما يتعلق بتوضيح اختلاف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة باختلاف إستراتيجية التصنيع، فقد بين *Bhagwati* عام 1978 أنه عند التوازن فإن الإستراتيجية إحلال الواردات سيكون آثارها على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة أقل من الإستراتيجية المقابلة المتمثلة في إستراتيجية ترقية الصادرات، لذا أطلق مصطلح أثر عدم الكفاءة للتعبير عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ظل إستراتيجية التصنيع للإحلال الواردات، حيث ينشأ عدم الكفاءة في ظل هذه الإستراتيجية بسبب فرض تعريفات

جمركية مرتفعة وقيود غير تعريفية على الواردات، الأمر الذي يخلق تشوهات في أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع وبالشكل الذي ينعكس على سوء تخصيص الموارد وبالتالي تشويه النمو الاقتصادي بالتبعية<sup>1</sup>.

## 2- الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في ظل إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات:

يقصد بإستراتيجية التصنيع من أجل ترقية التصدير: "التركيز عند اختيار ما يتم القيام به من صناعات على تلك الصناعات التي تتوفر لها فرصة تصدير منتجاتها، ويعني ذلك أنه في هذه الإستراتيجية يكون التركيز بشكل أساسي على التصدير للسوق الخارجية، أما التسويق في السوق المحلية فإنه يحظى بأهمية أقل، فهي تعتبره المسؤول الأول عن تمويل خطط التنمية في الدول النامية على أساس ذاتي، ذلك أن جانبا هاما من احتياجات التنمية في هذه الدول من السلع الوسيطة والاستثمارية، وحتى من السلع الاستهلاكية لا يمكن إشباعه إلا بالاستيراد من الخارج، ولا بد من توفير حصيلة جيدة من الصادرات لتمويل هذه الواردات"<sup>2</sup>. فضلا على الهدف الرئيسي لهذه الإستراتيجية وهو تخفيف الضغط على موازين المدفوعات وتوفير قدر من العملات الأجنبية يفي باستيراد مستلزمات الإنتاج و الاستثمار، فإن هذه الإستراتيجية تهدف إلى تحقيق أهداف أخرى يمكن إيجازها في النقاط الآتية:<sup>3</sup>

- الاستفادة من وفرة حصيلة الصادرات من العملة الصعبة التي ستتحقق بفضل إتباع هذه الإستراتيجية لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية، ومساعدة الدولة في عدم لجوئها إلى الاقتراض من الخارج إلا عند الضرورة القصوى؛

<sup>1</sup>Yohane Khamfula, Foreign Direct Investment and Economic Growth in EP and IS Countries: The Role of Corruption, *The World Economy, Journal compilation*, 2007, PP1843-1844. <http://www.researchgate.net/publication/4997268> Consulté le 15/12/2012.

- Vudayagiri Balasubramanyam, M Salisu and David Sapsford , *Foreign Direct Investment and Growth in EP and is Countries, The Economic Journal*, Vol. 106, No. 434 , Jan 1996, p96. [http://www.jstor.org/stable/2234933?seq=1#page\\_scan\\_tab\\_contents](http://www.jstor.org/stable/2234933?seq=1#page_scan_tab_contents) Consulté le 13/12/2012.

<sup>2</sup>سعيد وصاف، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الدول النامية الخواطر والعوائق، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 40 - 41.

<sup>3</sup>مریم عيسى محمد مهنى، إستراتيجية التصنيع في الدول النامية: دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة من 1973-2010، أماراباك:مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا، المجلد الخامس، العدد 12، 2014، ص ص 94-95.

- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية : مرجع سابق، ص ص 47-48.

- يؤدي تطبيق هذه الإستراتيجية إلى تطوير الصناعات المحلية التي ستحل محل الواردات ومن المفترض أن تكون قادرة على منافسة الصناعات المماثلة لها عند تصديرها إلى الأسواق الخارجية الأمر الذي يفرض زيادة الكفاءة الإنتاجية لتلك الصناعات بما يتيح لها تقليل التكلفة وتحسين النوعية. ومن جهة أخرى فإنه قد يحدث أحيانا أن تتوسع وتتنوع تلك الصناعات ويخصص جزء منها للتصدير بعد سد حاجات السوق المحلية؛
- تساهم الإستراتيجية في توليد قيمة مضافة أكبر للاقتصاد وذلك لأن إجراء مجموعة العمليات التحويلية على الخامات والموارد المحلية من شأنه يعطيها قيمة أكبر من قيمتها الأولية قبل التصنيع فيؤدي ذلك بدوره إلى زيادة القيمة المضافة في قطاع الصناعة، ومن ثم زيادة القيمة المضافة للدخل والنتاج المحلي الإجمالي؛
- تساعد هذه الإستراتيجية على إقامة الصناعات التصديرية المتكاملة الحلقات والتي تقضي بدورها تدريجيا على آثار تقسيم العمل الدولي والذي تخصص بموجبه الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الخام التي تستفيد بها الدول المتقدمة وتستخدمها في صناعاتها المختلفة؛ حيث يؤهلها لذلك تقدمها العلمي والتكنولوجي؛
- التغلب على مشكل ضيق السوق المحلية وما يعانيه من صغر حجم الوحدات الإنتاجية، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، فإذا استطاعت الصناعات البيع في الأسواق الأجنبية فإن هذا سيؤدي إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية وتخفيض نفقات الإنتاج، وتمثل أشكال إقامة صناعات التصدير في: إما تصنيع المواد الأولية وتصديرها، أو انتقال صناعة إحلال الواردات إلى مرحلة التصدير، أو إقامة الصناعات التصديرية على أساس الميزة البينية للدول النامية؛
- تعتمد هذه الإستراتيجية على ما هو متوفر من موارد اقتصادية وأيدي عاملة لتحقيق الإنتاج التصديري مما يؤدي إلى تنوع الصادرات، حيث يقصد بتنوع الصادرات إحلال السلع المصنعة محل الصادرات من المواد الأولية التي تكون معدلات تبادلها متدهورة مقارنة مع السلع المصنعة، ومن جهة أخرى فإن تنوع السلع المصدرة يعني استخدام أكبر جزء من المواد المتاحة وهذا يساهم في تقليل الهدر والضياع بها فتزداد درجة استخدامها والانتفاع بها؛
- ترمي إستراتيجية ترقية الصادرات أيضا إلى تكوين المهارات الفنية والتكنولوجية المتخصصة، وذلك لأن المشروعات الصناعية التي تقوم بإنتاج صناعات التصدير تعتمد على تكنولوجيا كثيفة الاستخدام لرأس المال في أغلب الأحيان.

والجدير بالذكر أن هذه الإستراتيجية التي رصدت لها الدول النامية حزمة كبيرة من الإجراءات القانونية المشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي، قد عرفت جملة من الصعوبات عند التطبيق، والتي يمكن تلخيصها كما يلي<sup>1</sup>:

- قد يصعب على الدول النامية أن تقيم صناعات تصديرية بسبب شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية ذات التجربة الطويلة في مجال التصنيع؛
- اختلال الهيكل الاقتصادي وظهور الازدواجية فيه، حيث يظهر قطاع متقدم تكنولوجيا (قطاع التصدير) وقطاع متخلف (قطاع إشباع الحاجات الداخلية) بشكل يجعل النمو المحقق في القطاع المتقدم لا تنسحب ثماره على بقية القطاعات، وبالتالي لا يتمكن الاقتصاد من تحقيق الانطلاق؛
- إن الدول الصناعية قد تقيم جدارا عاليا من الحماية الجمركية فيما يتعلق بصناعاتها التي تتميز بالبساطة أو باستخدام قوة إنتاجية كثيفة اليد العاملة (مثل الملابس الجاهزة..)، وتمتلك الدول النامية ميزة نسبية في مثل هذه الصناعات؛
- إن الدولة التي تعتمد أساسا على تصدير منتجاتها المصنوعة إلى أسواق الدول الصناعية تعاني من وقت لآخر من أي أزمات اقتصادية تمر بها اقتصاديات هذه الدول الصناعية المستوردة؛
- تبعية الدول النامية تكنولوجيا للدول المتقدمة التي تحرص دائما على اعتماد تكنولوجيا أكثر تطورا من تلك التي تصدرها، حيث تعمل الشركات الدولية على إقامة صناعات ضعيفة التوليد للقيمة المضافة وكثيرة التلويث للبيئة مستفيدة من وفرة الطاقة والمواد الأولية واليد العاملة الرخيصة، مع عملها على توزيع التكنولوجيا في شكل حلقات على عدد من الدول، وبالتالي لا تستفيد الدول النامية إلا من حلقة تكنولوجيا واحدة.
- الوقوع في فخ التضخم وذلك من خلال عمل الدول النامية على تخفيض عملتها المحلية من أجل زيادة صادراتها، ومن المعروف أن هذا الإجراء لا يكتسب الفعالية إلا في ظل تمتع السلع المصدرة بمرونة طلب عالية.

أما فيما يتعلق بتوضيح اختلاف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة باختلاف إستراتيجية التصنيع، فقد حاول تبين ذلك Bhagwati عام 1978. إذ افترض كفاءة ذلك الاستثمار في إحداث النمو تختلف باختلاف إستراتيجية التصنيع سواء أكانت تشجيعا للصادرات أو إحلالا للواردات وتوصل: Bhagwati إلى أنه عند التوازن فإن

<sup>1</sup> داود محمد صبح، مرجع سابق، ص ص 17-18.

- سعيدي وصاف، مرجع سابق، ص 58.

الإستراتيجية الأولى من المحتمل أن يترتب عليها حدوث زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة والعمل على زيادة صادرات الدولة المضيفة وبالشكل الذي يحفز النمو الاقتصادي كما أن ذلك التأثير على النمو سيكون أكبر في الإستراتيجية الأولى مقارنة بالثانية.<sup>1</sup>

وأرجع *Bhagwati* ذلك إلى أن إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات تمثل ميزة تضاف إلى ميزة انخفاض تكاليف التصدير في الدول المضيفة على النقيض من ذلك فإن إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات تعتبر غير مرغوبة، لأنها تقوم على تشجيع الاستثمارات لتلبية احتياجات السوق المحلي مما يؤدي إلى تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة من ناحية وانخفاض تأثيرها من ناحية أخرى. لذا أطلق *Bhagwati* على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في ظل إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات بأثر الكفاءة إذ تسمح تلك الإستراتيجية بحرية العمل في ظل قوى السوق وإمكانية تخصيص الموارد وفقاً للميزة التنافسية للدولة، كما تشجع على البحوث والتطوير وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري والاستفادة من اقتصاديات الحجم، بالإضافة إلى الآثار أو العوائد الخارجية الموجبة التي قد تنجم عن التكنولوجيا الحديثة.<sup>2</sup>

ومن خلال الدراسة البحثية لـ: *Balasubramanyam* وآخرون عام 1996، تم اختبار فرضية *Jagdish Bhagwati* والتي مفادها كما سبق الإشارة إلى ذلك بأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يتعزز في ظل الدول التي تنتهج إستراتيجية تشجيع الصادرات مقارنة بإستراتيجية إحلال الواردات، حيث تبين من خلال عينة الدراسة التي شملت 46 بلداً نامياً صحة الفرضية؛ إذ حققت البلدان التي تتبع إستراتيجية تصنيع موجهة إلى الخارج (إستراتيجية التصدير) أداءً أقوى من تلك البلدان التي تعتمد على إستراتيجية داخلية (إحلال الواردات)، وذلك في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيز النمو الاقتصادي.<sup>3</sup>

كذلك أوضح *chen* وآخرون في دراستهم عام 1995 عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، أن نسبة مساهمته في زيادة الصادرات الصينية زادت من 3% عام 1984، إلى أكثر من 5% عام 1988 وإلى 12% عام 1990، وإلى ما يقارب 17% عام 1991 وإلى 20% عام

<sup>1</sup> Vudayagiri Balasubramanyam, M Salisu and David Sapsford, *op-cit*, pp92-93.

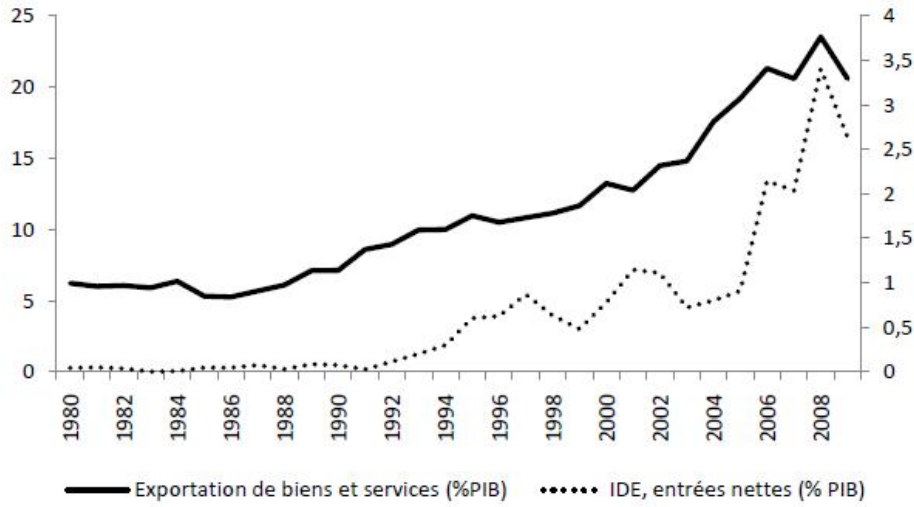
<sup>2</sup> جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص ص 145-146.

<sup>3</sup> Vudayagiri Balasubramanyam, M Salisu and David Sapsford, *op-cit*, p92.

1992 ووصلت إلى نسبة 30% من الصادرات الصينية عام 1993 بسبب توافر العديد من المقومات في الصين، من أهمها إتباع إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير<sup>1</sup>.

ولعل من أبرز التجارب العالمية التي يمكن الاسترشاد بها في هذا المقام للتأكيد صحة فرضية Bhagwati، تجربة الاقتصاد الهندي. ففي أوائل 1990 قررت الحكومة تحرير تدفقات رأس المال، فشجعت الهند دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الاستثمار في قطاعات التصدير والقطاعات الصناعية ذات الأولوية، لهذا تم اتخاذ جملة من الحوافز الضريبية للتصدير.

ومع ذلك، فقد تمت حماية بعض القطاعات الحساسة المرتبطة بالسياسة العامة من المنافسة الأجنبية ولكن حتى وقت قريب، ليتم تحريرها، ويعد قطاع تكرير النفط مثلاً جيداً، حيث في سنة 2004 تم السماح للشركات الأجنبية بالمشاركة فيه، تحت شرط أن لا تتجاوز ملكية المستثمر الأجنبي 26%، أما في قطاع الاتصالات فنسبة المشاركة بها ترتفع إلى: 49% من إجمالي رأس المال المستثمر<sup>2</sup>. وقد مكنت إستراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من زيادة الصادرات كما هو موضح في الشكل الموالي :



الشكل رقم (2-7): تطور الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في الهند خلال الفترة

2009-1980

Source: Banque Mondiale, World Development Indicators

Note : l'axe de droite est relatif à l'IDE et celui de gauche à l'exportation.

<sup>1</sup> معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي: التكامل الاقتصادي الخليجي : الواقع والمأمول، الرياض، 26-28 مايو 2009، ص7.

<sup>2</sup> Mahjouba ZAITER LAHIMER, *L'impact des entrées de capitaux privés sur la croissance économiques dans les pays en développement*, Docteur en Sciences Economiques, l'Université Paris Dauphine, 2011, pp104-105.

ومن الشكل (2-7) يتضح أن هناك علاقة تبادلية بين نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، وكذا نماء الصادرات، ويرجع ذلك لباقة الحوافز الجيدة للاقتصاد الهندي، بالإضافة إلى إستراتيجية ترقية الصادرات التي انتهجتها الحكومة بشكل موازي مع سياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وما يؤكد التحول النوعي للصادرات الهندية نحو التصنيع هو انتقالها التدريجي من تصدير المنتجات الغذائية والمنسوجات إلى التصدير في قطاعات أخرى أكثر أهمية مثل قطاع الطاقة، وقطاع الكيماويات والجدول الموالي يظهر تغيرات تركيبة الصادرات خلال سنوات مختارة.

### الجدول رقم (2-3): تطور تركيبة الصادرات الهندية

الوحدة : (%)

القطاع	1970	1980	1990	2000	2009
الطاقة	1,16	1,20	5,70	5,97	12,21
الصناعات الغذائية	33,57	29,46	20,15	13,30	9,38
النسيج	29,45	31,40	32,04	29,15	14,49
ورق وخشب	1,06	1,27	0,89	1,92	1,46
كيميائية	3,80	5,75	9,43	13,66	14,60
الفولاذ	14,71	6,49	4,67	4,69	7,61
معادن غير الحديد	2,38	0,96	1,27	1,60	2,42
مكانيك	3,03	6,68	5,71	6,12	6,78
سيارات	1,20	2,58	1,65	1,84	3,08
كهربائي	0,94	1,74	1,34	2,22	2,79
إلكترونيك	0,45	0,70	1,69	2,08	3,73
أخرى	8,25	11,77	15,47	17,45	21,45

Source: Mahjouba ZAÏTER LAHIMER, *op-cit*, 2011, p106.

Note : Les autres secteurs concernent essentiellement les bijoux (pierres précieuses, bijouterie et objet d'arts) et les différents produits non ventilés.

وقد أرجع المختصون القدرة التنافسية للصادرات الهندية إلى أربعة عوامل، العامل الأول: تنوع في المنتجات المعروضة مع تخصص في القطاعات الأكثر ديناميكية على مستوى الطلب العالمي كقطاع المنتجات البترولية، وقطاع الزراعة العضوية المواد الكيميائية، المعدات الكهربائية. أما العامل الثاني: يرتبط بإعادة الهيكلة الداخلية للشركات الصناعية بما يضمن تحسين نوعية وصورة المنتجات لاسيما في مجال المحتوى الابتكاري، والعامل الثالث: يكمن في توجه الصادرات الهندية إلى مناطق

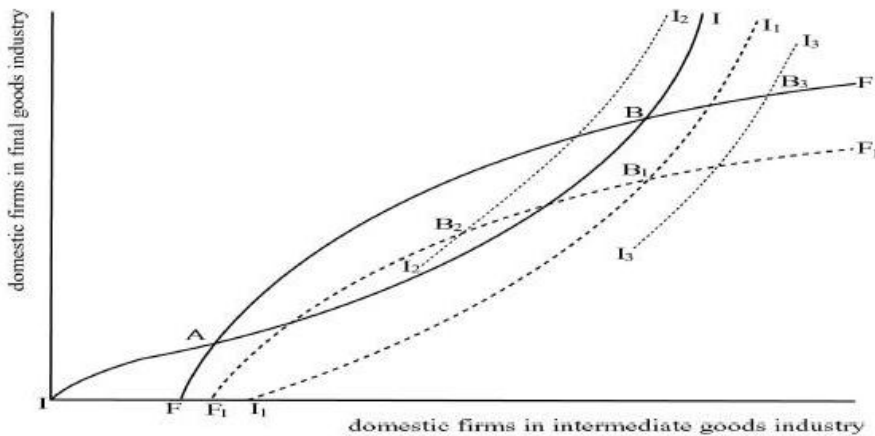
جغرافية ذات معدلات نمو مرتفعة مثل دول الأوبك أو الاقتصاديات الدول الآسيوية الناشئة، فضلا على العامل الرابع الذي يتمثل في انخفاض العملة المحلية الروبية الهندية<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

يتناول هذا الجزء العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي أن كانت علاقة إحلال أم تكامل، ثم يتم العرض لأبرز السبل التي يتعين على البلد المضيف انتهاجها لتعزيز الروابط بين المتغيرين.

#### 1- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي (إحلال أم تكامل)

يتحقق الأثر المباشر الموجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذ أدت هذه الاستثمارات إلى زيادة معدل النمو الاستثمارات المحلية، ويمكن بيان ذلك بالاستعانة بالشكل الموالي :



#### الشكل رقم (2-8) : أثر دخول الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

Source: Nagesh Kumar and Jaya Prakash Pradhan, *Foreign Direct Investment, Externalities and Economic Growth in Developing Countries : Some Empirical Explorations and Implications for WTO Negotiations on Investment*, RIS DISCUSSION PAPERS, 2002, p7.

ومن خلال الشكل (2-8)، يفترض وجود صناعيتين داخل الدولة المضيفة: أولهما صناعة السلع الوسيطة. وثانيهما صناعة السلع النهائية، كما يفترض أن الشركات الوطنية تعمل في مجال هاتين الصناعيتين، في حين أن الشركات الأجنبية (الشركات متعددة الجنسيات) تعمل في مجال صناعة السلع النهائية فقط، قبل دخول الشركات الأجنبية مجال العمل في صناعة السلع النهائية يتحقق التوازن عندما يقطع منحني عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية (FF)

<sup>1</sup> Ibid,p106.

منحنى عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة (II) ومن ثم يتحقق شرط توازن عند النقطة B، ويكون عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة هو  $OI_1$  وعدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية هو  $OF_1$ .

وعندما يتم دخول الشركات الأجنبية مجال العمل في صناعة السلع النهائية، فسوف تزيد المنافسة في السوق المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية (أثر الشركات الأجنبية للشركات الوطنية) مع عدم حدوث تغير في عدد الشركات العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة، ومن ثم فإن منحنى FF سوف ينتقل إلى أسفل إلى  $F_1F_1$  وبالتالي تصبح نقطة التوازن الجديدة هي:  $B_1$  ويكون عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية  $OF_1$  وهو أقل من عدد الشركات الوطنية في مجال هذه الصناعة قبل دخول الشركات الأجنبية في مجال عمل الصناعة المذكورة، بينما ظل عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة عند مستواه السابق لم يتغير.

وفي حالة قيام الشركات الأجنبية بالحصول على احتياجاتها من السلع الوسيطة من الموردين الوطنيين (الشركات الوطنية) (أثر الروابط الخلفية على الشركات الوطنية المتحققة بواسطة الشركات الأجنبية) فإن التغير في عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال الصناعة السلع الوسيطة يتوقف على عما إذا كانت نسبة طلب الشركات الأجنبية على السلع الوسيطة تساوي أو تقل عن نسبة طلب الشركات الوطنية على هذه السلع، فإذا كانت نسبة طلب الشركات الأجنبية على السلع الوسيطة مساوية لنسبة طلب الشركات الوطنية على هذه السلع، فإن عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال الصناعة السلع المذكورة لن يتغير، ومن ثم فإن منحنى II سوف ينتقل إلى أسفل إلى:  $I_1I_1$  وتكون نقطة التوازن الجديدة  $B_1$ ، أما إذا كانت نسبة طلب الشركات الأجنبية على السلع الوسيطة أقل من نسبة طلب الشركات الوطنية على هذه السلع، فإن عدد الشركات الوطنية سواء في مجال إنتاج السلع الوسيطة أو في مجال إنتاج السلع النهائية سوف يقل. ومن ثم فإن منحنى II سوف ينتقل إلى أعلى إلى  $I_2I_2$  وبالتالي تكون نقطة التوازن الجديدة  $B_2$ ، ويلاحظ انه عند النقطة  $B_1$  لا يوجد أثر للشركات الأجنبية على الاستثمارات في مجال إنتاج السلع الوسيطة كما هو الحال عند النقطة B كما يلاحظ أيضا انه عند النقطة  $B_2$ ، فإن الشركات الأجنبية أدت إلى تقليل الاستثمارات المحلية. غير أنه إذا قامت الشركات الأجنبية سواء بإنتاج سلع خصيصا للتصدير أو بإنتاج سلع تحل محل السلع المستوردة، فإن منحنى FF لن ينتقل ولهذا فإن نقطة التوازن الجديدة تكون  $B_3$ ، وعند هذه النقطة أدت الشركات الأجنبية إلى زيادة الاستثمارات المحلية سواء في مجال إنتاج السلع الوسيطة أو

في مجال إنتاج السلع النهائية من خلال الروابط الخلفية التي تنشأ من معاملات الشركات الأجنبية مع الشركات الوطنية، ويعني ذلك أن الأثر الموجب للشركات الأجنبية على الاستثمارات المحلية يتحقق إذا كانت العلاقة بين استثمارات هذه الشركات والاستثمارات المحلية علاقة تكاملية<sup>1</sup>.

والجدير بالذكر أن هناك قناة أخرى تؤثر على درجتي الإحلال والتكامل تنشأ من فكرة *Schumpeter* في الاستثمار الأجنبي المباشر والخاصة بالاستثمار الابتكاري، والذي يعني فناء الابتكارات عن طريق الإحلال، إذ يلاحظ أن معظم أصول الشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيات متقدمة ومهارات إدارية، وقنوات لتسويق المنتجات دولياً، وخصائص جودة وعلامات تجارية، فإذا كان الاستثمار المحلي في الدول المضيفة يستخدم التكنولوجيا القديمة أو التقليدية فلن تصمد الكثير من الشركات المحلية القائمة أمام المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات مما يترتب عليه خروج الكثير من الشركات من حلبة الإنتاج، أن مثل ذلك يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية، وبالتالي يقال أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إحلالي، ويؤثر ذلك سلباً على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة (بفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي)، أو على الأقل تثبيط ذلك المعدل.<sup>2</sup>

ويتطلب تحقيق آثار تحفز النمو الاقتصادي في الدول النامية سيادة درجة من التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، ولكن ضعف الإنفاق على البحوث والتطوير في تلك الدول يعوقها من تحقيق ذلك في الأجل القصير، وبالتالي تسود درجة من الإحلال بين المتغيرين، أما في الأجل الطويل فمن المتوقع أن تساعد عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية من خلال الابتكارات الجديدة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر على تشجيع تلك الشركات على إيجاد نماذج جديدة من التكنولوجيا الحديثة التي تحل محل التكنولوجيا القديمة، من هنا تنشأ التكاملية في الأجل الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من النمو الاقتصادي في الدول النامية المضيفة. ويؤدي ما سبق إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.<sup>3</sup>

علاوة عما سبق، فإن الدراسات التطبيقية التي أحررت لاختبار وجود الأثر الإحلالي أم التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي فقد تباينت في نتائجها. فحسب دراسة شاملة قام بها

<sup>1</sup> Nagesh Kumar and Jaya Prakash Pradhan, *op-cit*, 2002, pp7-8.

- مجدي الشوربجي، مرجع سابق، ص ص 261-262.

<sup>2</sup> Manuel R. Agosin and Ricardo Mayer, *Foreign Investment in Developing Countries : Does It Crowd in Domestic Investment?*, UNCTAD Discussion Paper, No 146, February 2000, p1.

<sup>3</sup> جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص ص 148-149.

*Bosworth & Collins*، بهدف معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، حيث تمت دراسة درجة تأثير شكل التدفقات في رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار المحلي في 58 دولة نامية و 18 دولة تمثل الأسواق الناشئة خلال الفترة (1978-1995)، وبينت أن للاستثمار الأجنبي المباشر، تأثير أقوى على الاستثمار المحلي مقارنة بالقروض والاستثمار بالمحفظة، إذ أن كل دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 80% بالنسبة للدول النامية، و90% بالنسبة للدول الصاعدة.<sup>1</sup> كما قدمت دراسة أخرى قام بها كل من Agosin and Mayer عام 2000 لتوضيح عما إذا كان هناك أثر مزاحمة أو تحفيز للاستثمارات الأجنبية على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة (1970 - 1996) في البداية تم تجزئة الفترة إلى الفترتين (1976-1985)، (1986-1996) وتم الاعتماد على *Panel Data* اتضح من الدراسة أن أثر المزاحمة أو التحفيز اختلف من دولة إلى أخرى، وخلال نفس الدولة من فترة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال وجد انه ليس هناك أثر في أفريقيا خلال الفترة (1970-1996) وذلك على الرغم من وجود أثر تحفيزي أو تكاملي خلال الفترتين (1967-1985)، (1986-1996)، أما في آسيا فكان هناك أثر تحفيزي خلال جميع الفترات السابقة على العكس من ذلك كان الأثر إحلاليا (مزاحمة) في أمريكا اللاتينية خلال جميع الفترات سالفة الذكر.<sup>2</sup>

وقد اهتمت دراسة " Wah Tan & Lean " لعام 2011 بتحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي ضمن الاقتصاد الماليزي خلال الفترة 1970-2009 على وجه الخصوص؛ حيث كانت تهدف الورقة البحثية إلى إبراز ما إذا كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي تكاملية أم إحلالية، وذلك بغية توضيح الرؤى المستقبلية لصناع السياسات ولكافة اللاعبين في السوق. علاوة على ذلك، فقد تزامنت الدراسة مع إطلاق الحكومة الماليزية للخطة العاشرة والتي ترمى إلى جعل ماليزية دولة ذات الدخل المرتفع. وفي ظل هذه الخطة فإن القطاع الخاص يعد في موقف حرج لاسيما عند فتح النقاش الساخن حول طبيعة العلاقة التي يرتبط بها مع الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>3</sup> وقد حاول الباحثان معرفة درجة التغير الحاصل في مساهمة كل من الاستثمار المحلي *DI* والاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* بالنسبة إلى الناتج المحلي

<sup>1</sup>Frederique sachwald et Serge perrin, *op-cit*, pp26-27

<sup>2</sup>Manuel R. Agosin and Ricardo Mayer, *op-cit*, pp11-15.

<sup>3</sup>Hooi Hooi Lean and Bee Wah Tan, *Linkages between Foreign Direct Investment, Domestic Investment and Economic Growth in Malaysia*, *Journal of Economic Cooperation and Development*, 32, 4, 2011, p75.

الإجمالي GDP، كل خمس سنوات من فترة الدراسة والمتوسط للفترة الإجمالية كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول (2-4): متوسط نسبة متغيرات دراسة "Wah Tan & Lean" للاقتصاد الماليزي خلال الفترة 1970-2009

الوحدة : نسبة مئوية

السنوات	DI/GDP	FDI/GDP	FDI/DI
1974-1970	21.24	2.99	13.99
1979-1975	24.28	3.21	13.33
1984-1980	34.25	4.12	11.95
1989-1985	26.39	2.33	8.65
1994-1990	37.03	7.18	19.41
1999-1995	35.59	4.95	14.52
2004-2000	22.37	2.75	12.39
2009-2005	20.60	3.26	15.76
2009-1970	27.72	3.85	13.75

Source: Hooi Hooi Lean and Bee Wah Tan, *op-cit*, p81.

من خلال الجدول السابق، يمكن ملاحظة أن نسبة مساهمة الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال خمس سنوات الأولى 1970 - 1974 قد بلغت على التوالي: 21.24% و 2.99%، ولكنها ارتفعت إلى ما يعادل: 37.03% و 7.18% خلال الخمس سنوات الخامسة: 1990 - 1994، وتعتبر النسب المسجلة في هذه السنوات أعلى معدل طوال فترة الدراسة. ويرجع ذلك إلى طبيعة النمو الذي شهده الاقتصاد الماليزي والظروف الخارجية المواتية لمنطقة دول جنوب شرق آسيا لاسيما في مجال تزايد قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لطبيعة البيئة الاستثمارية الملائمة التي تتمتع بها. أما في المتوسط فقد ساهم الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة: 27.72% و 3.85% على التوالي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة كلها. ومن ناحية أخرى، سجلت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار المحلي معدل: 13.99% خلال الخماسي الأول، كما أنها حققت أدنى نسبة خلال الخمس سنوات 1985-1989 بـ: 8.65% ومع ذلك، ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى أعلى معدل البالغ:

19.41 % خلال الخمس سنوات الموالية، كما أن متوسط نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار المحلي تعادل هي: 13.75% خلال الفترة 1970-2009. وعموما توصلت الدراسة في جانبها القياسي إلى العديد من النتائج التي يمكن تلخيص أهمها في النقاط الآتية:<sup>1</sup>

- متغيرات الدراسة: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي هي تحقق تكامل مشترك فيما بينها على المدى الطويل؛

- الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، في حين الاستثمار المحلي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل؛

- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يجلب الأثر الإيجابي للاستثمار المحلي بعبارة أخرى هناك علاقة تكاملية بينهما؛

- توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من الاستثمار المحلي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير، وتؤكد هذه النتيجة الرأي القائل بأن النمو الاقتصادي المرتفع سيؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا، كما أن الاستثمار المحلي يعتبر عامل مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير.

وعلى النقيض من الدراسات السابقة توصلت دراسة "إيمان عطية ناصف" التي أعدت على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1980-2000)، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر سلبا على الاستثمار المحلي، إذ أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة 0.23%، وأرجعت ذلك إلى أن الاستثمارات الوافدة إلى السوق المصرية قد اتجه الجانب الأكبر منها لتغطية احتياجات السوق المحلي، مما أثر سلبا على الشركات المحلية.<sup>2</sup>

وفي نفس الاتجاه، تحلل دراسة "lahimer" أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمارات المحلية لـ 42 دولة أفريقية واقعة جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة 1990-2005، إذ تم تقسيم دول الدراسة إلى مجموعتين وفقا لتخصصات صادراتها؛ حيث تضم المجموعة الأولى البلدان التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية، أما المجموعة الثانية تضم البلدان المتميزة بتخصص نسبي في التصنيع، وقد أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس أثر مزاحمة على الاستثمار المحلي في المدى القصير والطويل، وذلك بغض النظر إذا كان هناك تميز بين الدول وفقا لتخصصات صادراتها.

<sup>1</sup> Ibid, pp87-88.

<sup>2</sup> محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى الجزائر : مرجع سابق، ص49.

ومع ذلك، فإن هذه النتيجة تتعلق بالدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ولا يمكن تعميمها بأي حال من الأحوال على جميع البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، اختبرت الدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية الثلاثة: (الزراعة، الصناعة، الخدمات)، حيث وجدت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشجع نقل القيمة المضافة من الزراعة إلى التصنيع ضمن البلدان المتميزة بتخصص نسبي في التصنيع مقارنة بغيرها من البلدان وفيرة الموارد الطبيعية<sup>1</sup>.

وفي دراسة لكل من "رفاه و أنوار" حول الاقتصاد الهندي لمدة: 1980-2012، تبين وجود علاقة عكسية. بمعنى إحصائية قوية بين كل الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي، إذ أن كل زيادة بنسبة 1% في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,88%، وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي على الاستثمار المحلي في المدى البعيد نتيجة لتذبذبه، فضلا على تسارع إنسحابه في ظل الأزمات كما حدث في أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997، بالإضافة إلى استحوازه على الموارد الاقتصادية المتاحة ومزاحمة الاستثمار المحلي والاستفادة من المؤهلات العلمية للموارد البشرية بأجور منخفضة<sup>2</sup>.

وفي دراسة لـ : **ACAR** وآخرون لعام 2012 حول عينة تتكون من 13 بلد ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة 1980-2009 باستخدام: **panel data** إذ تم تقسيم البلدان إلى مجموعتين الأولى تتكون من: 7 بلدان غنية بالنفط، والثانية تتكون من 6 بلدان فقيرة من النفط؛ حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزاحم الاستثمار المحلي في كافة بلدان المنطقة (وتحديدا في 13 بلدا المختارة للتحليل)، وتم التوصل إلى نفس النتيجة عندما تعلق الأمر بتحليل كل مجموعة على حدا، وقد أرجع الباحثون هذه النتيجة إلى تعدد قنوات المزاحمة، فقد لوحظ توجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خصخصة المشاريع القائمة دون خلق استثمارات جديدة، كما أن الشركات المتعددة الجنسيات الوافدة إلى منطقة **MENA** تتركز في قطاعات تهيمن عليها

<sup>1</sup>Noomen lahimer, investissements directs étrangers et investissements domestiques en Afrique subsaharienne : effets d'éviction ou de stimulation ?, **SECOND INTERNATIONAL CONFERENCE : Innovation and Economic Development In the Mediterranean Countries**, Cairo, Egypt, December 13-14, 2010, pp19-20.

<http://basepub.dauphine.fr/handle/123456789/5842> Consulté le 15/12/2012.

<sup>2</sup>رفاه عدنان نجم و أنوار سعد إبراهيم، أثر تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي الهندي للمدة (1980-2012)، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، المجلد العاشر، العدد: 34، بغداد، 2014، ص ص 246-247.

الشركات العامة المملوكة للدولة، فضلا على افتقار المستثمرين المحليين إلى القدرة على المنافسة مع الشركات المتعددة الجنسيات التي تتمتع بكفاءة عالية ومزايا تنافسية<sup>1</sup>.

## 2- سبل تعزيز الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

من خلال الدراسات التطبيقية السابقة، يلاحظ أن هناك اختلاف في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة، وذلك نظرا لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدة. وفي سبيل تدعيم الأثر التكاملي بين المتغيران صدرت ورقة بحثية بعنوان: تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بتاريخ 17 أبريل 2013، ومن خلالها تم عرض أهم الإجراءات التي يجب انتهاجها من أجل دفع التكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يمكن أيجاز أهمها في:<sup>2</sup>

- تشجيع أنشطة تنظيم المشاريع من أجل النهوض بالاستثمار الخاص، والعمل على إنشاء مشاريع أعمال أكثر دينامية تلبى احتياجات الأسواق المحلية والدولية الشديدة التنافس. ومن شأن هذا أن يرسل إشارات إيجابية إلى المستثمرين الأجانب حول الاقتصاد المحلي؛

- تقديم الحوافز الاقتصادية للشركات المحلية، وتقاسم المعلومات عن الأسواق، وتوفير خدمات الأعمال التجارية، وتطوير البنية التحتية، والحفاظ على السلم و الأمن، والحد من حالات عدم التيقن من السياسات وتحسين إمكانية الحصول على التمويل، وخفض التكاليف التجارية؛

- إعادة التفكير في نهج سياسات الاستثمار والتحول بالنقاش المتعلقة بسياسات الاستثمار بعيداً عن التركيز الأحادي على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقال نحو منظور عملي واستراتيجي أكثر توازناً بشأن الكيفية التي يمكن بها للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون متلائماً مع جدول أعمال التنمية بطرق لا تؤدي إلى تحقيق نمو أسرع وأكثر استدامة فحسب بل تحفيز أيضا الاستثمار المحلي والروابط بمشاريع الأعمال المحلية من أجل تعزيز التغير الهيكلي والتكنولوجي؛

- تشجيع إقامة المشاريع المشتركة بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب يعزز أيضا نقل التكنولوجيا والمهارات ويقوي تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المحلي. وتدل الدراسات الاستقصائية الحديثة للاستثمار أن البلدان الأفريقية على أن المشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية

<sup>1</sup>Sevil ACAR, Bilge ERİŞ , Mahmut TEKÇE, *The effect of foreign direct investment on domestic investment: evidence from MENA countries*, European trade study group, fourteenth annual conference, 13-15 September 2012,ku, p19.

[www.etsg.org/ETSG2012/Programme/Papers/143.pdf](http://www.etsg.org/ETSG2012/Programme/Papers/143.pdf) Consulté le 15/02/2013.

<sup>2</sup>Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, *Renforcer les liens entre l'investissement intérieur et l'investissement étranger direct en Afrique*, Cinquante-septième réunion directive, 17 avril 2013 , pp9-11.

تكون أكبر وتستخدم عددا أكبر من العمال في الاقتصاد المضيف وتكون أكثر إنتاجية مقارنة بالشركات المملوكة للأجانب بالكامل؛

- يمكن للحكومات المحلية أن تستخدم حوافز وسياسات اقتصادية محددة الهدف لتشجيع المستثمرين الأجانب على توفير المدخلات محلياً، مما يعزز الروابط بين الاستثمار المحلي والأجنبي بشكل جيد؛

- هناك برنامجين موجهين لتعزيز الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية في بلدان نامية، وبالتالي تحقيق مشاريع الأعمال المحلية من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، حيث يشمل البرنامج الأول تقديم إطار لسياسات تنظيم المشاريع وإرشادات التنفيذ، والذي يشمل ستة إجراءات محددة بوضوح ينبغي للحكومات أن تتخذها من أجل النهوض بتنظيم المشاريع وإنشاء مشاريع أعمال محلية دينامية. وهذه الإجراءات هي: (أ) صياغة استراتيجيات تنظيم المشاريع؛ (ب) ترشيد البيئة التنظيمية إلى الحد الأمثل؛ (ج) تعزيز الثقيف في مجال تنظيم المشاريع وتنمية المهارات؛ (د) تيسير عمليات تبادل التكنولوجيا والابتكار؛ (هـ) تحسين فرص الحصول على التمويل؛ (و) تعزيز الربط الشبكي وزيادة الوعي. في حين أن البرنامج الثاني هو عبارة عن برنامج روابط الأعمال التجارية الذي ينفذ كجزء من إطار الأونكتاد لتنظيم المشاريع (*programme Empretec*) للنهوض بتنظيم المشاريع والارتقاء بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

## خلاصة الفصل الثاني :

عني هذا الفصل بعرض جدلية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؛ حيث حسمت جل الدراسات بشقيها النظري والتطبيقي فصول هذا الجدل، لصالح الدور الايجابي الذي يضطلع به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، كما أنها أكدت أن ضمان هذا الأثر الايجابي يعتمد على مدى توفر المناخ الاستثماري الملائم، وقدرة البلد على تعظيم المكاسب وتدني الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد تعرض نموذج "هارود-دومار" إلى أهمية تشجيع تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر للتخفيف من حدة الفجوة بين الادخار و الاستثمار لاسيما في الدول النامية، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي يقوم به في تحفيز الاستثمار المحلي، و ذلك بالشكل الذي يحفز على مزيد من النمو في القطر المضيف، كما يظهر التأثير الضمني وغير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة ضمن نموذج "سولو"، فضلا على دوره في رفع كفاءة رأس المال البشري، وقد أفضى هذا التحليل إلى تضمين الاستثمار الأجنبي المباشر في دالة الإنتاج، فهو يمثل عنصر إنتاج إضافي.

بينما أنصب تحليل الأدبيات الحديثة المرتبطة بنظرية النمو الداخلي في توضيح الآليات التي ينتقل من خلالها تأثير التقدم التكنولوجي إلى تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق المؤثرات الخارجية الموجبة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثلة في الاستفادة من تطبيق اقتصاديات الحجم، ودوره في رفع كفاءة العنصر البشري من خلال التدريب والتأهيل المستمر، فضلا على تحفيز الدول النامية على الرفع من ميزانية الإنفاق على البحوث والتطوير، بهدف إنتاج تكنولوجيا ذاتية متقدمة تسند وتدعم الشركات المحلية وتحقق لها مزايا تنافسية في الأسواق الخارجية، ويؤدي كل ما سبق إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي للبلدان النامية.

وعلى نفس النسق، بين الفكر الحديث أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث على التجارة بفعل حزمة الأصول الملموسة وغير الملموسة التي تصاحب الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول المضيفة، إذ عندما يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يكون مصحوبا بموارد تتصف بعدم المنافسة التجارية مثل: التكنولوجيا والمعرفة الفنية، العمالة الماهرة، وإمكانية الدخول إلى شبكات الإنتاج الدولية، والعلامات التجارية المختلفة. ومن خلال هذه العوامل من المتوقع أن تتحقق الآثار الايجابية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة وتنعكس هذه الآثار بشكل ملموس على النمو الاقتصادي للقطر المضيف، بالإضافة إلى أن تحليل قناة التجارة ذو ارتباط وثيق باختلاف

طبيعة إستراتيجية التصنيع، حيث أن الدول التي تطبق إستراتيجية ترقية الصادرات من المتوقع أن تحقق مزيد من تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر وتحفز النمو الاقتصادي، وذلك مقارنة بالدول التي تطبق إستراتيجية إحلال الواردات، ويعبر عن هذه الأخيرة بأثر عدم الكفاءة بسبب فرض تعريفات جمركية مرتفعة وقيود غير تعريفية على الواردات، الأمر الذي يخلق تشوهات في أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع وبالشكل الذي ينعكس على سوء تخصيص الموارد وبالتالي تشويه النمو الاقتصادي بالتبعية، بالمقابل يطلق على إستراتيجية تشجيع الصادرات بأثر الكفاءة، وذلك لأنها تسمح بحرية العمل في ظل قوى السوق، وإمكانية تخصيص الموارد وفقا للميزة التنافسية للدولة، بالإضافة إلى الآثار أو العوائد الخارجية الموجبة التي قد تنجم عن التكنولوجيا الحديثة.

ولعل من أبرز اهتمامات التحليل الحديث ربطها درجة استفادة الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي، بطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي، حيث يؤدي الأثر التكاملي بين المتغيرين إلى تحفيز النمو الاقتصادي، في حين يتسبب أثر الإحلال بين المتغيرين إلى تثبيط النمو الاقتصادي، وفي الأجل القصير تسود درجة من الإحلال بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى ضعف الإنفاق على البحوث والتطوير في تلك الدول، أما في الأجل الطويل فقد يساعد تحقيق عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية من خلال الابتكارات الجديدة المرافقة للاستثمار الأجنبي المباشر على إيجاد تكنولوجيا حديثة تحل محل التكنولوجيا القديمة، مما يؤدي إلى نشأة التكاملية بين الشركات المحلية والأجنبية، وهو ما ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

## قائمة المراجع :

### أولاً: المراجع باللغة العربية :

#### 1-الكتب

- (1) أ. ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة : علي محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- (2) أبديمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
- (3) إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، 2000.
- (4) إبراهيم متولى حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- (5) إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995 .
- (6) أبي محمد صبري الوتار و أنيل عبد الجبار الجومرد، مدخل إلى الاقتصاد الرياضي، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1993.
- (7) أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
- (8) إرشد فؤاد التميمي وأسامة عزمي، الاستثمار بالأوراق المالية: تحليل وإدارة، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
- (9) أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- (10) أوجست سوانينبيرج، الاقتصاد الكلي بوضوح، ترجمة: خالد العامري، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008.
- (11) إيهاب الدسوقي ، اقتصاديات كفاءة البورصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- (12) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

- (13) بول هيرست وجراهم طومبسون، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، دراسات عراقية، الطبعة الأولى، بغداد، 2009.
- (14) بيتر بيتكي و ديفيد بريشيتكو، طريقة التفكير الاقتصادية، ترجمة: ليندا الحمود، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2008.
- (15) تشارلز ويلان، الاقتصاد عاريا عرض طريف ومشوق للمفاهيم الاقتصادية، ترجمة: زينب حسن البشاري، كلمات عربية، بيروت، دون سنة للطبع.
- (16) جمال حلاوة و علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- (17) جودة عبد الخالق، سياسات التكيف الهيكلي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع: البعد الاقتصادي، EOLSS ناشرون واليونسكو و الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2007.
- (18) جون د. سولفيان و جين روجرز، الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، طبعة منقحة، واشنطن، 2004.
- (19) جون ماينارد كيتز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: إلهام عبدالروس، الطبعة الأولى، دار العين للنشر، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، 2010.
- (20) جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
- (21) جيلالي جلاطو، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007.
- (22) جيمس جوارتيبي، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
- (23) حبيب كميل والبي حازم، دراسات في الإنماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 1997.
- (24) حسين علي بجيت و سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، الأردن، 2007.
- (25) خالد وهيب الراوي، الاستثمار مفاهيم - تحليل - إستراتيجية، دار الميسرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999.
- (26) دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

- القوانين والتشريعات:

- الأمانة العامة للحكومة، قانون الاستثمار، الجزائر، 2007.
- المرسوم التنفيذي رقم 07-119، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، الصادر بتاريخ 23 أفريل 2007.
- المرسوم التنفيذي رقم 07-119، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، الصادر بتاريخ 23 أفريل 2007.
- قانون رقم 90/10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 18 أفريل 1990.
- القانون 93/12، الصادر في 5 أكتوبر 1993.
- المرسوم التنفيذي 94-321 مؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بترقية الاستثمار ويحدد شروط المناطق الخاصة، الجريدة الرسمية: 67، الصادرة بتاريخ: 19 أكتوبر 1994.
- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.
- الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتمم للأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

- مواقع الانترنت:

- الوكالة الوطنية للاستثمار، على الانترنت:

[http://www.andi.dz/ar/PDF/investir\\_en\\_algerie/planquinquen](http://www.andi.dz/ar/PDF/investir_en_algerie/planquinquen)

al2010ar.pdf

- مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

- world Bank, a public expenditure review, report n° 36270, vol 1, 2007.
- [http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER\\_ENG\\_Volume\\_1.pdf](http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_1.pdf).
- <http://unctad.org/en/Pages/AboutUs.aspx>
- <http://data.worldbank.org>
- [www.wto.org](http://www.wto.org)
- [www.imf.org/](http://www.imf.org/)
- [www.ons.dz/](http://www.ons.dz/)
- [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
- <http://www.internetworldstats.com/af/dz.htm>

#### - المنشورات والتقارير

- الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دليل الاتفاقيات الثنائية للاستثمار، الأمم المتحدة، 2010.
- الأسكوا، تطور المناطق الحرة في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، كانون الثاني 1995
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة والإنصاف مستقبلاً أفضل للجميع.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم: مقررات تمهيدية للتنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة، 2010.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الفترة 2005-2009 مجلس الأمة، أفريل 2005.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الفترة 2005-2009 ، مجلس الأمة، أفريل 2005.
- تقرير وزارة الصناعة وترقية الاستثمار حول حصيلة عملية الخوصصة لعام 2007.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الاسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسات حالات : الأردن والبحرين و اليمن، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2004.
- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق II: قوائم برنامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية 2010-2014، أكتوبر 2010.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2014.

## الملخص:

لقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مسؤوليتها و مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات وهذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد وفي الظروف العالمية المتحولة والمعروفة باسم العولمة أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية مما تتضح درجة تنامي دور الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية بشكل خاص فهو الممثل لها بديلا ومصدرا هاما يعوضها عن سلبيات مصادر التمويل الدولية الأخرى، وعرض جدلية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حيث حسنت جل الدراسات بشقيها النظري والتطبيقي وصول هذا الجدل لصالح الدور الإيجابي الذي يضطلع به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، الدول النامية، الدول المضيفة، النمو الاقتصادي

## Abstract

The role of foreign direct investment has grown at the global level, as all countries of the world, regardless of their responsibility and levels of development, deal with these investments, and this is due to the returns they achieve on the host countries, as it is at the beginning of this decade and in the changing global conditions known as globalization. Many developing countries have become in dire need of foreign investment, which is evident in the degree of growing role of foreign direct investment and the development of the economies of developed and developing countries in particular. Most of the studies, both theoretical and applied, improved the reach of this argument in favor of the positive role played by foreign direct investment in stimulating economic growth in the host countries.

Keywords: foreign investment, developing countries, host countries, economic growth